



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٦ يوليو ٢٠١١

٩ يوليو سيتم رفع علم السودان الجنوبي بحضور إقليمي ودولي.. وفي مقدمتهم البشير

تكلفة ميزانية الاحتفال تصل إلى أكثر من ٩٥ مليون دولار

لندن: مصطفى سري

سيتم رفع علم جنوب السودان كبلد مستقل السبت المقبل ٩ يوليو (تموز) الحالي؛ حيث سينفصل أكبر بلد أفريقي من حيث المساحة إلى بلدين، بعد ٥ عقود من الحروب بين الشمال والجنوب وصفت بأنها الأطول في أفريقيا قتل فيها أكثر من مليوني شخص وفر أكثر من ٤ ملايين إلى داخل البلاد ودول الجوار. وسيحضر الرئيس السوداني عمر البشير الاحتفال إلى جانب رؤساء عدد من الدول الأفريقية أبرزهم الجنوب أفريقي جاكوب زوما والأوغندي يوري موسيفيني، بينما اكتفت الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، بإرسال وزراء خارجيتها.

وقال نائب رئيس حكومة الجنوب رئيس اللجنة العليا لاحتفال إعلان دولة السودان الجنوبي الدكتور رياك مشار لـ«الشرق الأوسط»: إن البشير هو أهم رئيس يحضر احتفال إعلان دولة السودان الجنوبي، وسيكون ضيف الشرف الرئيسي. وأضاف أن البشير كان وفيا بعهده؛ حيث إنه وقع مع الحركة الشعبية اتفاقية السلام وتعهد بإجراء الاستفتاء في موعده واحترام خيار شعب الجنوب، وقال إن عددا كبيرا من رؤساء الدول الأفريقية ووزراء خارجية ومسؤولين من دول غربية وعربية سيحضرون دون تحديد دولة بعينها، وأضاف أن واشنطن ربما تشارك بوزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون، بينما تأكد مشاركة رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما والأوغندي يوري موسيفيني.

وقال مشار: إن السلام الجمهوري للسودان الموحد (قبل الانفصال) سيتم عزفه عند افتتاح الاحتفال، بينما سيتم عزف السلام الجمهوري للدولة الجديدة (السودان الجنوبي) في ختام الاحتفال. وأضاف: «ربما سيتم رفع العلم مساء السبت إعلانا للدولة الجديدة وسيعزف السلام الجمهوري للسودان الجنوبي»، وكشف عن أن جنود الجيش الشعبي هم من سيقومون برفع العلم للدولة الجديدة، وقال إن مواطني جنوب السودان حفظوا نشيدهم القومي بصورة سريعة ومذهلة خلال الأسابيع القليلة الماضية، مشيرا إلى أن مجلس وزراء حكومة الجنوب في اجتماعه الأخير الجمعة الماضي أجاز الشكل الأخير للاحتفال، وقال إن الخطة الأمنية يتم تنفيذها كما هو مرسوم لها، خاصة أن الجنوب

سيشهد مشاركة شخصيات عالمية مهمة في ذلك اليوم. وأضاف: «سيتم التعبير عن فرحة إعلان الدولة الجديدة سلميا دون استفزاز لمشاعر الآخرين»، في إشارة للشعب السوداني في الشمال.

من جهته، قال مصدر في اللجنة العليا للاحتفالات لـ«الشرق الأوسط»: إن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة سيحضران الحفل إلى جانب رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، مشيرا إلى أن الحركة الشعبية، الحزب الحاكم في الجنوب، وجهت الدعوة لرؤساء وقيادات الأحزاب السياسية للمشاركة في حفل الدولة الجديدة. وأضاف أن هناك تنسيقا أمنيا وسياسيا بين الخرطوم وجوبا لإنجاح الاحتفال، خاصة أن هناك عددا من الرؤساء ووزراء الخارجية من عدة دول سيعبرون الخرطوم للوصول إلى جوبا، وقال: إن تكلفة ميزانية الاحتفال وصلت إلى أكثر من ٩٥ مليون دولار. وتابع: «اللجنة العليا لحفل السبت ٩ يوليو تجتمع يوميا، والتقارير الأمنية حتى الآن مطمئنة للغاية، وليس هناك ما يعكر صفو الاحتفال».

وقال المصدر: إن مراسم الحفل ستبدأ من النصب التذكاري للزعيم الراحل دكتور جون قرنق بعرض عسكري، وإن رئيس حكومة الجنوب سلفا كير ميارديت سيوقع إعلان دستور السودان الجنوبي.

من جانبه، قال وزير الإعلام لحكومة الجنوب، الدكتور مريال برنابا بنجامين، في تصريحات صحافية: إن حفل السبت لإعلان الدولة الجديدة هو يوم انتظره الجنوبيون سنين طويلة. وأضاف: «إن هذه اللحظة التي سنحتفل فيها ستكون غامرة بالفرح في كل بيت جنوبي». وتابع: «الجميع في الجنوب فرحون لأنه يوم التحرير». وقال: «ستكون مناسبة تاريخية لكافة أبناء وبنات شعبنا الذين خاضوا سبيلا طويلا وشاقا وصولا إلى ميلاد أمتنا». وأضاف: «نعلم جميعا أننا نواجه الكثير من التحديات، لكننا سنواجهها بيد واحدة بالسلام والاستقلال وسنبني بلدا مزدهرا ومستقرا».

كان الجنوبيون قد خاضوا أول حرب ضد حكومة الشمال عام ١٩٥٥ قبل إعلان استقلال السودان بشكل رسمي من الحكم الثنائي (البريطاني - المصري) الاستعماري، غير أن الرئيس الأسبق الراحل جعفر النميري (١٩٦٩ - ١٩٨٥) كان قد وقع اتفاق سلام مع قادة التمرد في مارس (آذار) ١٩٧٢، عرفت باتفاقية أديس أبابا للسلام، التي أنهت ١٧ عاما من الحرب، واستمرت الاتفاقية ١٠



سنوات حتى نقضها النميري بنفسه عام ١٩٨٣ عند إعلانه تقسيم الجنوب إلى ٣ أقاليم بدلا من إقليم واحد إلى جانب تطبيقه قوانين الشريعة الإسلامية على الجنوبيين الذين يدينون بالمسيحية والأديان المحلية، ومن ثم أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان الكفاح المسلح بواسطة الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة زعيمها التاريخي الراحل الدكتور جون قرنق دي مابيور في ١٦ مايو (أيار) عام ١٩٨٣، وخلفت الحرب الأخيرة الدمار وتركت الملايين قتلى مع انعدام الثقة بين الجانبين.

وفي ٩ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥ وبعد مفاوضات مطولة تم التوقيع على اتفاق السلام الموقع بين قرنق ونائب الرئيس السوداني علي عثمان طه في بلدة نيفاشا الكينية، ومهدت الاتفاقية التي حددت ٦ أعوام لفترة انتقالية السبيل لإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير لشعب جنوب السودان في يناير الماضي وقد صوت الجنوبيون بأغلبية لصالح الانفصال عن الشمال؛ حيث جاء التصويت بما يشبه إجماع الجنوبيين بنسبة ٩٩% للانفصال، وقد قبلت الخرطوم النتيجة وأكدت، على لسان رئيسها البشير، أنها ستحترم خيار الجنوبيين وستحتفل بإعلان الدولة الجديدة معهم في جوبا.

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ٦ يوليو ٢٠١١

الخرطوم ترفض بقاء البعثة الأممية بعد الانفصال
تهم للبشير بمنع التهدة بكردفان



الحركة الشعبية قالت إن البشير "يقطع الطريق" لوقف القتال بكردفان (فرنسية)

اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان الرئيس السوداني عمر البشير بإفشال الجهود للتوصل إلى اتفاق وقف الأعمال الحربية في ولاية جنوب كردفان، في حين عبرت الأمم المتحدة عن خيبة أملها بسبب استمرار الاشتباكات في الولاية، أما الخرطوم فطالبت بانسحاب قوات حفظ السلام من البلاد بعد انفصال الجنوب في التاسع من الشهر الجاري.

وقال قطاع الجنوب من الحركة في بيان إن اللجنة العليا للاتحاد الأفريقي أخطرت رسميا وفدها لمفاوضات أديس أبابا بأن الرئيس السوداني لن يناقش القضايا السياسية في الاتفاق الإطاري بين الحكومة و"الشعبية".

ونقل البيان عن البشير أن الحركة الشعبية (شمال السودان) ليست حزبا قانونيا وعليها أن تسجل مرة أخرى، وأن حزب المؤتمر الوطني الحاكم يريد أن تقتصر المفاوضات مع الحركة في أديس أبابا على قضايا محددة.

وخلص البيان إلى أن هذا الحديث لا يتناسب مع شخص يقود البلاد وأن وفد الحركة ينتظر الوفد الحكومي لتوقيع اتفاقية وقف الأعمال العدائية، لكن موقف الرئيس البشير "يقطع الطريق" للتوصل لاتفاقية وقف الأعمال العدائية.

اتفاق أديس أبابا

وكانت الحكومة السودانية والحركة الشعبية قد وقعتا في ٢٨ يونيو/حزيران اتفاقا بإطاريا بشأن ولاية جنوب كردفان في العاصمة الإثيوبية بوساطة من لجنة الاتحاد الأفريقي، على أن يتبعه توقيع الطرفين على اتفاق وقف الأعمال العدائية لإنهاء المواجهات في الولاية.

لكن الرئيس البشير أعلن الجمعة أنه سيأمر الجيش بمواصلة عملياته في الولاية النفطية الرئيسية في شمال السودان والواقعة على حدوده مع الجنوب، حتى "تطهيرها من المتمردين".

وتشهد الولاية منذ الخامس من الشهر الماضي مواجهات عنيفة بين الجيش السوداني والفرع الشمالي من الحركة الشعبية خلفت مئات القتلى.

في غضون ذلك دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية في ولاية جنوب كردفان وحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين.

وأضاف الناطق باسمه في بيان أن بان عبر عن خيبة أمله بسبب استمرار المواجهات بين الجيش السوداني والحركة الشعبية، ودعا الطرفين إلى التوصل لحل سياسي عبر الحوار وفق ما نص عليه اتفاق أديس أبابا.



الخرطوم استبعدت التجديد لبعثة الأمم المتحدة بعد انفصال الجنوب (روترز)

البعثة الأممية

يأتي هذا في وقت رفضت فيه الخرطوم الضغوط الدولية المطالبة بتجديد بعثة الأمم المتحدة ودعتها إلى الانسحاب بعد انفصال الجنوب.

واستبعد القيادي في حزب المؤتمر الوطني ربيع عبد العاطي أي تجديد للبعثة الأممية، قائلا إن قوات الشرطة والجيش قادرة على تحمل المسؤولية الأمنية على تحقيق السلام والأمن في شمال السودان والحفاظ عليهما وعلى أي نقاط ساخنة على الحدود.

وأضاف أن السودان ليس في موقف يسمح فيه بقبول أي قوات بعد إعلان استقلال جنوب السودان وأن ذلك منصوص عليه في اتفاق السلام الشامل للعام ٢٠٠٥، مشيراً إلى أن قرار بقاء القوات الأممية يرجع إلى السودان لا إلى الدول الغربية.

وينتشر أكثر من ١٠ آلاف فرد من قوات حفظ السلام والشرطة والمراقبين في شمال وجنوب السودان، يعملون في إطار بعثة الأمم المتحدة في السودان التي تشكلت لمراقبة اتفاق السلام الذي وقع عام ٢٠٠٥ وأنهى حرباً أهلية بين الجانبين.



دول مجلس الأمن تضغط على الخرطوم لتمديد بقاء البعثة ثلثة أشهر بعد الانفصال (الجزيرة)

ضغوط دولية

وقال دبلوماسيون في مجلس الأمن الأسبوع الماضي إن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين تضغط على الخرطوم لتمديد بقاء البعثة ثلثة أشهر بعد انفصال الجنوب.

وقال مسؤول رفيع في المجال الإنساني الأسبوع الماضي إن السحاب بعة الأمم المتحدة في السودان سيكون له "تأثير مدمر" على المدنيين في جنوب كردفان ومناطق أخرى متنازع عليها.

وأضاف أنها "قضيحة" ومن المستحيل ألا يكون مجلس الأمن قد توقع حدوث ذلك، لافتا إلى أن اتفاق السلام لم يتحقق وما زال هناك الكثير من الأشياء الهامة العالقة.

وأكد أنه سيطلب من بعة الأمم المتحدة في السودان الرحيل، رغم "استمرار الصراع المسلح والمخاوف الإنسانية التي تبدو كبيرة".

مساعد الرئيس السوداني: لسنا سعداء باستقلال الجنوب.. لكن نحترم خيارهم

نافع علي نافع: لن نوافق على أي محاولة لتمديد وجود قوات الأمم المتحدة في السودان بعد ٩ يوليو

نادية التركي

عبر مساعد الرئيس السوداني الدكتور نافع علي نافع في حوار خص به صحيفة «الشرق الأوسط» عن عدم سعادته بنتيجة الاستفتاء التي أتت لصالح استقلال الجنوب لكنه بين في نفس الوقت أنه يقبل النتيجة ويحترم اختيار أهل الجنوب ويتمنى أن تبني علاقة «خاصة وحميمة» بين الدولتين. كما أكد الدكتور نافع على أن بقاء القوات الأممية في السودان محدد بـ٩ يوليو (تموز) الحالي وأن عليهم الرحيل وأن أي حديث أو محاولات حول استمرارها لن يجد موافقة. كما تحدث مساعد الرئيس السوداني عن استمرار العمليات العسكرية في كردفان وأنه لم يتم التوصل إلى أي قرار حول وقف لإطلاق النار في المنطقة إلى حد الآن، وأن العمليات ستواصل إلى أن يخرج المتمردون من المواقع التي احتلوها. كما أوضح الوضع على الحدود بين الشمال والجنوب وكيفية حراستها. وأشار أيضا الدكتور نافع إلى أن ما قد يتقرر بشأن أبيي في المستقبل هو الذي سيحدد الوضع النهائي للمنطقة. وفي كلامه عن العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب تحدث مساعد الرئيس عن تشدد الجنوب وعدم رغبته في التعاون في مسألة اقتسام عائدات النفط وفي المقابل أنه تم التوصل المبدئي لحل في مسألة تقاسم الديون، وتحدث أيضا الدكتور نافع عن العلاقات الصينية السودانية ومستقبلها بعد الانقسام وموقف السودان من الثورات العربية.

وقد التقت «الشرق الأوسط» الدكتور نافع علي نافع في لندن أثناء زيارة يقوم بها هذا الأسبوع للمملكة المتحدة، بدعوة من وزارة الخارجية البريطانية. وهذا نص الحوار:

* هذه الزيارة لبريطانيا في أي إطار تدرج؟

- تأتي هذه الزيارة بدعوة من وزارة الخارجية البريطانية وهي سياسية، وقد كان لنا حوار من قبل بتنسيق مع اللورد مارك مالوك براون (وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون أفريقيا) بحكومة العمال، والآن نحن نحاول استدراك هذا ونواصل عملية التفاوض بين المؤتمر الوطني وحكومة المحافظين.

* ما موضوع هذا الحوار، ومضامينه؟

- الأساس الذي يقوم عليه هذا الحوار هو العلاقات الثنائية بين السودان وبريطانيا وضرورة أن تستقيم على الفهم الصحيح لحقيقة الوضع، وضرورة أن لا تتأثر هذه العلاقات بالموضوعات العالقة بالسودان، بل على العكس التفاهم الثنائي الصحيح هو الذي يجعل النظرة إلى القضايا في داخل السودان نظرة مستقيمة، ونطلب نظرة موضوعية، نحن نعتقد أن أغلب العلاقات الخارجية من واقع علاقتها مع المؤتمر الوطني في السودان تعكس التحليل السياسي لمواقف الدول من جانب واحد، وهي قائمة من واقع الرؤية الخاصة للوضع وهذا ما يعقد المواقف من قضايا السودان وليس العكس. ونود من خلال هذا الحوار تصحيح المواقف.

* من المقرر أن يعلن جنوب السودان انفصاله في ٩ يوليو الحالي، حيث صوتت الغالبية الساحقة من الجنوبيين لخيار الانفصال في استفتاء جرى في يناير (كانون الثاني) الماضي. السودان بعد هذا الانقسام الذي سيصبح رسميا هذا الأسبوع كيف تراه؟

- نحن لا بد أن نقول إننا لسنا سعداء بأن تكون نتيجة الاستفتاء هي استقلال الجنوب، كنا نطمح وعملنا كل ما بوسعنا لكي تكون نتيجة الاستفتاء هي تحقيق وحدة السودان، لكننا نقبل بقرار الإخوة في الجنوب ونحترمه ونعمل ونطمح في أن تكون العلاقة بين الدولتين علاقة خاصة وحميمية، ونتمنى الاستقرار لدولة الجنوب وتحقيق المصالحة وتكوين وحدة داخل الحركة الشعبية، ونرجو أن يكون الاهتمام هو اهتمام بمصلحة الجنوب المحض وليس لمحاولة دفع الفواتير السابقة التي ستكون لها تأثير كبير بالضرورة على الشعب في الجنوب، وإذا توفر هذان الشرطان ستكون العلاقة بين الشمال والجنوب علاقة طيبة جدا، وسوف يكون ذلك من أهم ما يتطلبه استقرار الجنوب، وأن تكون في الجنوب دولة مستقرة وتعمل على خدمة أهل الجنوب.

* حركات التمرد داخل الدولة الجديدة والتي تعمل ضد الحركة الشعبية هل ستؤثر على الاستقرار؟

- أعتقد أنه على حكومة الجنوب أن تعمل لمحاولة احتواء هذا الموقف الذي يعبر عن الصراع القبلي في الجنوب كما يعبر عن عدم رضا قادة هذه القوات المتمردة عن قيادة الحركة الشعبية، وهنا من الأفضل - والكثير من قيادات الحركة الشعبية يحكم - نوع من الحوار والمصالحة مع هذه الحركات حتى لا تهدد الاستقرار في الجنوب.

* العديد من الاتفاقيات تم التوصل إليها إلى حد الآن بين الشمال والجنوب، والحكومتان تعملان على تحقيقها في محاولة لضمان الاستقرار، لكن الخلافات العرقية بين سكان هذه المناطق عميقة، فهل يمكن أن يكون هذا الأمر مانعا لتطبيق هذه الاتفاقيات؟

- أنا أعتقد العكس تماما ليست هناك مشكلة بين المواطنين، الخلافات الآن هي خلافات على حدود دولية بين الجانبين وحتى لو لم تحل هذه الخلافات فالعلاقات بين السكان تبقى إيجابية ومتصالحة.

* بالنسبة لكرديفان تم الإعلان مؤخرا عن اتفاق وهو ما سمي «اتفاق إطار» بين أطراف من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، كما نوقشت مسألة وقف إطلاق النار، لكن فاجأ الرئيس السوداني الجميع عند عودته من بكين بقراره مواصلة عملياته العسكرية إلى أن يتم القبض على الحلو وهو ممثل الحركة الشعبية هناك. هل يعبر هذا عن شرخ أو تباين بين مواقف الرئيس وأعضاء في الحكومة؟

- أرجو تصحيح المعلومات؛ لم يتم اتفاق على وقف العمليات، فقط تمت محادثات حول ضرورة وقف إطلاق النار لكن لم يصدر قرار بهذا الشأن، لم يصدر قرار لجيش السودان بأن يوقف عملياته لإخراج المتمردين من المواقع التي احتلوها. هي محاولة للوصول لاتفاق، الحركة هي التي بدأت العدوان وحاولت الاحتلال، القوات العسكرية ستحاول طرد هذه القوات وإعادتها إلى مواقعها.

* الاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه حول أبيي هل هو نهائي أم مرهون بعوامل؟

- هو اتفاق ينص على أن تظل أبيي منزوعة السلاح تماما، تحرسها قوات إثيوبية حتى لا تدخل فيها قوات من الجنوب أو من الشمال حتى يضمن فيها الأمن والاستقرار للمواطنين، وهذا متوقف بالحل النهائي لوضع أبيي أن تتبع للشمال أو للجنوب أو أي حل آخر قد يتم التوصل إليه.

* تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الشمال والجنوب تراقبها قوات أممية ألا يفتح المجال لتواصل التدخل الأجنبي في السودان؟

- الاتفاق ليس فيه مجال لقوات أجنبية، يقول هذا الاتفاق بأن تقام مساحة منزوعة السلاح على امتداد ١٠ كيلومترات على الحدود بين البلدين وتبقى قوات من كل بلد هناك، وبعد ذلك تكوين فريق

مراقبة فإذا حدثت تجاوزات من جانب على آخر فدور هذا الفريق أن يتحقق مما حدث وليست هناك قوات أجنبية تحرس الحدود المشتركة، فالحدود محروسة من قوات البلدين، هناك فقط قوة محدودة جدا هي قوة حماية شخصية للمراقبين، ومنهم من دولة الشمال ومن دولة الجنوب والطرف الآخر.

* مستقبل قوات الأمم المتحدة الموجودة في السودان ومسألة احتمال بقائها حتى بعد الانفصال؟

- القوات الأممية بقاؤها محدد بـ ٩ يوليو الحالي، وليست هناك مبررات لبقائهم، عليهم الرحيل وأي حديث حول استمرارها أو أي محاولات لاستمرارها، لن يجد آذانا مصغية ولن نوافق على أي محاولة لتمديد وجودها.

* اقتسام عائدات النفط بين الشمال والجنوب، ما هي آخر تطورات هذا الموضوع؟

- لم يتم اتفاق حول هذا الموضوع إلى حد الآن.

* هل هناك شروط من الجنوب حول الموضوع؟

- قطعاً من الواضح أن هناك تشددا وعدم رغبة للحصول على اتفاق على الرغم من أن العديد من الجهات المختصة حاولت أن تعيننا على ذلك، لكن نأمل أن تناقش الحركة بواقعية الاتفاق حول كيفية التعامل مع القضايا، وليست قضية البترول هي الاقتسام فقط بل هناك قضية المصافي والترحيل والتكرير وقضايا كثيرة.

* وبالنسبة لمسألة تقسيم الديون هل حدث تطور في هذا المجال؟

- نعم، يكاد يكون هناك اتفاق حول الموضوع واعتقد أنه يمكن اعتباره مبدئياً.

* نائب رئيس حكومة الجنوب رياك ماثار دعا في آخر زيارة لواشنطن لرفع العقوبات النفطية عن عموم السودان، كيف ترون هذه المبادرة؟

- أنا أعتقد أنها مبادرة تستحق أن تقدر وهي واقعية جدا لأن رفع الحظر على صناعة النفط في السودان يستفيد منه الطرفان.

• الانقسام ومسألة ارتباط المصالح.. هل سيحدث انقسام فعلي أم سيبقى الشمال والجنوب مرتبطين بحكم ارتباط المصالح؟

- قطعاً مع ٩ يوليو الجاري سيصبح الجنوب دولة مستقلة تماماً عن الشمال، ودولة الشمال مستقلة عن الجنوب بكل معاني الاستقلال، ووجود حقول مشتركة ووجود البنية التحتية المشتركة ليس حدثاً فريداً بين الشمال والجنوب هناك كثير من الدول التي تنقل النفط والغاز من خلال دول أخرى، سوف يكون هناك حاجة للارتباط لفترة محدودة تنسّق فيها أوضاع مواطني الجنوب في الشمال والشمال في الجنوب، لكن تظل علاقة حسن جوار وعلاقة حسن تعاون.

• العلاقات الصينية السودانية كانت تعتبر قوية من قبل بحكم استثمار الصين في مجال النفط، بعد الانقسام طرحت العديد من التساؤلات حول علاقة الخرطوم ببكين، لكن زيارة الرئيس البشير إلى الصين والاستقبال المميز كان بمثابة الرد، ما تقيّمكم للعلاقة السودانية الصينية الآن ومستقبلها؟

- العلاقة بين السودان والصين علاقة قديمة وليست محصورة فقط في مجال النفط، صحيح هناك استثمارات ضخمة للصين في مجال النفط لكن هناك علاقات كبيرة جداً في قطاعات كثيرة، الشركات الصينية الآن تعمل في بناء الطرق وتعمل في مجال الكهرباء والغاز والآن هناك رغبة كبيرة من الصين لإنجاز عمل مشترك في المجال الزراعي والتعدين حتى ولو ظن الناس أنها علاقة تقوم على النفط، لا بد أن يعرف الناس أن هناك مجالاً ضخماً جداً لحقول جديدة تكتشف وتطوّر لحقول قائمة. وصحيح أن زيارة الأخ الرئيس إلى الصين دفعت بهذه العلاقات دفعة قوية إلى الأمام، وأكدت أنه ليس هناك مبرر لمن يقول إن علاقة السودان بالصين سوف تتأثر بعد الانقسام بسبب آبار النفط الموجودة في الجنوب، هذا غير صحيح.

• نقول بعض التقارير الاقتصادية حول السودان إن الدولة ركزت كل قوتها على مجال النفط وقصرت في تخصيص جانب من الاستثمار لمجالات أخرى كالتحديث الزراعي والصناعة مثلاً؟

- الدولة واعية جداً بأن الثروات الحقيقية هي الثروات المتجددة كالزراعة والثروة الحيوانية وليس الثروات التي داخل الأرض والتي تنفذ بنفاد مخزونها، وفي إطار هذا الوعي الكامل بقيمتها تعمل

على هذه الثروات، وإذا كان ما قيل يعتمد على أنه لم تضح ثروات ومال للتطوير فإن هذا حقيقي ولكن الكثير من العقبات وقفت في طريق هذا في وقت ما، مثل مسألة السلام والمشكلات التي ترتبت على التشجيع على تمرد دارفور، مما أدى إلى عدم الاستقرار، والسودان يعلم أن هذه الثروات مهمة وهي قطاعات ينبغي أن تتطور.

* ما رأيكم في الثروات العربية؟

- نحن نعتقد أن الشعوب العربية هي صاحبة القرار في أن تحدد رغبتها في التغيير، نحن رحبنا جدا برغبة الشعب التونسي ورغبة الشعب المصري بأن تغير الأنظمة القائمة؛ على أساس أنها كانت ترى فيها أنها أنظمة لا تعبر عن تطلعات الشعب وليس فيها من الحريات ما يكفي وليس فيها من الاهتمام بقضايا الأمة القومية ما يكفي، وأعتقد أن هذه الثروات تمثل روحا جديدة في العالم العربي وتبحث عن الذاتية وتبحث عن الهوية وترفض التبعية للقوى العالمية الاستعمارية القديمة.

* هل صحيح أنكم تدعمون المجلس الانتقالي الليبي والثوار الليبيين، وكيف ذلك؟

- الكثير من الدول دعمت المجلس الانتقالي الليبي علنا، نحن نتعاطف جدا مع الشعب الليبي ورغبته في التغيير ونرى في المجلس الانتقالي قيادة لهذه الرغبة، لذلك نؤيده، وبالنسبة للدعم الفعلي فليس للسودان إمكانات كبيرة لهذا، الدعم الوحيد الذي نقوم به لإخوتنا في ليبيا هو دعم في المجال الإنساني حيث نبعث أطباء وحملوا ما استطاعوا من أدوية، كان هناك دعم من منظمات مدعومة من الحكومة لتوفير بعض المواد الغذائية وذهب عدد من الرحلات قادها أطباء من السودان ومجموعة من الكوادر الطبية المساعدة وذهبت قوافل مع ما تيسر من الغذاء.



• وما رأيكم في الوضع في سوريا واليمن؟

- مؤسفة هذه الأحداث التي تذهب ضحاياها هذه المجموعات، نحن نرى هذا الخلاف الحاد بين المعارضة والحكومات القائمة، والطرفان يجب عليهم الجلوس والوصول إلى اتفاق لمحاولة الوصول إلى حل وهناك مبادرات الآن، نحن نرغب في استقرار اليمن وسوريا ونأمل أن يكون الحل باستمرار الحوار.

• الثورة المصرية.. كيف تتظنون إليها وهل ستؤثر على علاقات الجوار؟

- نحن نعتقد أنها ستؤثر إيجابيا؛ فالشعب المصري كله كان يرى أن النظام المصري لا يعبر عن طموحاته ولا عن إرادته، وكان رافضا لطبيعة علاقة النظام مع العالم العربي والإسلامي والجوار، كما كان يرى أن النظام تابع للسياسات الغربية، وقطعا هذا التحول إيجابي جدا بالنسبة للشعب المصري وبالنسبة لنا.

• أجبتكم بالنفي عدة مرات عن إمكانية ترشحكم للرئاسة في السودان، فما ردكم الآن؟ وهل تغير؟

- لا توجد رغبة لدي للترشح، وكثيرون جدا في المؤتمر الوطني هم أكثر مني مقدرة، وأنا معهم.



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٦ يوليو ٢٠١١

انشطار السودان.. من المسؤول؟

عثمان ميرغني

ثلاثة أيام من الآن ويصبح تقسيم السودان أمرا واقعا، بإعلان قيام دولة الجنوب رسميا ودخولها نادي الدول المستقلة، وبذلك يتقلص البلد بخسارة ما يزيد على ربع مساحته، وأكثر من ٨ ملايين من مواطنيه، و ٧٠% من موارده الطبيعية. تفسيرات وتبريرات كثيرة رددتها أهل الحكم في الخرطوم لتسويق الانفصال، إلا أن أغربها على الإطلاق كان تصريح الرئيس عمر البشير لصحيفة «الشرق» القطرية في مايو (أيار) الماضي، بأن «أحد أسباب انفصال الجنوب هو عدم قيام مصر بدورها تجاه الأمن القومي السوداني»!

هل يعني ذلك أن السودان لم يعد مسؤولا عن أمنه وعن وحدة أراضيه في ظل «حكم الإنقاذ؟»، وأين إذن الحديث المتكرر من أهل النظام عن «العزة والمنعة والاستقلالية؟».

لقد أعلن نظام «الإنقاذ» منذ بيانه الانقلابي الأول أنه جاء «لتأمين الوطن»، و«من أجل استمراره وطننا موحدًا حرا كريما». كما جدد البشير آنذاك قسم القوات المسلحة بعدم التفريط في شبر واحد من أرض الوطن. لكن النظام أخفق في عودته وفي سياساته، وسرعان ما انبرى من خلال الجبهة القومية الإسلامية إلى تقديم أول التزام خطي بحق تقرير المصير للجنوبيين في اتفاق وقع في مدينة فرانكفورت في بداية تسعينات القرن الماضي. ثم مضى بعد ذلك في سياسات باعدت الشقة بين الشمال والجنوب، وهيات للانفصال الذي فاوض عليه قادة النظام ووقعوا عليه بأنفسهم، بل وقالوا للناس إنه سيكون خيرا للبلاد والعباد.

لقد تميزت تصريحات المسؤولين السودانيين بالتأرجح فيما يتعلق بتبرير انفصال الجنوب. فتارة نسمع تصريحات وتلميحات تلقى باللوم على قوى خارجية، وتارة أخرى يخرج علينا الدكتور نافع علي نافع مساعد الرئيس وإحدى الشخصيات المتنفذة في النظام، ليصف الأمر بأن فيه «الخير كل الخير»، وأنه «أزاح مشكلة كبيرة من السودان»، ومرة نسمع الرئيس البشير ذاته يقول إن انفصال الجنوب حسم مسألة الهوية وإن الشمال سيصبح جمهورية إسلامية. فالنظام قد يرى في انفصال الجنوب فرصة له للانفراد بحكم الشمال وفرض برامجه وتوجهاته، لكنه في الوقت ذاته لا يريد أن يتحمل تبعات سياساته، وأن يدمغ أمام السودانيين بأنه النظام الذي فرط في وحدة البلد، وأشرف على سياسة تقسيمه.

الواقع أن قسما من السودانيين أعرب عن شكوكه مبكرا بأن إسلامي النظام رأوا في الجنوب عائقا أمام أي خطط لإعلان السودان جمهورية إسلامية، لذلك رموا بورقة تقرير المصير، وفرضوها بذلك على الساحة السياسية، ثم شنوا حربا تحت راية «الجهاد» في الجنوب مما أعطاهم طابعا دينيا رسميا، أسهم في تأجيجها. هذا المزيج من الحرب، والتلويح بتقرير المصير، حفز الجنوب بلا شك لتبني خيار الانفصال الذي تقنن رسميا في اتفاقية السلام التي وقعت بين الحكم في الخرطوم والحركة الشعبية عام ٢٠٠٥.

نصت تلك الاتفاقية على فترة انتقالية استمرت ٦ سنوات كان يفترض خلالها أن يعمل الطرفان على جعل الوحدة خيارا جاذبا، لكن السنوات مضت في مباحكات سياسية وخلافات هامشية، لم يجتهد فيها النظام لتعزيز خيار الوحدة، بل انشغل بتأمين وضعه وحكمه، وبتهميش القوى السياسية الأخرى بدلا من جعل وحدة البلد هي الهم الأكبر الذي توظف له كل الموارد والجهود، وتجمع حوله كل القوى السياسية. وهكذا حل موعد استفتاء تقرير المصير في يناير (كانون الثاني) الماضي، والمسرح مهيا لخيار الانفصال، فصوت الجنوبيون بأغلبية كاسحة تقرب من نسبة ٩٩% لصالح إعلان دولتهم.

النظام لم يخطئ فقط بسياساته التي انتهت إلى إضاعة وحدة البلد الذي كان أكبر بلد عربي وأفريقي مساحة، بل بتبنيه خطابا جعل البعض يصدقون أن الانفصال سيكون خيرا، وأن تأثيراته السلبية ستكون محدودة. فالواقع غير ذلك تماما، والتأثيرات ستكون بالغة الضرر، خصوصا في ظل التوترات الراهنة بين حكومة الإنقاذ وحكومة جوبا، والاحتكاكات في مناطق التماس، والخلافات على الملفات العالقة وعلى رأسها ترسيم الحدود، والموارد النفطية. لهذا شهدنا الاشتباكات في منطقة أبيي، والمعارك في جنوب كردفان، علما بأن هناك مخاوف من أن ينتهي الأمر إلى حروب بالوكالة بين الشمال والجنوب، بمعنى أن يدعم كل طرف الحركات المسلحة التي تقاتل ضد الطرف الآخر. وليس سرا أن الجنوب استقبل بعض قادة الحركات المسلحة في دارفور بعد اتهامه للخرطوم بدعم المنشقين عن الحركة الشعبية ومعارضيه الذين رفعوا السلاح ضدها. إلا أن أخطر المشكلات قد تنفجر في منطقة جبال النوبة، خصوصا أن عدد الشماليين في الجيش الشعبي لجنوب السودان كان يقدر بأكثر من ٢٤ ألفا الكثير منهم من جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما منطقتان شماليتان اتفق على إجراء مشورة شعبية بشأن ترتيب أوضاعهما، إلا أنهما تبقيان عرضة للمشاكل والنزاعات، إذا استمر التوتر بين الشمال والجنوب وانفجرت الصراعات بينهما.

هذه التوترات هي انعكاس للفشل في إدارة الانفصال بعد الفشل في إدارة الوحدة، إذ أن النظام فرط في الوحدة، ولم يحقق السلام والاستقرار في المقابل. وهذا الفشل سينعكس أيضا على الأوضاع الاقتصادية في الشمال الذي سيخسر معظم موارده النفطية التي أصبحت داخل حدود الجنوب، كما أن التوتر في العلاقات سيعرقل العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وهناك بوادر بالفعل على أن الجنوب بدأ يبحث عن تعزيز علاقاته التجارية والاقتصادية مع دول جواره الأفريقي الأخرى، خصوصا أوغندا وكينيا.

إن الصورة عشية الانفصال تبدو مقلقة، والدلائل تؤشر إلى أيام صعبة مقبلة، لن يفيد فيها محاولة البحث عن شماعة خارجية لتعليق المسؤولية عليها. فالمسؤولية عما آلت إليه الأوضاع هي مسؤولية السودانيون أنفسهم، وإذا كان من أول واجبات أي حكومة الدفاع عن الوطن والحفاظ على وحدته، فإن حكومة الإنقاذ فشلت في ذلك، ولا أحسب أن الحديث عن «مسؤولية مصرية» سيقنع أحدا.

المصدر: ميدل ايست اونلاين
التاريخ: ٧ يوليو ٢٠١١

استقلال يقطر دما ويهدد بقيام 'دولة فاشلة' في جنوب السودان

الأمم المتحدة تعلن عن سقوط نحو ٢٤٠٠ قتيل في أعمال تمرد ومعارك قبلية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي.

ميدل ايست اونلاين

جوبا (السودان) - من جيريمي كلارك



١٣ قتيلًا يوميا

قالت الأمم المتحدة يوم الخميس إن أكثر من ٢٣٠٠ سوداني من الجنوب قتلوا في أعمال عنف للمتمردين وحوادث عنف قبلي هذا العام وذلك في تذكير بحالة انعدام الأمن التي تعيشها المنطقة قبل أيام من انفصال جنوب السودان.

وينفصل الجنوب عن الشمال السبت ويقول محللون منذ وقت طويل إن المنطقة تواجه خطرا في أن تصبح دولة فاشلة إذا لم تتمكن من السيطرة على حركات التمرد وصراعات الدم القديمة التي تحدث انقسامات بين القبائل.

وأظهرت أرقام الأمم المتحدة أن أكثر من ٥٠٠ شخص قتلوا في الأسبوعين الأخيرين من يونيو/حزيران في زيادة كبيرة في عدد قتلى العنف الذي أعلن في منتصف يونيو أنه بلغ ١٨٠٠.

وقالت ليز غراند كبيرة مسؤولي الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة بجنوب السودان للصحفيين إن معظم القتلى في الأونة الأخيرة سقطوا في حوادث تتعلق بهجمات لسرقة ماشية بمنطقة بيبور في ولاية جونقلي المنتجة للنفط بالجنوب.

وينشب القتال بين مجموعات عرقية بسبب الماشية وهي جزء من اقتصاد المنطقة منذ قرون. وزاد عدد القتلى بعد عقود من الحرب الأهلية جعلت الأسلحة الصغيرة منتشرة في المنطقة.

واتهمت حكومة جنوب السودان الشمال بتسليح القبائل المتناحرة واستفزاز حركات التمرد في محاولة لتقويض المنطقة والاستمرار في السيطرة على نفطها. وتنفي الخرطوم هذا الاتهام.

وكان التصويت في استفتاء على انفصال الجنوب هو ذروة اتفاق سلام أبرم عام ٢٠٠٥ وأنهى حرباً أهلية قتل فيها نحو مليوني شخص وأجبر أربعة ملايين على الفرار. وخاض شمال وجنوب السودان حرباً منذ عام ١٩٥٥ باستثناء سنوات قليلة لأسباب لها علاقة بالعرق والدين والايديولوجيا والنقط.

وقالت غراند "كانت هناك مجموعة لسرقة الماشية هاجمت (قبيلة أخرى) على مدى عدة أيام. سرق نحو مئة ألف رأس من الماشية".

وأضافت أن ٢٣٦٨ شخصا قتلوا في ٣٣٠ حادث عذيف في تسع من ولايات الجنوب منذ بداية العام الحالي حتى نهاية يونيو/حزيران.

وأجبر العنف أكثر من ٢٧٠ ألف شخص على الفرار بينهم مئة ألف هربوا من القتال في منطقة أبيي المتنازع عليها وهي منطقة مضطربة تقع على الحدود غير المرسومة جيدا بين البلدين.

وقالت الأمم المتحدة إن أكثر من ٣٠٠ ألف شخص عادوا أيضا طواعية إلى الجنوب منذ أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي مما زاد الضغط على الحكومة ووكالات الإغاثة.

وقالت غراند "لدينا ألف عائد يوميا في الوقت الحالي".

وتحارب سبع مجموعات ميليشيات للمتمردين على الأقل القوات الحكومية في مناطق نائية ويقول كثير منهم انهم يحاربون ما يصفونه بأنه فساد وتمييز عرقي في حكومة الجنوب.

وعرض سلفا كير رئيس جنوب السودان العفو عن المتمردين وطلب منهم المساعدة في بناء الدولة الجديدة.

دراسة: مشكلة السودان عربية



توصل باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عشية إعلان انفصال دولة جنوب السودان إلى أن الموقف من الانفصال مرتبط بشكل مباشر بالموقف من مدى فعالية الدولة السودانية والثقة بها وبمؤسساتها المختلفة.

ويرى الدكتور فارس بريزات، في دراسة حديثة ينشرها على موقع المركز الذي يتخذ من الدوحة مقراً، أنه تبين أنه كلما انخفض التقييم الإيجابي لأداء الدولة وتدهت مستويات الثقة العامة بمؤسساتها، كان موقف السودانيون أكثر ميلاً لمعارضة الانفصال.

ولعل المثال الأبرز على هذا الاتجاه هو أن الأغلبية من الذين لا يتقنون بالحكومة إطلاقاً يعارضون الانفصال.

وتبرز هنا فكرة المواطن الناقد، المواطن الذي يبنى موقفه على معطيات أداء الدولة أكثر من أي معطى آخر.

ويرى جلّ السودانيّين الشماليّين أن مشكلة السودان هي مشكلة عربية أكثر ممّا هي مشكلة سودانية، وعليه فإنّ الدور العربي في حلّ مشاكل السودان يأتي إلى بيئة حاضنة ومرحّبة به على الرغم من غيابه في الفترة السابقة للانفصال، حيث أنّ هذه البيئة ترى أنّ العرب أمة أكثر من كونهم شعباً متعدّدة غير منسجمة.

وأشار الباحث -الذي يتّराأس برنامج الرأي العام في المركز- إلى أنّ رأي سكان شمال السودان غاب عن تقرير مصير الجنوب لأنهم لم يستفتوا في ذلك. وبقيت

التحليلات الانطباعية و"المودلجة" هي الأكثر انتشاراً في محاولة فهم موقف الشماليّين من الانفصال.

وحاول الباحث أن يقدم في دراسته إضافة نوعية مبنية على مسح ميداني لأراء الشماليين لملء فجوة في المعرفة حول موضوع ما زال يتفاعل ويدفع الناس لاتخاذ مواقف متباينة تتعلق بسلسلة من القضايا المرتبطة بانفصال جنوب السودان.

وبيّنت الدراسة أن السودانيين الشماليين منقسمون مناصفة تقريباً بين مؤيدين (٤٨%) ومعارضين (٥٠%) لانفصال الجنوب.

وأظهرت الدراسة أن مواقف أنصار الأحزاب السياسية السودانية من الانفصال مرتبطة بالخلفية الأيديولوجية والاجتماعية لهذه الأحزاب، إذ تؤيد الأغلبية من أنصار الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية (حزب المؤتمر الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الشعبي) الانفصال. فيما تُعارضه الأغلبية من المستقلين ومن أنصار الأحزاب الأخرى مثل حزب الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي.

انقسام بشأن الانفصال
وخلصت الدراسة إلى أن محدّدات موقف الرأي العام السوداني من الانفصال تتجاوز العوامل الجغرافية وترتبط بعدد من العوامل الاجتماعية والسياسية.

فمن ناحية الجغرافية تبين أن الأغلبية من سكان الأقاليم التي تشترك مع إقليم الجنوب بالحدود أو القلاقل تعارض الانفصال وترى أن أثره، عموماً، سيكون سلبياً على الشمال.

وتبين كذلك أنه كلما ازداد عمر الفرد كان أقل ميلاً لتأييد الانفصال. وكلما ارتفع مستوى تعليمه كان أقل تأييداً للانفصال كذلك.

وعلى جانب المسؤولية السياسية عن الانفصال، كشفت الدراسة أن الأغلبية من الذين يحملون مسؤولية الانفصال للحكومات السودانية المتعاقبة وللمؤتمر الوطني الحاكم يتوقعون أن يكون أثره سلبياً على شمال السودان.

وعلى الرغم من ذلك نجد أن الأغلبية من مؤيدي الأحزاب السودانية الكبيرة والمستقلين تؤيد إقامة اتحاد مستقبلي بين الشمال والجنوب، إلا أن الأقل حماساً لهذا هم أنصار حزب المؤتمر الوطني.

ويستخلص الباحث أن الرأي العام السوداني في الشمال منقسم حول الانفصال ويرى أن العرب هم البيئة الحاضنة للسودان ومشاكله.

وتبين أن المعارضين للانفصال هم الأكثر تعليماً والأكثر عمراً والأكثر نقداً للدولة وأدائها. وعلى الرغم من الاختلافات الحادة بشأن الانفصال وأثره على كل من الشمال والجنوب، إلا أن الأغلبية من السودانيين على اختلاف توجهاتهم وتراتبهم الاجتماعي والاقتصادي وتوزيعهم الجغرافي يؤيدون إقامة اتحاد مستقبلي بين الشمال والجنوب.

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ٧ يوليو ٢٠١١

انفصال السودان وتأثيره على المنطقة



مواطن جنوبي مؤيد للانفصال أثناء اصطفاؤه للدلاء بصوته في الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في يناير/ كانون الثاني الماضي (الأوروبية)

مع قرب موعد انفصال جنوب السودان وإعلان ميلاد الدولة الجديدة رسميًا السبت القادم من رحم أكبر دولة في الوطن العربي (السودان) تزداد المخاوف من انعكاسات المسار وارتداداته على الاستقرار في المنطقة.

وتحاول الدكتورة أماني الطويل، وهي مدير وحدة الدراسات الأفريقية بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، إبراز التفاعلات المستقبلية لمسار الانفصال في ورقة تقييم حالة ينشرها موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (معهد الدوحة).

وتشير الدراسة إلى أن اتجاهات التفاعل المستقبلية بين دولتي السودان لا توفق شروط الاستقرار طبقا لما كان مأمولا على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك على خلفية إهدار فرص العلاقات التعاونية بين الشمال والجنوب، وربما تساهم هذه الحالة في عودة السودان إلى المربع الأول أي الحرب الأهلية انطلاقا من ساحة جديدة للصراع بين الطرفين في ولاية جنوب كردفان.

وبذلك تكون هذه الساحة مضافة إلى الملفات المعروفة والمتداولة إعلاميًا والتي تسمح بانفجار الموقف أيضًا، وهي عدم حسم تبعية أبيي شمالًا أو جنوبًا، وعدم حسم ملف الحدود نهائيًا.

تحديات جديدة

تعرض الدراسة إلى أن واقع التجزئة السوداني سوف يفرض نفسه على دولتي السودان، فيشكل تحدياً أساسياً أمام الدولتين.

فدولة الجنوب تواجه تحدي بناء الدولة الجديدة في وقت تستنزفها مصادر متعددة للتهديد، فمن الخارج هناك علاقات الصراع مع الشمال، ومن الداخل يستنزفها الانقسام القبلي المنطوي على تاريخ من الصراع المسلح، والتمرد السياسي الذي يقوده معارضون على خلفية الممارسات الانتخابية السلبية التي جرت في أبريل/نيسان ٢٠١٠.

مصادر تهديد الدولة الجنوبية تتقاطع مع الحاجة الملحة إلى التنمية الاقتصادية الشاملة والتحول الديمقراطي الممثل للتعديدية الجنوبية.

لكن، هذه الحاجات الأساسية للدولة الوليدة دونها عوائق سيطرة الشمال على الإمدادات النفطية ولو على المدى القصير، وطبيعة إدارة الموارد النفطية في ضوء التنافس القبلي بين قبيلة الدينكا المهيمنة على صناعة القرار السياسي وقبيلة النوير التي تسيطر على مناطق التنقيب عنه.

أما مسألة التحول الديمقراطي فلا تزال تواجه مقاومة عاتية من النخبة الحاكمة المنحدرة من تنظيم عسكري.

وفيما يخص دولة الشمال في السودان تقول الدراسة إنه فضلاً عن مهددات التجزئة القائمة بسبب أزمة دارفور والشرق والناجمة عن إصرار النخبة السياسية على إدارتهما في سياق ثنائي وليس قومياً، وعدم الاعتراف أيضاً بالتنوع الإثني في الشمال، فإن ثمة مصادر تهديد مستحدثة للنظام السياسي ناتجة عن أمرين الأول انسداد الأفق السياسي والثاني الأزمة الاقتصادية المتوقعة مع فقدان الموازنة الشمالية لجزء مقدر من مواردها.

على الصعيد السياسي، ترصد الدراسة أن عملية الوفاق الوطني الساعية إليها الحكومة حالياً تفقد المصداقية بسبب الخبرات السلبية المتركمة والتي سمحت بتآكل مصداقية الحكومة والأحزاب المعارضة معاً أمام الشارع السياسي السوداني، فضلاً عن حالة الانقسام الواضحة في الدائرة الضيقة لصناعة القرار للحزب الحاكم والتي تتسبب في حالة ارتباك هائلة ربما يكون تجليها الأخير انهيار الاتفاق الإطاري بين الحزبين الحاكمين في شمال السودان وجنوبه بشأن إدارة مناطق التماس بينهما.

وتبدو المسارات الراهنة للحراك السياسي في الخرطوم -طبقاً للدراسة- متبلورة في إضرابات فتوية متنامية وحركات شبابية جديدة لا تزال محدودة الأثر، وذلك في مواجهة قبضة أمنية قوية من غير المتوقع أن تكون قادرة إستراتيجياً على مواجهة المطالب المتزايدة بالتغيير خصوصاً بعد إعلان دولة الجنوب بما يمثلته ذلك من إحباط في الفضاء الشمالي العام.



احتمالات العودة للحرب قائمة ما لم تؤسس الدولتان علاقات تعاون بينهما (فرنسية)

إرتدادات الانفصال

تخلص الدراسة إلى أن مهددات النظام السياسي في الشمال ربما تشكل تهديداً لمؤسسة الدولة ذاتها مع تطور علاقات الصراع مع الجنوب، والتي قد تستدعي دعماً خارجياً وذلك بالتوازي مع تصاعد الضغوط الداخلية المتساوقة مع رياح التغيير العربية والتي ترى الدراسة أنها سوف تنعكس على شمال السودان في ضوء المتابعة الدقيقة للنقاش السوداني العام في الداخل، وحالة قمع الحريات العامة.

في هذا السياق، ترى الدراسة أن خفض مصادر التهديد للسودان شمالاً وجنوباً تتطلب توافر إرادة سياسية رشيدة شمالاً وجنوباً تساهم في تدشين علاقات تعاون

بين الطرفين، تخفض فرص العودة إلى الحرب الأهلية وكذلك ضمان عملية تداول للسلطة بالطرق السلمية، وتفتح الباب أمام الحوارات الوطنية لتأطير المطالب السياسية والاقتصادية والمنعني إلى تنفيذها وإيجاد آلية حوار قومي في كل من الشمال والجنوب تتعامل مع معطيات الانقسام العرقي والثقافي، وتنتج صيغة سياسية منطوية على مفاهيم المواطنة المتساوية ودولة القانون.

بن حلي: انضمام جنوب السودان إلى الجامعة العربية حق أصيل

أجري الحوار: العزب الطيب الطاهر

مع قرب الاعلان عن جمهورية جنوب السودان اليوم والتي ستشكل الحدود الجنوبية للوطن العربي ثمة من يتحدث داخل بعض الاوساط السياسية العربية عن امكانية انضمام هذه الدولة الوليدة الى الجامعة العربية فتوجهنا الى السفير أحمد بن حلي نائب الامين العام للجامعة العربية وحاولنا سبر غوره فيما يتعلق بهذه المسألة فوجدناه مرحبا بمثل هذه الخطوة اذا جاءت معبرة عن رغبة حقيقية من دولة الجنوب بيد أنه اشترط النص في دستورها علي أن تكون اللغة العربية لغة رسمية فيها فالى حصيلة الحوار معه



هل ثمة امكانية لانضمام دولة جنوب السودان الى الجامعة العربية بعد إعلان قيامها اليوم في ظل تقارير تحدثت عن هذه الامكانية مؤخراً ؟
*لاشك أن إعلان قيام جمهورية جنوب السودان لايعني قطع صلاتها وروابطها وعلاقاتها بالجامعة العربية خاصة أن هناك العديد من المشروعات التنموية التي تقوم الجامعة بتنفيذها فيها وبدأتها قبل سنوات فضلا عن مشروعات أخرى لبعض الدول العربية وهو ما يستوجب الاستمرار في هذه المشروعات بشكل تصاعدي لمساعدة الدولة الوليدة علي بناء مؤسساتها وتفعيل مسار التنمية فيها بعد أن ظل الجنوب علي مدي يزيد تلي عقدين يعاني من تداعيات سلسلة من الحروب الأهلية والتي نتج عنها توقف هذا المسار لسنوات طويلة.
ومن ثم بوسعي القول أن جنوب السودان في أمس الحاجة الي المساهمات العربية في إعداد وتهبئة مرافق الدولة الجديدة وبنيتها التحتية وكوادرها علي نحو يدفعها

الي تبني مشروعها الخاص للنهوض والتحديث وهذا هو الدور الذي ستمارسه الجامعة العربية بفعالية خلال المرحلة القادمة هذا أولا، أما ثانيا فانه كانت ومازالت هناك اتصالات مع الحكومة الإقليمية للجنوب علي كافة المستويات ومن هنا تتجلى أهمية وجود البعثة الدبلوماسية للجامعة العربية في عين المكان أي في جوبا عاصمة دولة الجنوب متابعة لكل التطورات الحاصلة هناك عبر تقارير تبعث بها للأمانة العامة للجامعة بالقاهرة أولا بأول وتعمل علي ترتيب الزيارات المتبادلة بين مسنولي الجامعة ومسنولي حكومة الجنوب وأود أن ألفت في هذا الشأن الي أن عمرو موسي الامين العام المنتهية ولايته قد قام بزيارة لجوبا غير مرة وشخصيا تشرفت بعدة لقاءات مع قادة الجنوب. وهو ما يعني أن الاتصالات كانت ومازالت مكثفة بين الجانبين.

وثالثا علي صعيد إعلان الدولة الجديدة بعد أيام وفق ما أسفرت عنه نتائج الاستفتاء الذي جري تنظيمه في التاسع من يناير الماضي وأفضي الي موافقة أغلبية كاسحة من أبناء الشعب الجنوبي علي تقرير المصير فان الجامعة العربية ساهمت فيه بحيوية من خلال إرسال فريق كبير من الملاحظين لمراقبة وقائع الاستفتاء في ضوء ما يمليه عليها الواجب. وقد أشادت بعثة الجامعة بحسن تنظيمه والاداء الرفيع المستوي للمفوضية السودانية التي أشرفت عليه في الشمال والجنوب و نحن نتمني في الجامعة العربية أن تكون الدولة الوليدة التي سيتم الاعلان عنها اليوم قريبة من الجامعة بالتأكد ولكن لا يصل بي المدي الي استباق الاحداث واتحدث عن إمكانية انضمامها الي الجامعة أم لا فذلك يعود بالدرجة الأولى الي قرار حكومتها السيادي بيد أنه يهمني الإشارة الي أن أي دولة ترغب في الانضمام الي الجامعة العربية لا بد أن يتضمن دستورها نصا علي أن اللغة العربية لغة رسمية لها علي أن الامر مرهون بالدرجة الأولى لرغبة هذه الدولة وتقديرها بأن انضمامها للجامعة العربية سيشكل لها فرصة سانحة للاستفادة من خبرة الجامعة ومن المجموعة العربية سواء سياسيا في المحافل الدولية أو بالنسبة للجوانب التنموية خاصة في ظل انعقاد القمم العربية الاقتصادية التي باتت تولي هذه الجوانب أهمية قصوي

في حال أعلنت دولة جنوب السودان رغبتها في الانضمام للجامعة فهل ستجد ترحيبا من الامانة العامة بذلك ؟

*دعني اؤكد لك ان انضمام جمهورية جنوب السودان للجامعة العربية حق أصيل لها لأنها كانت جزءا من دولة عربية انقسمت الي شطرين واذا كانت دولة الشمال ستبقى عضوا بالجامعة فماذا يمنع دولة الجامعة بالبقاء بعيدة عنها - هل أفهم من ذلك أنه بمقدور الجامعة أن تقدم حزمة من الحوافز للدولة الوليدة في الجنوب لتشجيعها علي الانضمام اليها ؟

*لا أتحدث هنا عن حوافز ولكن مايمكن قوله في هذا السياق انه اذا رغبت الدولة الوليدة في الانضمام الي الجامعة فأنها سوف تتمتع بالعضوية الكاملة فيها بكل ما يترتب عن ذلك من حقوق والتزامات فضلا عن توفير وتيرة أسرع في تنفيذ المشروعات العربية الكبرى في الجنوب والتي بدأت فيها بالفعل سواء علي

مستوي الأمانة العربية أو علي مستوي الدول العربي فرادي خاصة أن الجنوب يتمتع بإمكانات وثروات هائلة تتطلب المساهمة العربية الواسعة وبالأذات من قبل رجال الأعمال والمستثمرين العرب الذين سيحظون بكل تأكيد بتشجيع من قبل الجامعة

-هل ستستمر هذه المشروعات حتي لو لم تنضم الدولة الجديدة للجامعة العربية ؟
*بكل تأكيد ستستمر هذه المشروعات فثمة محددات استراتيجية تحكم علاقاتنا بهذه الدولة الوليدة الواعدة حتي في حال عدم انضمامها للجامعة العربية ثمة قضايا عالقة بين الشمال والجنوب قد تفضي الي نوع من التوتر بينهما كما حدث مؤخرا بشأن منطقة أبيي فهل ثمة توجه لدي الجامعة للحيلولة دون تفاقم هذا التوتر ؟

*الجامعة العربية في حالة تواصل مستمر مع قيادات الشمال والجنوب ونحن نعتقد أن من الضرورة بمكان معالجة التراكمات والتداعيات التي نتجت عن الانفصال عبر الحوار والتفاوض والطرق السلمية فبالنسبة لقضية أبيي فقد طرحت قبل سنوات علي محكمة العدل الدولية التي أصدرت حكما معينا وهو ما يستوجب تطبيقه ولعل توصل الجانبين الي ابقائها منطقة منزوعة السلاح يشكل خطوة متقدمة من شأنها أن تخفف من حدة التوتر أما فيما يتعلق بقضايا اقتسام الثروة واصول الديون الخارجية وغير ذلك من قضايا فانه بوسع الجامعة العربية بالتنسيق مع كل من الاتحاد الافريقي والامم المتحدة مساعدة الطرفين علي ايجاد حلول عادلة ومرضية لها علي نحو لا يعكر صفو علاقاتهما في المستقبل

ولاشك أن اجراء الاستفتاء علي تقرير مصير الجنوب وما أسفر عنه من ولادة هذه الدولة الجديدة ينبغي أن يشكل نهاية لمسلسل العنف والحروب بين الطرفين فلقد ضحي السودان بشطريه وعاني من تداعيات هذا المسلسل الذي أوقفته اتفاقية السلام في العام ٢٠٠٥ ومن ثم فانه لم يعد ثمة مبرر للعودة للبندقية وانما يجب تكريس كل الجهود وحشد كل الطاقات باتجاه التنمية والبناء لتعويض ما خسره الجانبان خلال العقود الاخيرة استعادة القدرة علي الدخول في منطقة استغلال الثروات المتوافره لديهما لخدمة شعبيهما وطي صفحة الحرب ووضعها في خانة الماضي الذي يجب ألا يعود أبدا

-هناك مخاوف من أن تقيم الدولة الجديدة في الجنوب علاقات مع اسرائيل خصما من رصيد علاقاتها مع الدول العربية هل تتناوبكم في الجامعة مثل هذه المخاوف ؟
*لدينا تطمينات من قادة الجنوب بأن تكون دولتهم الوليدة أقرب الي القضايا العادلة والوقوف الي جانب الحق والعدل خاصة أنها عانت من ويلات الحروب ومن الغبن وبالتالي فإنها لابد أن تكون مدافعة عن قضاياها وفي مقدمتها لقضية الفلسطينية
-تردد أن دولة الجنوب قد تلعب دورا سلبيا علي صعيد إشكالية حوض النيل بما يؤثر علي حصة كل من مصر والسودان الشمالي من مياه النهر فالي أي مدي بوسع الجامعة العربية أن تحد من مثل هذا الدور السلبي ؟
*نحن علي ثقة بأن مصر بإمكاناتها ودورها الأقليمي المحوري وثورتها التي فجرتها في الخامس والعشرين من يناير قادرة علي معالجة أي تداعيات تتعلق بملف دول حوض النيل سواء عبر الدبلوماسية الرسمية او الدبلوماسية الشعبية وهو ما بدأتها بالفعل في الآونة الأخيرة علي نحو فعال خفف كثيرا من الاحتقان الذي ساد علاقات بعض دول حوض النيل وما يهمنا أن تحصل كل دولة علي حقها المشروع والتاريخي في مياه النيل بحيث يتحول من منطقة خلاف الي منطقة تعاون مثمر وحشد طاقات كل دولة العشر علي الاستفادة منه وتسخير هذه الثروة المائية الهائلة في خدمة التنمية وشعوب هذه الدول.

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ: ١٠ يوليو ٢٠١١

تواجه تحديات منها الخلافات مع الشمال
إعلان قيام دولة جنوب السودان



جانب من الاحتفالات في مدينة جوبا بإعلان قيام دولة جنوب السودان (الأوروبية)

جرت السبت في مدينة جوبا مراسم الإعلان عن قيام جمهورية جنوب السودان بعد الانفصال عن الشمال. وأدى الجنرال سلفاكير ميارديت اليمين الدستورية رئيساً للدولة الوليدة. وجرى الاحتفال وسط إجراءات أمنية غير مسبقة وبحضور نحو ٣٥ شخصية دولية بينهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وتم الإعلان التاريخي بقيام الدولة الجديدة بعزف النشيد الوطني لـ"جمهورية السودان" كتحية أخيرة للوطن الأم قبل الإعلان الرسمي للانفصال.

وتم إنزال علم الحركة الشعبية لتحرير السودان من على تمثال الراحل جون قرنق الزعيم السابق للحركة ليرفعه سلفاكير ميارديت -رئيس الجمهورية الوليدة- على السارية، بعد إنزال علم جمهورية السودان.

وقرأ رئيس برلمان جنوب السودان جيمس واني إيجا الإعلان الرسمي لاستقلال جمهورية جنوب السودان، وهو الخطوة الأخيرة من اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥ الذي أنهى عقوداً من الحرب بين شمال السودان وجنوبه.

وقال رئيس برلمان جنوب السودان إن الدولة الجديدة سوف تتولى كافة الالتزامات باعتبارها عضواً كاملاً في المجتمع الدولي وسوف تلتزم بحماية السلم الدولي، لافتاً إلى أن جمهورية جنوب السودان سوف تلتزم بميثاق الأمم المتحدة ودستور الاتحاد

الأفريقي. ودعا رئيس البرلمان دول العالم إلى الاعتراف بالدولة الجديدة.



أبيي تظل بؤرة توتر في العلاقة
بين الدولتين الجارتين (روبرت-لرغيف)

تحديات للدولة الجديدة

وتواجه دولة جنوب السودان مشاكل وتحديات من بينها العلاقة مع الشمال في ظل القضايا العالقة، خاصة الحدودية منها التي تؤدي إلى توترات تتطور أحيانا إلى مواجهات عسكرية مثلما حدث الشهرين الماضيين في أبيي وجنوب كردفان.

وفي الخطاب الذي ألقاه السبت في جوبا، أشار رئيس جنوب السودان إلى تلك القضايا العالقة حين قال إن دولة الجنوب لن تنسى مواطني أبيي والنيل الأزرق وجنوب كردفان، بالإضافة إلى دارفور التي تخشى الخرطوم أن يحصل متمردها على دعم من جوبا.

ويمثل ترسيم الحدود خاصة بشأن أبيي الغنية بالنفط واحدة من أهم النقاط الخلافية التي فشل الجانبان حتى الآن في حلها على طاولة التفاوض. ورفضت الخرطوم إجراء استفتاء على تبعية أبيي، وكان يفترض إجراء استفتاء بهذا الشأن بالتزامن مع الاستفتاء على انفصال الجنوب الذي تم مطلع هذا العام.

وتسبب الخلاف الحدودي في اندلاع مواجهات في جنوب كردفان الشهر الماضي، وكانت القوات السودانية قد دخلت قبل ذلك أبيي في مايو/ أيار.

ومن القضايا الخلافية الأخرى تسوية الديون الخارجية، والجنسية والنفط. وبعد قيامها رسميا، انتقل إلى دولة الجنوب ثلاثة أرباع المخزونات النفطية التي كانت قبل الانفصال تنقسم عائداً مع الشمال.

ويمثل الاتفاق بشأن العائدات النفطية تحدياً آخر للعلاقة بين الدولتين الجارتين، خاصة أن منشآت التصدير تقع في الشمال. وتواجه الدولة الجديدة في الوقت نفسه تحديات اقتصادية واجتماعية في ظل ارتفاع معدلات الفقر والامية.

وتشير تقديرات إلى أن المواطن في جنوب السودان يعيش على أقل من دولار يوميا مع أن الدولة الجديدة تتوفر في الواقع على ثروات نفطية ومعنوية ومائية وزراعية كبيرة.



البعثة الأممية إلى جنوب السودان
ستتضم نحو ثمانية آلاف فرد (رويترز-أرشيف)

قوة سلام

وقبل ساعات من الإعلان الرسمي عن قيام دولة الجنوب، أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قرارا بإرسال قوات من الأمم المتحدة للعمل في جنوب السودان لحفظ الأمن والاستقرار هناك.

وبموجب هذا القرار، سيتم إرسال ٧٩٠٠ عنصر من الشرطة الدولية. كما ستضم البعثة الدولية موظفين وخبراء في شؤون حقوق الإنسان.

وجاءت الموافقة على القرار الذي اتخذ بالإجماع بعد ست سنوات من اتفاقية السلام الشامل -المعروفة باتفاقية نيفاشا- التي أبرمت عام ٢٠٠٥، وأنهت سنوات من الحرب، وجاءت أيضا وسط تزايد المخاوف بشأن الصراع في المناطق الحدودية المضطربة.

ويتوقع أن يصوت مجلس الأمن الخميس المقبل على قرار إنشاء جمهورية جنوب السودان التي انبثقت عن استفتاء يناير/كانون الثاني الماضي.

المصدر: الشروق الجديد
التاريخ: ١٠ يوليو ٢٠١١

كلينتون: استقلال جنوب السودان خطوة نحو السلام في المنطقة

واشنطن - الفرنسية -



أعلنت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، اليوم الأحد، أن ولادة جمهورية جنوب السودان تشكل خطوة أولى مهمة نحو السلام في المنطقة، داعية إلى مفاوضات جديدة بين جوبا والخرطوم.

وكتبت الوزيرة الأمريكية في مقال نشرته صحيفة "واشنطن بوست"، اليوم الأحد، أن "الاستقلال ليس مستحيلا، والسلام الدائم بين السودان وجنوب السودان ليس مستحيلا أيضا". وأضافت أن "عقودا من الحرب خلفت حذرا كبيرا بين الجانبين، إضافة إلى تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة".

وتابعت أن على الجانبين أن يعودا سريعا إلى المفاوضات و"يسعيا إلى إنهاء العمل المتصل باتفاق السلام الشامل". وأوضحت كلينتون أن النقاط العالقة تتعلق "بالقضايا غير المنجزة حول المال والبترول والمواطنة وترسيم المناطق الحدودية المتبقية".

وأعلن الرئيس باراك أوباما، أمس السبت، اعتراف الولايات المتحدة الرسمي بجمهورية جنوب السودان بعيد إعلان استقلالها. وكانت كلينتون هنأت السودان بكونه أول بلد يعترف باستقلال جمهورية الجنوب.

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط
التاريخ : ١٠ يوليو ٢٠١١

مسئولون إسرائيليون: نرغب في إقامة علاقات مع دولة جنوب السودان



اعلان دولة جنوب السودان

تل أبيب: أعلن مسئولون إسرائيليون كبار الأحد أن هناك اتصالات مع دولة جنوب السودان التي أعلن عن استقلالها أمس السبت، وأن إسرائيل تتطلع إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها.

وأشار المسئولون في تصريحات لراديو "صوت إسرائيل" اليوم الأحد إلى أن إقامة دولة جنوب السودان "تشكل مثالا لعملية نتجت عن مفاوضات، ولم تأت بالإكراه أو نتيجة إجراء أحادي الجانب، وهذا الأمر يجب أن ينطبق على الفلسطينيين أيضا".

يذكر أن إسرائيل لم تعقب رسميا بعد على إعلان استقلال جنوب السودان.

الخرطوم تنتزع جنسية ملايين الجنوبيين.. وتعلق صدور ٦ صحف يومية لها علاقة بالجنوب

متمردو دارفور وكردفان يرحبون بقيام الدولة الجديدة ويطالبون بتوحيد الجهود العسكرية لإسقاط حكومة البشير
جوبا: فايز الشيخ

أعلنت الحكومة السودانية إسقاط جنسيات ملايين الجنوبيين بعد إعلان استقلال الدولة الجديدة في وقت حظرت فيه الحكومة صدور ٦ صحف بينها خمس تصدر باللغة الإنجليزية وواحدة تصدر باللغة العربية بحجة مشاركة ناشرين جنوبيين في المؤسسات التي تصدر عنها تلك الصحف، في غضون ذلك رحب المتمردون في دارفور وجنوب كردفان باستقلال الدولة الوليدة ودعوا إلى تنسيق الجهود العسكرية والسياسية للإطاحة بحكومة الرئيس البشير للحفاظ على «ما تبقى من السودان».

ونقل المركز السوداني للخدمات الصحافية الموالي للحكومة عن الناطق الرسمي باسم الخارجية السودانية العبيد أحمد مروح أن مجلس الصحافة والمطبوعات قرر تعليق صدور خمس صحف ناطقة باللغة الإنجليزية هي «خرطوم مونيتور»، «جوبا بوست»، «سودان تريبيون»، «ادفوكات وزاديمكرات»، بجانب صحيفة «أجراس الحرية» الناطقة بالعربية، اعتباراً من أمس، وقرر القرار بأنه جاء لتطبيق نص المادة ٢٨ من قانون الصحافة والمطبوعات لسنة ٢٠٠٤.

إلى ذلك، قال رئيس حركة تحرير السودان، وكبير مساعدي الرئيس السوداني مني أركو مناوي لـ«الشرق الأوسط»: «إن انفصال الجنوب وقيام دولة جنوب السودان هو استحقاق شرعي ودستوري ورد في صلب اتفاق السلام الشامل يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٥م، ومارس بموجبه شعب جنوب السودان، حقه الدستوري وفقاً لدستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥»، ورأى مناوي أن «الأسباب التي أدت إلى انفصال الجنوب تكمن في: أزمة الحكم في السودان منذ الاستقلال حيث الهوية المزيفة التي لا تُعبر عن جميع شعوب السودان، والثقافة الأحادية المفروضة، وسوء استقلال موارد البلاد وانعدام التنمية العادلة، وحروب المركز ضد الهوامش التي استهدفت شعوب السودان في الجنوب ودارفور والشرق وجنوب النيل الأزرق وكردفان والشمال الأقصى، وانعدام المواطنة المتساوية لجميع المواطنين، ونقض العهود والمواثيق كسمة دائمة التصقت بأنظمة الحكم

المتعاقبة منذ الاستقلال والتي انتهت بنقض اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥م، واتفاق سلام دارفور ٢٠٠٦م واتفاق القاهرة مع التجمع الوطني، واتفاق أسمرام مع جبهة الشرق من قبل النظام الحاكم، فأدّت بالمُحصلة إلى جعل الوحدة طارئة ومُنْفَرَة لشعب جنوب السودان وجميع شعوب الهامش السوداني، فاختار شعب جنوب السودان الاستقلال بدولته التي ستُحقّق له الكرامة والأمل في حياة حُرّة وكرامة وأمن، وعبر عن مباركة الحركة لشعب جنوب السودان ميلاد دولته الجديدة، وتمنى للدولة الوليدة البدء من حيث انتهى الآخرون»، وناشد دول وحكومات المنظومة الدولية، أن «تُسارع بالاعتراف بدولة جنوب السودان دون إبطاء، وأن تُقيم معها علاقات ودّية تقوم على الاعتراف والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وخدمة الأمن والسلم الدوليين، وأن تُقدّم الدعم والخبرات لإعانتها في عملية بناء الدولة الوليدة»، ودعا مناوي إلى توحيد الكفاح المسلح، على مستوى إقليم دارفور وعموم الهامش السوداني لقيادة عملية التغيير الحتمية، وإزالة نظام الإنقاذ وإعادة بناء دولة حقيقية في الجزء المُتبقّي من السودان القديم بعد انفصال الجنوب، ، وأكد مناوي أن رؤية حركته لحل الأزمة السودانية تقوم على ضرورة توحيد المقاومة المسلحة في إقليم دارفور وعموم الهامش السوداني، وتوحيد جهود القوى السياسية السودانية وقوى المجتمع المدني والأهلي، وقطاعات الشباب والطلاب والمهنيين، وتنظيم صفوف المقاومة لإزالة نظام الإنقاذ بكافة الوسائل، وإقامة دولة مدنية ذات هوية حقيقية تُعبّر عن هجين الشعوب السودانية، ومكافحة جميع أنواع التمييز بين المواطنين. وحمل مناوي الحكومة الحالية «مسؤولية فصل الجنوب ودعا إلى عدم الاعتراف بها بعد أن انتهت مرحلتها الانتقالية»، وقال «بعد انفصال الجنوب يَبْقَى الجزء المُتبقّي من السودان القديم بلا اسم، أو هوية أو دستور ولا مشروع وطني، ويجب على سُكّانه الاتفاق على إعادة بناء دولة حقيقية فيه»، وفي ذات السياق قدم زعيم متمردي كردفان عبد العزيز الحلو، وهو قائد بالجيش الشعبي لتحرير السودان، التهنية لمواطني الجنوب بالاستقلال، ووصفه بأنه جاء نتيجة لتضحيات كبيرة، فيما طالب الناطق باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي حاتم السر لـ«الشرق الأوسط» بضرورة «طي صفحة الماضي ونبذ التشنج وإزالة أسباب عدم الثقة ودعا إلى إزكاء روح التعاون وتمتين حبل الود». وقال: «إن تأمين العلاقة بين الدولتين هي تأمين لمستقبل الوطن والمواطن»، ودعا إلى ضرورة خلق ظروف مواتية للتعاون والتكامل بين الدولتين من خلال الوقف الفوري للتصعيد العسكري والإعلامي وإنهاء حالات التوتر والاضطراب الحدودي ومعالجة كافة القضايا العالقة.

مستشار رئيس حكومة جنوب السودان لـ الأهرام: الحرب لن تعود بين شطري السودان بعد الاستقلال أجري الحوار: أسماء الحسيني

استبعد تيلار دينق المستشار الإقتصادي لرئيس حكومة جنوب السودان سلفاكير ميارديت عودة الحرب بين شمال السودان وجنوبه بعد إعلان استقلال الأخير رسمياً اليوم ورجح إقامة علاقة طيبة بين شطري السودان



و ذلك بسبب حاجتهما للتعاون الإقتصادي من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب الروابط الإنسانية والإجتماعية التي قال إنه لا يمكن قطعها بسهولة. هل يؤدي عدم حل القضايا العالقة بين الشمال والجنوب لتجدد الحرب؟ إن عدم حل القضايا العالقة بين الشمال والجنوب لن تصل إلى درجة إشعال حرب بين الجانبين لأن إتفاقية السلام عام ٢٠٠٥ أول ما استهدفتها هو وقف الحرب كما أن إتفاقية السلام استمرت لمدة ست سنوات بدون مواجهة عسكرية. لكن كانت هناك مشكلات ومشاكسات؟

صحيح أنه كانت هناك مشكلات بسيطة هنا وهناك لكن لم تكن هناك مواجهة علنية بين الجيش السوداني والجيش الشعبي والطرفان لا يريدان الحرب. واليوم سيكون الجنوب دولة مستقلة وستناقش المشكلات وقتها بين دولتين وإذا لم تستطع الدولتان حل هذه المشكلات بمفردهما سيتدخل وقتها المجتمع الدولي والأمم المتحدة والتحكيم الدولي ممكن لكن الحرب ليست أمراً سهلاً بالنسبة للجنوب أو الشمال وهناك أشياء كثيرة تربطهما أهم من الحرب.

>هناك شكوك تثار دوما حول ما إذا كان الجنوب يملك مقومات دولة أم أنه سيصبح دولة فاشلة؟

لو كان الجنوب فاشلا لظهر ذلك خلال السنوات الست الإنتقالية الماضية وقد كان يدير نفسه بنفسه، وقد جننا إلى حكم الجنوب قبل ست سنوات بعد عقود طويلة من الحرب واستطعنا تكوين مؤسسات دولة وشرطة وجيش. ولا أري أن الجنوب سيكون دولة فاشلة فهناك مؤسسات حكومية في الجنوب وقد عملت منذ ست سنوات رغم التداعيات المترتبة علي الحرب الأهلية ولكننا بالقطع سنواجه مشكلات مثل أي دولة من الدول لكن الدولة الفاشلة هي التي لا يوجد فيها حكومة مركزية وهذا أمر لا ينطبق علي الوضع في جنوب السودان ولا توجد مشكلات كبيرة بين القبائل في السودان إلي هذا الحد صحيح يوجد صراع بين بعض القبائل بسبب الأبقار لكن هذا الصراع موجود منذ القدم وليس جديدا علينا ولا يمكن أن يتطور إلي صراع واسع.

>هناك صحف غربية كتبت عن مؤشرات للفشل في الجنوب وقالت إن دولة الجنوب القادمة ستكون دولة مغلقة حبيسة تعج بالصراعات القبلية والصراعات المسلحة؟

جنوب السودان ليس أول دولة مغلقة في المنطقة أوفي القارة الأفريقية وليس هناك دليل في العالم علي أن التعدد الديني أو اللغوي أو القبلي تنتج عنه دولا فاشلة بل توجد العديد من الدول التي يوجد بها تعدد واسع وتعد دولا ناجحة للغاية ولننظر إلي الصومال مثلا هل هي دول فاشلة لأنها تحوي تعددا، كلا بل لأنه لا يوجد بها حكومة مركزية والتعدد القبلي هو سمة لكل الدول الأفريقية.

>هل المشكلات في بعض دول الجوار يمكن أن تؤثر علي الدولة الوليدة المرتقبة بالجنوب؟

بالطبع أي مشكلات أو حروب في الدول المجاورة لنا يمكن أن تؤثر علينا وتدفع إلينا بلاجنين ومؤثرات أمنية.

حوماذا عن جيش الرب الأوغندي الذي يوجد داخل حدود الجنوب؟

مشكلة جيش الرب داخل جنوب السودان ستحل لأنه حقيقة ماجلب جيش الرب إلي الجنوب هو مشكلة الحرب بين الشمال والجنوب لأنه في وقت الحرب رأت الخرطوم أن كمبالا تساعد الجيش الشعبي فقامت هي الأخرى بمساعدة جيش الرب وعندما يصبح الجنوب دولة مستقلة لن تستمر هذه الأوضاع ولن يكون جنوب السودان مسرحا لجيش الرب الذي لن يجد بعد الآن مساعدة من أي جهة.

->كيف؟

لأن الخرطوم ستكون علاقتها قوية بالجنوب ولن تسعى لزعة الأوضاع في الشمال ولن يكون من مصلحة الخرطوم إثارة المشكلات للجنوب وعندما نجفف منابع الدعم والمساعدة لجيش الرب لن يتمكن من الإستمرار.
>وكيف ستكون علاقاتكم مع الخرطوم؟

ستحكم المصلحة والمنافع جميع علاقاتنا الخارجية مع دول جوارنا وكذلك ستحكم علاقاتنا مع الخرطوم وستكون دولتنا بدون ميناء وسنحتاج إلى ميناء بورسودان أو مومباسا الكيني ولامصلحة لنا في علاقة سينة مع الخرطوم فأنايبب البترول تمتد إلى ميناء بورسودان.

>وماذا عن البشر بين الدولتين؟

الشعب السوداني عاش في دولة واحدة ولايمكن قطعه مثل المانجو أوالموز فهو لاء بشر ولهم علاقات إنسانية وإجتماعية وإقتصادية وأمنية وأتمني أن تكون علاقاتنا مع دولة الشمال علاقة طيبة.

>وكيف سيكون مستقبل الشماليين في الجنوب؟

عندما نرفع علم الدولة الجديدة في اليوم لن نقول لأي شمالي إذهب ولتنتظروا إلي أسواق الجنوب فمعظم التجار فيها من الشمال.

>هل أزعجتك تصريحات بعض المسؤولين بالخرطوم حول حرمان الجنوبيين في الشمال من حقوقهم في حال الانفصال؟

الجنوبيون في الشمال لايمكن حرمانهم من حقوقهم في حال الانفصال وسنكون ملتزمين بالقانون الدولي في هذا الشأن فإذا جاء شمالي إلي الجنوب سيكون لديه إقامة كما سيكون للجنوبي في الشمال فالبشر ليسوا بضاعة يتم شحنها إلي الشمال أو الجنوب وإنما لهم تاريخ وعلاقات فضلا عن الحقوق التي يوفرها لهم القانون ونحن في الجنوب لن نمارس أي تمييز في هذا الخصوص.

>البعض يخشى من سيطرة وهيمنة الجيش الشعبي علي مقاليد الأمور في الجنوب في حال انفصاله؟

لن يكون الجيش الشعبي مسيطرا بل سيصبح جيش الدولة وسيكون في الثكنات وقد عقدنا مؤخرا مؤتمرا للحوار الجنوبي الجنوبي وأكد المؤتمر حقيقة أن

الجنوبيين لايمكن حكمهم بحكم ديكتاتوري وقد سبق أن عارضنا الدكتور جون قرنق ونحن في فترة التمرد بالغاية وأعتقد أن كل مايثار حول الجيش الشعبي هو عمل دعائي يهدف لتخويف الناس من ديكتاتورية قادمة في الجنوب.

حوماذا بشأن ما يثار حول صراع محتمل علي السلطة في دولة الجنوب القادمة؟
الحديث عن صراع حول السلطة في الجنوب دعايات وأي دولة جديدة لا اعتقد أن هدفها الأول يكون تغيير قياداتها لأن هذا التغيير سيخلق إنشقاكات في صفوفها واعتقد أن الأولوية بالنسبة لنا في جنوب السودان ستكون تشكيل حكومة إنتقالية تضم أحزابا أخرى إلي جانب الحزب الحاكم الآن الحركة الشعبية وسيكون من مهامها إجازة دستور جديد وتحديد موعد الإنتخابات المقبلة وسيحدد المجلس التشريعي الحالي الذي يملك الشرعية لأنه مجلس منتخب بعض الأمور من بينها توسيع سلطات رئيس الدولة لأن سلطاته الآن هي سلطات رئيس حكومة فضلا عن الأمور الأخرى من عملة وجوازات وغيرها التي تقتضيها عملية التحول من إقليم إلي دولة.

>الجنوب يحتاج إلي جهود جبارة لبنائه وإعمار له هل هذا ممكن قريبا؟
لا يمكن أن أتوقع أن يتم بناء وإعمار الجنوب كله في ١٠ أو ١٥ عاما قد يكون ذلك

مستحيلا وربما لا يتحقق بصورة كاملة في حياتنا فهو يحتاج فترة زمنية طويلة وجهودا جبارة فعلا لكننا سنحاول لكن أقول أن هناك جهودا جبارة بذلتها حكومة الجنوب في السنوات الست الماضية علي سبيل المثال حينما كنت أذهب إلي مدينتي يرول في ولاية البحيرات من جوبا كان ذلك يستغرق أياما أما الآن فهذه المسافة تستغرق أربعة ساعة فقط بعد تعبيد الطرق الذي أنجز مؤخرا وهذا يعني أن هناك تطورا يحدث وإنجازا يتم.

>كيف ستكون علاقاتكم مع الدول العربية؟

السياسة الخارجية هدفها تحقيق المصالح وستكون لنا علاقات قوية وطيبة مع الدول العربية وستربطنا بهم مصالح كثيرة مشتركة.

>كثيرون من العرب يتخوفون من علاقاتكم بإسرائيل؟

من أقرب لنا إسرائيل أم مصر والخرطوم والدول العربية الشيء الوحيد الذي يمكن أن يجعلنا نذهب إلي إسرائيل هي القدس المدينة المقدسة لنا كمسيحيين مثلما هي بالنسبة للمسلمين أيضا.



ما أريد أن أقوله هنا هو أن هناك الكثير من الدعايات المضللة ضد جنوب السودان وهذه الدعايات تريد تصويره وكأنه عدو للمصريين والعرب وحليفا لإسرائيل وهذا غير صحيح علي الإطلاق وينطوي علي ظلم كبير لجنوب السودان وأنا أريد من المصريين والعرب أن يفكروا قليلا في الأمر ليدركوا بأن روابطنا وصلاتنا معهم أهم وأقوي من أي علاقة مزعومة مع إسرائيل فالنيل يربطنا بمصر ولا يمكن قطعه وآلاف الطلاب تعلموا ودرسوا في مصر وأصبحوا الآن قيادات في جنوب السودان ونحن في الجنوب لم نقم بالحرب ضد العروبة أو الإسلام كما يزعم البعض بل ضد الظلم والحكومات الظالمة وهذه حقائق لا بد أن يعيها المصريون والعرب تماما حتي يستطيعوا بناء علاقات سليمة مع جنوب السودان.

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ١١ يوليو ٢٠١١

البشير يحذر من تجدد الصراع



جانب من اشتباكات أبيي أواخر مايو/ أيار الماضي (فرنسية)

حذر الرئيس السوداني عمر حسن البشير من أن منطقة أبيي قد تكون مصدرا للنزاع مع الجنوب في حال لم يتم احترام الاتفاقات، معربا عن ترحيبه بمشروع القرار الأميركي لنشر جنود إثيوبيين في إطار قوات حفظ السلام بالمنطقة.

وجاءت تلك التصريحات في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية بثت اليوم الاثنين حيث أكد البشير عزم بلاده إعادة نشر قواتها في أبيي حال وصول القوة الإثيوبية، لكنه حذر من أن عدم احترام الاتفاق المتعلق بمنطقة أبيي من قبل دولة الجنوب الجديدة قد يفضي إلى نزاع عسكري.

وشدد البشير على أن القوات المسلحة السودانية اضطرت في الماضي للقتال عندما حاول الجنوبيون فرض سياسة الأمر الواقع في أبيي، لافتا إلى أن تقسيم السودان تم بغرض تحقيق السلام الذي تسعى الخرطوم للحفاظ عليه.

ولفت إلى أن القوات الإثيوبية ستمتلك تفويضا من قبل مجلس الأمن لتحقيق السلام بمنطقة أبيي معربا عن ترحيبه بالمشروع الأميركي لنشر هذه القوات القادرة -وفق تعبيره- على أداء مهامها خلافا للقوات الحالية التي فشلت في مهمتها في إشارة إلى قوات يونميس.

مسؤولية الانفصال

وردا على سؤال عما إذا كان يتحمل مسؤولية انفصال الجنوب عن السودان، أجاب البشير "نعم" مضيفا أن الانفصال كان الثمن المستحق لتحقيق السلام بالمنطقة

رغم أنه كان يفضل الحفاظ على وحدة السودان.



البشير ينفي كتمته بحفل إعلان انفصال الجنوب السبت الماضي (فرنسية)

وأضاف البشير أنه كان لابد من احترام إرادة الشعب في الجنوب تقاديا لعودة الصراع المسلح بين الطرفين، وأكد بأن إرادة الشعب في الجنوب كان لابد من احترامها لتقادي العودة إلى الصراع المسلح.

تجدد الإشارة إلى أن جنوب السودان أعلن السبت انفصاله رسميا وحضر البشير احتفالات الدولة الوليدة بالعاصمة جوبا، مع العلم أن هناك العديد من القضايا الخلافية لا تزال عالقة بين الطرفين بخصوص ترسيم الحدود ومنطقة أبيي وتقاسم الثروة النفطية.

وأجبر القتال الدائر في أبيي وغيرها من المناطق الحدودية في جنوب كردفان ١٧٠ ألف شخص على الفرار من ديارهم خلال الفترة التي سبقت إعلان انفصال الجنوب.

جنوب كردفان

وكانت وكالة الأنباء السودانية قد نقلت عن والي جنوب كردفان أحمد هارون قوله الأحد إن القوات المسلحة السودانية تواصل تقدمها في كافة المحاور لتأمين كافة المناطق وحفظ أمن واستقرار المواطنين في القرى.

وأكد هارون استقرار الأحوال الأمنية بمدينة الدلنج وعودة الحياة لطبيعتها في أعقاب أحداث شهدتها المنطقة مؤخرا، بينما كشفت مصادر عسكرية عن اعتقال ثلاثة من أفراد الجيش الشعبي -الذراع العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان- كانوا متمركزين بأحد جبال المدينة بعد تبادل قصير لإطلاق النار.

وفي نفس السياق، أكد الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بالخرطوم إبراهيم غندور في تصريحات إعلامية الأحد أن الجيش السوداني لا يحشد قواته بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان وإنما ينتشر بشكل طبيعي في إطار مسؤولياته لتأمين الأوضاع بالعديد من الولايات الحدودية.

من ناحية أخرى رحبت حركة العدل والمساواة أكبر الفصائل المسلحة المتمردة في إقليم دارفور بانفصال الجنوب، في بيان رسمي نشر السبت.

وحملت الحركة في بياناتها الحكومة السودانية مسؤولية تقسيم البلاد لأنها لم تجعل الوحدة أمرا جذابا لمواطني الجنوب، وطالبت الخرطوم باستيعاب الدرس -في إشارة إلى النزاع بإقليم دارفور- لتجنب تقسيم جزء آخر من السودان.



المصدر: المصرى اليوم

التاريخ: ١١ يوليو ٢٠١١

فورين بوليسى: «الوليد الجديد» يواجه مشكلات والبشير سبب الانفصال كتب علاء الله

ذكرت مجلة «فورين بوليسى» الأمريكية، أن الوضع لن يكون سهلا على حكومة جنوب السودان بعد «الطلاق» من الشمال، لاسيما فى استمرار القتال الدائر على طول الحدود المتنازع عليها من ناحية، ومستقبل الثروة النفطية الذى لم يحدد بعد، حيث إن الانفصال تم قبل إجراء المفاوضات بين الشمال والجنوب فى أديس أبابا الأسبوع المقبل، بدعم من الاتحاد الأفريقى، للتوصل إلى اتفاق تسوية فى هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية فى الدولة الناشئة، اعتبرت المجلة الأمريكية أن الوضع الأمنى يشكل خطرا هائلا على مستقبل ذلك الوليد الضعيف، فى ظل تصاعد المظالم المشروعة للمواطنين العاديين ضد سياسات (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، التى حكمت الجنوب خلال الـ ٦ سنوات الماضية معتمدة على السلام الهش وسياسات الإقصاء والقمع، والصراعات بين الجيش الجنوبى والميليشيات المحلية فى مناطق إنتاج النفط، والمعاناة من الاعتقال التعسفى بشكل روتينى.

ولمواجهة هذه الأزمات السياسية، تقترح المجلة ضرورة أن يعالج السياسيون والعسكريون أوجه القصور والتجاوزات، وأنه على الحركة الشعبية طمأنة المواطنين على أنه سيتم الالتزام بالحقوق والحريات الأساسية التى افتقر إليها الجنوب خلال حكم الشمال، ورأت المجلة أن الجيش الجنوبى سيكون أكبر مقياس للتقدم فى جنوب السودان، لاسيما أن (الجيش الشعبى) له جذور فى حركة العصابات بما يحمله المسؤولية عن الانتهاكات الفظيعة ضد الشعب، معتبرة أن إصلاح الجيش من شأنه أن يكون أساسا متينا لتلك الدولة.

فى تقرير آخر، اعتبرت صحيفة «فورين بوليسى» أن انفصال السودان ما هو إلا نتيجة لـ «اختيار الرئيس السودانى عمر البشير» سياسات العنف والقمع والوحشية التى استخدمها ضد جنوب السودان لإبقاء بلاده قطعة واحدة بصرف النظر عن الطريقة الفوضوية لتطبيق ذلك. ورأت المجلة أن البشير لا يزال يتبع نفس المنطق الوحشى فى التعامل مع المنطقة الحدودية المتنازع عليها فى جنوب كردفان، حيث اللجوء إلى القصف الجوى، فضلا عن «التطهير العرقى» فى جبال النوبة عبر القوات المدفعية والدبابات والقاذفات والرشاشات، وكذا الاشتباكات على حدود منطقة أبىي.



المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: 11 يوليو 2011

سيلفاكير يلتقي رؤساء الأحزاب

اجتمع رئيس جمهورية جنوب السودان مع رؤساء الأحزاب السياسية، بالتزامن مع أنباء عن نشر قوات مشتركة من السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد على الحدود المشتركة لمنع الانفلات الأمني.

فقد نقل مراسل الجزيرة في جوبا هيثم أويت عن سيلفاكير ميارديت تأكيداً خلال لقاء جمعه الأحد مع رؤساء الأحزاب السياسية في جنوب السودان والسودان على أن بلاده لن تمس مصالح المواطنين الرعاة من الشمال الذين يستخدمون أراضي الجنوب بحثاً عن مراعي لمواشيهم.

وأوضح أن الفرصة لا تزال قائمة لإقامة علاقات وطيدة بين الشمال والجنوب على الرغم من انفصال الأخير رسمياً يوم السبت الماضي في احتفال أقيم في جوبا بحضور الرئيس السوداني عمر حسن البشير والعديد من زعماء وممثلي الدول العربية والأجنبية.

مظاهر الانفصال

وكانت أولى مظاهر الانفصال الرسمية قد تجلت في الجنوب عبر إقامة قداس رسمي في أحد الكنائس في جوبا، وأول مباراة كرة قدم يلعبها منتخب جنوب السودان تحت مسماء الجديد.

فقد أقيمت الأحد مراسم قداس رسمية في كنيسة كاثوليك كاتور الكاثوليكية من أجل الدعوة لرفاه وتنمية الدولة الناشئة، واحتشد ألوف في ملعب جوبا الرئيسي لكرة القدم لمشاهدة منتخبهم الوطني الذي تشكل حديثاً وهو يلعب مباراة ضد فريق من كينيا وهم يرددون الهتافات ويغنون النشيد الوطني الجديد.

وتواجه الدولة الجديدة تحديات ضخمة في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة تشييد البنية التحتية وفرض حكمها على مساحة كبيرة تغص بالأسلحة المتخلفة عن الحرب الطويلة، يضاف إلى ذلك أن العديد من القضايا لا تزال عالقة مع الشمال مثل تقاسم العائدات النفطية وترسيم الحدود حيث تبرز منطقة أبيي وجنوب كردفان كواحدة من المناطق الساخنة بين الطرفين.

تعاون أمني

من جهة أخرى، تحدثت تقارير إعلامية عن قيام السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى بنشر قوات على الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة منعا للانفلات الأمني.

وذكرت الإذاعة السودانية أن انتشار هذه القوات المشتركة بدأ فعلياً في الموقع المتفق عليه عند الحدود المشتركة بموجب البروتوكول الأمني الثلاثي بعد أن وصلت تلك القوات إلى منطقة أم دافوق مقر قيادة القوات في الجانب السوداني.

وأوضح مصدر عسكري بالقوات المشتركة أن الجانب السوداني سيتولى مهام قيادة القوات خلال فترة سنة الأشهر الأولى من تاريخ انتشارها لتتقل بعدها للجانب التشادي ثم أفريقيا الوسطى.

وكشف المصدر عن اتفاق لتنسيق الجهود والتعاون بين القوات المشتركة في المجال الأمني وحماية الحدود.



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ١١ يوليو ٢٠١١

يوم استقلال جنوب السودان هيلاري كلينتون

شهدت نهاية الأسبوع الماضي في جوبا مولد دولة السودان الجنوبي، التي تعد الدولة الرابعة والخمسين في أفريقيا. يحتفل ملايين بهوية قومية جديدة، ودولة واعدة جديدة. ومثلما كان الحال في عيد استقلالنا في شهر يوليو (تموز) منذ ٢٣٥ عاما، فهناك ما يدعو إلى الشعور بالأمل في مستقبل أفضل إذا التزم السودان والسودان الجنوبي، شعبا وقيادة، بالعمل الجاد الذي ينتظرهم. كان هذا اليوم فيما مضى يبدو ضربا من الخيال، فلقد شهد السودان صراعات محمومة على الأرض والموارد لأكثر من عقدين. فقط منذ عام مضى، توقفت المحادثات بين الحكومة السودانية في الشمال وحركة تحرير السودان في الجنوب، وتأجل الإعداد لإجراء استفتاء حول انفصال جنوب السودان عن الشمال. وبدأت اتفاقية السلام الشامل التي تم التوقيع عليها عام ٢٠٠٥ على حافة الفشل، ولاح حينها شبح تجدد الحرب المفتوحة في الأفق.

لكن من حسن الحظ تعاون السودانيون من الجانبين مع أطراف حول العالم؛ لتقديم بديل ووضع سيناريو مختلف. وركز نشطاء وجماعات دينية ومدافعون عن حقوق الإنسان، انتباههم على الصراع، ولم يسمحوا بأن تخف حدته ويتلاشى.

العام الماضي التزم الرئيس أوباما بإعادة إحياء جهود السلام، ومنذ ذلك الحين ضاعفنا من تواصلنا مع الشركاء في الشمال والجنوب، وكذلك في الاتحاد الأفريقي وأوروبا والأمم المتحدة.

ويعد النجاح الذي كلل كل تلك الجهود، يوم السبت الماضي، دليلا على إرادة وتفاني شعبي جنوب وشمال السودان وقادة الشعبين. وقد قدموا دليلا واضحا على إمكانية إرساء السلام تحت أصعب الظروف، فقط إذا توفرت إرادة اتخاذ قرارات صعبة والالتزام بتنفيذها.

لكن كما كان الاستقلال أمرا يبدو بعيد المنال، كذلك السلام الدائم بين شمال وجنوب السودان، فقد خلفت عشرات السنوات من الحرب أزمة انعدام ثقة بين الجانبين، وتحديات عظيمة اجتماعية وسياسية واقتصادية. وسيتعين على كلنا الدولتين اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز التقدم والتعاون.

أولا: عليهم الإسراع بالعودة إلى طاولة المفاوضات، والسعي إلى إتمام الأمور المتعلقة باتفاقية

السلام الشامل. ويعني هذا حسم القضايا العالقة المتعلقة بالأموال والنفط والمواطنة، وترسيم الحدود بين الدولتين، وضمان تنفيذ ما تم التوصل إليه من ترتيبات مؤقتة خاصة بمنطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها، ومنها إعادة نشر القوات المسلحة السودانية. لا يمكن بأي حال من الأحوال السماح باندلاع أعمال عنف تهدد السلام، مثل تلك التي شهدتها البلاد خلال الأشهر القليلة الماضية.

ثانياً: يجب أن يتناول السودان الجنوبي التحديات الداخلية القائمة فيه، حيث يواجه شعبه فقراً مدقماً، وتعليماً غير مناسب، ورعاية صحية متردية، بجانب استمرار وجود ميليشيات مسلحة. وكي تضمن نجاحها، يتعين على السودان الجنوبي الشروع في بناء حكومة فاعلة ديمقراطية شاملة، تحترم حقوق الإنسان، وتوفر الخدمات بشفافية ومساءلة.

على مر السنوات، ساعد خبراء أميركيون في مجال التنمية بجنوب السودان في بناء طرق جديدة وعيادات صحية ومدارس، وعملوا مع مزارعين في زراعة مزيد من المحاصيل الغذائية، ودربوا مزيداً من موظفي الخدمة المدنية ليصبحوا أكثر كفاءة. ومع تحركنا قدماً، ستتابع الولايات المتحدة والعالم السودان الجنوبي وهو يرسى أساس مستقبله.

ثالثاً: يجب أن يتناول السودان تحدياته: يعتمد نجاح السودان في المستقبل على قدرته على إنهاء عزلته داخل المجتمع الدولي، وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيضمن من خلاله الحصول على تمويل واستثمارات دولية وقرارات بتخفيف ديونه. وتقف الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة - بما في ذلك تطبيع العلاقات الثنائية - وقد اتخذنا بالفعل بعض الخطوات الأولية في هذا الاتجاه. لكن لن يمكننا المضي قدماً سوى عندما يفي السودان بالتزاماته، ويؤدي التزامه بالسلام داخل حدوده ومع جيرانه.

ومن الخطوات الملحة التي يتعين على الجانبين اتخاذها، الاتفاق على وقف أعمال القتال في جنوب كردفان الواقعة على الحدود بينهما، وهي أعمال اندلعت في يونيو (حزيران). ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار أعمال القصف الجوي، والتحرش بالعاملين لدى الأمم المتحدة، وإعاقة جهود الإغاثة الإنسانية. وكلما طال أمد هذا القتال، زادت صعوبة تسويته.



وما نزال نشعر بقلق عميق أيضا إزاء الأزمة الإنسانية والأمنية في دارفور. يجب أن نتحرك نحو تناول المظالم الاقتصادية والسياسية لسكان دارفور، ومحاسبة الجناة عن جرائمهم. وستمضي الولايات المتحدة في العمل مع الشركاء الدوليين في البناء على التقدم الذي تحقق في عملية السلام التي أوشت على نهايتها.

وبعد عقود من الصراع، بات لدى سكان هذا الإقليم أسباب تدعوهم للأمل من جديد. عندما التقيت قادة السودان والسودان الجنوبي الشهر الماضي في أديس أبابا، ذكرتهم بأن لديهم السلطة التي تمكنهم من رسم مستقبل أفضل لجميع السودانيين. ومع سعيهم نحو ذلك، فعليهم أن يتقوا في أن الولايات المتحدة ستكون لهم شريكا مخلصا.

• وزيرة الخارجية الأميركية



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١١ يوليو ٢٠١١

سلفا كير في أول مهمة خارجية إلى نيويورك غدا للاعتراف بالدولة

الزعيم الجنوبي يدعو زعماء المعارضة الشماليين للقاء في جوبا والبشير يحدد ملامح دولته
جوبا: فايز الشيخ

فيما شرع الجنوبيون في تحرير شهادات الاعتراف بالدولة الجديدة يتوجه رئيس السودان الجنوبي سلفاكير ميارديت إلى نيويورك في أول زيارة خارجية له بعد إعلان الاستقلال لحضور جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان قبول عضوية دولته، في وقت دعا فيه الزعيم الجنوبي زعماء المعارضة الشماليين إلى اجتماع في جوبا في أول لقاء سياسي له بغرض بحث أوضاع فروع الأحزاب الشمالية بالجنوب.

إلى ذلك يوجه رئيس السودان الشمالي عمر البشير غدا الثلاثاء خطابا للشماليين يوضح خلاله ملامح الدولة الجديدة بعد أن انفصل عنها الجنوب، كما تعهد زعيم متمرد دارفور عبد الواحد نور بإسقاط النظام الإسلامي في الخرطوم وقيام دولة علمانية ديمقراطية للحفاظ على وحدة مكونات الشمال المتبقية.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن رئيس جمهورية السودان الجنوبي سلفاكير ميارديت سيتوجه إلى نيويورك غدا الثلاثاء في أول مهمة خارجية لرئيس الدولة الجديدة التي أعلن عن استقلالها أول من أمس السبت، وقالت المصادر إن سلفاكير سيتوجه إلى نيويورك للمشاركة في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة لقبول عضوية الدولة رقم ١٩٣ يوم الأربعاء المقبل، ويقود سلفاكير وفد بلاده إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى، وسيجري الزعيم الجنوبي لقاءات مع مسؤولين أميركيين لبحث الدعم لدولته، ولقاءات مع مندوبي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، إلى ذلك أشارت مصادر في المعارضة السودانية الشمالية إلى أن سلفاكير وجه الدعوة إلى زعيم الأمة القومي الصادق المهدي، والمؤتمر الشعبي حسن النرابي، والشيوعي محمد إبراهيم نقد، والحركة الشعبية مالك عقار وأمينها العام ياسر عرمان في لقاء يبحث توفيق أوضاع فروع هذه الأحزاب في الجنوب، ويتوقع أن يبحث اللقاء كذلك العلاقة بين الشمال والجنوب، ورؤية المعارضة في تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية في شطري السودان.

وفي الشمال يعلن الرئيس عمر البشير غدا الثلاثاء ملامح دولة الشمال بعد أن انفصل عنها الجنوب، وهو يساوي ربع مساحة السودان، وأكدت مصادر مطلعة أن البشير الذي سيخاطب المجلس الوطني «البرلمان» سيحدد سياسات الدولة، وتوجهاتها الإسلامية، ومشروع الدستور الدائم، والحكومة الجديدة بعد أن فقدت ٣٠ في المائة، وهي نسبة الجنوبيين في الحكومة الاتحادية، ويتوقع أن يشمل خطاب البشير العلاقة مع الجنوب، والقضايا العالقة والأوضاع في دارفور وكردفان والنيل الأزرق.

وفي ذات السياق توعّد قائد الجيش الشعبي بالنيل الأزرق بالرد القاسي على الجيش السوداني حال مهاجمة قواته، وأقام الجيش الشعبي عرضاً عسكرياً شارك فيه آلاف الجنود بمدينة الكرمك عاصمة الولاية التي تشارك الجنوب حدوداً واسعة، ويطالب البشير قوات الجيش الشعبي بتسليم أسلحتها إلى الخرطوم بعد أن انفصل الجنوب.

وقال قائد قوات الجيش الشعبي بالشمال اللواء أحمد العمدة بادي: «نحن دعاة سلام لكن إن تم إرهابنا بالحرب سنقودها وسنمزق السودان المتبقي». وتابع: «أحببنا بعضنا البعض وسعيينا للوحدة لكن السياسات فرضت علينا هذا الواقع، وشدد على أن السودان المتبقي إذا لم يخدم فيه الآخر فإننا نسعى إلى نفس المصير». واعتبر المسؤول أن الاستعراض هو رسالة إلى الخرطوم، وتعتبر الولاية ذات علاقة تنظيمية مع جنوب كردفان من حيث الانتماء للجيش الشعبي وخصوصية المشاكل، والاتفاق على مشاوره سكان المنطقتين في اتفاقية السلام والدستور، ويجري قادة المنطقتين حواراً مع الحكومة في أديس أبابا إلا أن الرئيس البشير ألغى الاتفاق قبل أيام.

وفي ذات السياق توعّد رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور «بالإطاحة بنظام الخرطوم الإسلامي» واستبداله بدولة علمانية «مشابهة لجنوب السودان». وقال نور لـ «الشرق الأوسط» بدأنا في عمليات تنسيق مع الفصائل المسلحة لأن واجب الوطن يدعونا لتغيير حكومة البشير الأصولية» وحذر من أن استمرار البشير في الحكم سيقود البلاد إلى سيناريوهات أسوأ من انفصال الجنوب. وأضاف: «حركتنا وحدوية لكننا نهني الجنوبيين على قيام دولتهم، ولا نفكر في قيام دولة بدافور لكننا نخشى أن تقودنا الأوضاع إلى مآلات لم تكن متوقعة، وإذا ما دعا أهل دارفور لحق تقرير مصيرهم سنعتقد الأوضاع تماماً في الإقليم وجنوب كردفان والنيل الأزرق».



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١١ يوليو ٢٠١١

المجتمع الدولي يسارع إلى الاعتراف بدولة السودان الجنوبي

أوباما: واشنطن شريك للدولة الجديدة.. والصين تأمل أن يحترم الشمال والجنوب حسن الجوار
لندن: «الشرق الأوسط»

سارع المجتمع الدولي بما فيه الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي ودول كبرى أخرى، إلى الاعتراف بدولة السودان الجنوبي الحديثة العهد، مؤكدا دعمه هذا البلد الذي يعتبر من أكثر البلدان فقرا في العالم وأعلن السبب استقلاله.

وفي بيان يعلن اعتراف واشنطن الرسمي بالسودان الجنوبي، قال الرئيس باراك أوباما: «في حين يبدأ سودانيو الجنوب مهمة بناء بلدهم الجديد الصعبة، تعد الولايات المتحدة بأن تكون شريكهم في سعيهم إلى الأمن والتنمية والحكم الذي يلبي تطلعاتهم واحترام حقوق الإنسان».

من جهتها، أعلنت الصين، وهي أكبر شريك تجاري للسودان وأكبر مستثمر في صناعاته النفطية، أن يحترم الشمال والجنوب «حسن الجوار وأن يكونا شريكين وشقيقين إلى الأبد» كما أعلن الوفد الخاص للرئيس هو جينتاو في الاحتفالات بالاستقلال.

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي حضر الاحتفالات في العاصمة جوبا عن ارتياحه لفتح «صفحة جديدة للسودان الجنوبي وحض البلدين الجارين على إقامة علاقات ثقافية وسياسية وتجارية إيجابية وسلمية».

غير أنه استذكر أنه لا بد من «الإصغاء لصوت شعب أبيي - الولاية الحدودية المتنازع عليها - وجنوب كردفان»، الولاية النفطية الوحيدة في الشمال التي تشهد معارك بين القوات الحكومية وميليشيات موالية للجنوب.

من جانبه، أكد الاتحاد الأوروبي أنه «يدرس اتفاق شراكة مع جمهورية السودان الجنوبي (...) ويشجع قادتها على احترام التعددية والتنوع بهدف إقامة مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة ويقوم على القانون واحترام حقوق الإنسان».

كذلك التزمت الدولتان العضوان في الاتحاد والعضوان الدائمان في مجلس الأمن الدولي بريطانيا القوة الاستعمارية سابقا في السودان وفرنسا، على تقديم الدعم للسودان الجنوبي.

وأعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في بيان: «أننا نرحب بالسودان الجنوبي بين مصاف الأمم، كما نتطلع لمد أواصر أوثق بين بريطانيا والسودان الجنوبي خلال الشهور والأعوام المقبلة».

وقال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إنه «يرحب باستقلال السودان الجنوبي.. ويهنئ سلطات الشمال والجنوب وكذلك شعبي هذين البلدين لأنهما عرفا كيف يجتازان سلميا هذه المرحلة التاريخية».

وأضاف البيان أن فرنسا «تؤكد دعمها للسودان الجنوبي حكومة وشعبا بهدف بناء دولة ديمقراطية وإحلال السلام والأمن والتطور في كل أرجاء البلاد». وأعلنت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل: «الآن تبدأ مهمة دعم السودان الجنوبي على طريق الاستقرار مما سيؤمن للناس السلام والأمن والتنمية الاقتصادية».

من جهتها، اهتمت الصحف الفرنسية بإعلان دولة الجنوب رسميا استقلالها عن حكومة الخرطوم السبت. ووصفت صحيفة «درنير نوفل دالزاس» الفرنسية الصادرة أمس دولة السودان الجنوبي «بالوليد الضعيف». واستهلت الصحيفة تعليقها قائلة: «يجب على السلطات في هذه الدولة بعد أن تخبو الفرحة بالاستقلال أن تشمر عن ساعديها من أجل بناء المستشفيات وتعليم ثلاثة أرباع الشعب القراءة والكتابة وزراعة الحقول». وذكرت الصحيفة أن هذه هي أولويات كل الدول التي تعيش بشكل أساسي على الزراعة.

وقالت الصحيفة إنه على الرغم من «ضعف الوليد» الجديد للمجتمع الدولي، فإنه لم يعد عليه أن يخاف من «الشريعة الإسلامية التي كان شمال السودان يسعى لإجباره عليها».

وأشارت الصحيفة إلى أن دولة الجنوب يمكنها أيضا أن تضع في حساباتها وجود النفط في أراضيها لكنها طالبت بأن تخصص عوائده لصالح كل الشعب وليس لفئة قليلة. وقالت الصحيفة إنه في هذه الحالة يمكن للجنوب أن يطالب بمساعدة فاعلة من المجتمع الدولي.

كما عبر الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي عن ترحيبه بولادة دولة السودان الجنوبي داعيا إلى «تسوية تفاوضية» للمسائل العالقة بين جوبا والخرطوم.

ونقل بيان عن الأمين العام إشادته باعتراف حكومة السودان بالدولة الجديدة مؤكدا «ضرورة الحفاظ على علاقات سلمية بين الدولتين وتعزيز الروابط القوية بين الخرطوم وجوبا بهدف ترسيخ السلام». وشدد أوغلي على «التوصل في أقرب الآجال إلى تسوية تفاوضية للقضايا العالقة في اتفاقية السلام الشامل» التي وقعت في نيفاشا الكينية عام ٢٠٠٥.

ومن المشكلات الكبرى التي يواجهها السودان الجنوبي ضمان الأمن على حدوده مع الشمال، خصوصا على طول ولاية جنوب كردفان الشمالية التي تشهد مواجهات منذ ٥ يونيو (حزيران) الماضي. وهناك أيضا منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب.

وأكد الرئيس السوداني عمر البشير في حفل إعلان استقلال السودان الجنوبي في جوبا أن نجاح الدولة الوليدة هو نجاح لبلاده، مجددا مطالبته الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة برفع العقوبات عن الخرطوم.

واعترفت مصر البلد الأبرز في المنطقة أيضا بالسودان الجنوبي وأعلنت الخارجية المصرية الجمعة أن نائب رئيس الوزراء المصري يحيى الجمل ترأس الوفد المصري في جوبا لحضور مراسم استقلال جمهورية السودان الجنوبي.

وقررت الحكومة الأردنية السبب الاعتراف باستقلال دولة السودان الجنوبي وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

كذلك اعترفت بالسودان الجنوبي كندا وتركيا وسويسرا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وكينيا. كما اعترفت ليبيا التي تشهد حربا أهلية رسميا بالسودان الجنوبي كدولة «مستقلة وذات سيادة».

وأشاد الرئيس النيجيري غودلاك جوناثان الموجود في جوبا «ببزوغ فجر جديد» لشعب السودان الجنوبي، متعهدا بتقديم الدعم والمساعدة للدولة الجديدة، بحسب بيان صادر عن مكتبه الإعلامي.



من جهته، نقل رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ إلى كير أطيّب تمنيات بلاده، وذلك في رسالة إشادة بالتزام جوبا بحل «كل المشكلات العالقة بشكل سلمي» مع الخرطوم. إلى ذلك، بعث رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني ببرقية إلى سلفا كير رئيس جمهورية السودان الجنوبي بعد إعلان استقلال بلاده رسمياً السبت. وقال بارزاني في البرقية التي حصلت عليها وكالة الصحافة الفرنسية: «تلقينا بكثير من السعادة إعلان استقلال السودان الجنوبي، بعد نضال خاضه شعب الجنوب على مدى خمسة عقود».

وأضاف بارزاني الذي ينحدر من أسرة قادت النضال ضد نظام الرئيس الأسبق صدام حسين وأسهمت في الحصول على منطقة حكم ذاتي في شمال العراق منذ عام ١٩٩١: «باسمي وباسم شعب كردستان نهني سيادتكم وشعب جنوب السودان، على ثمرة نضالكم الطويل من أجل نيل الحرية».

المصدر: المصري اليوم
التاريخ: ١٢ يوليو ٢٠١١

«المساعدات المالية» أداة دولة «جنوب السودان» للبقاء على قيد الحياة

رسالة جوبا خالد عمر عبدالحليم



«أ.ف.ب»
جنوبيون يحصلون على مساعدات
غذائية في مخيم اللاجئين

«شكراً لمساعدات الدول الصديقة لأنها أبقتنا على قيد الحياة» كان هذا من بين أبرز ما قاله الرئيس الجنوب سوداني سيلفا كير ميارديت في خطاب تنصيبه، الذي ألقاه يوم السبت الماضي، ليعكس مدى حاجة دولة الجنوب الناشئة إلى المساعدات المالية ومدى سوء الأوضاع فيها وحاجتها إلى بذل مجهودات كبيرة من أجل الوصول إلى الحداثة والتقدم.

ويقول عبداللطيف صابر (مواطن جنوبي) إن أولى المشكلات التي تعاني منها دولة الجنوب هي عدم وفرة المواد الغذائية، مشيراً إلى أن الجنوب يعاني من عدم قيامه بتصنيع مختلف المواد الغذائية بما يجعله يعتمد على الواردات الغذائية ويحد من قدرة الجنوب على إطعام نفسه بنفسه مما يشكل أزمة كبيرة للبلاد.

وبلاحظ غياب العديد من المواد التموينية من الأسواق الجنوبية، حيث لا يمكن الحصول على الخبز إلا في الساعات المبكرة من الصباح قبل أن يختفى تماماً، كما يصعب الحصول على مواد غذائية رئيسية مثل الجبن وبعض أنواع الزيوت، فضلاً عن الاعتماد على الأطعمة المعلبة التي يتم تصنيع غالبيتها خارج القطر السوداني وبالتحديد في كينيا وأوغندا.

ويرى مواطن آخر يدعى مهير أن الأزمة الحقيقية التي تعترض جنوب السودان في المرحلة الحالية تتمثل في ضعف البنية التحتية، مشيراً إلى أن حالة البنية التحتية السودانية المتردية ستشكل عائقاً أمام أي محاولات للتنمية لأنها تحول دون نهوض الدولة بدورها بالشكل اللائق.



وبلاحظ في هذا الإطار أيضا عدم وجود مياه صالحة للشرب إلا من خلال زجاجات المياه المعدنية، حيث إن تكلفة تحلية المياه كبيرة على الحكومة الجنوبية، بما يجعل الحكومة تكتفى بإقامة مصانع لتحلية المياه تباع إنتاجها من المياه المحلاة للمواطنين، ليقوموا باستخدام المياه العادية.

كما تنتشر في الجنوب عربات نقل المياه، وذلك لغياب توصيلات المياه عن الكثير من بيوت العاصمة، في مختلف مناطقها، فضلا عن الضعف الشديد لتدفق المياه في غالبية المناطق، مما يضطر غالبية سكان الجنوب للجوء إلى خزانات المياه لاستخدامها في حالة انقطاعها.

ويمتد غياب البنية التحتية أيضا إلى ضعف قطاع الاتصالات بشكل ملحوظ من خلال

غياب واضح للتليفونات الأرضية وضعف شديد في شبكات المحمول، فضلا عن تدهور حالة شبكة الطرق المحلية.

ولا يعتمد الاقتصاد في جنوب السودان على أي أنشطة اقتصادية محددة، باستثناء الزراعة، وهي قطاع ضعيف لا يكاد يكفي احتياجات السكان المحليين من الغذاء، بل يتم استهلاك أغلب الغذاء في أماكن إنتاجه، نظرا لسوء حالة الطرق وارتفاع تكلفة النقل.

ويقول جورج بارم إن الجنوبيين يأملون في تلقي مساعدات جيدة من مصر والدول العربية لكي تتمكن دولتهم من التحول إلى دولة قابلة للعيش والاستمرار بدلاً من أن تبقى أسيرة الحصول على المساعدات.

والملاحظ أيضا أن بعض المواطنين لا يدركون وجود مشكلة تتعلق بالتنمية في بلادهم، بل يصرون على أن الأوضاع جيدة، وأنه بوسعهم أن يحصلوا على ما يكفيهم يوما بيوم ولا يشكل هذا الأمر إزعاجا لديهم.

كما تعاني الدولة أيضا من تدهور قطاعي الصحة والتعليم، حيث فشلت البرامج الحكومية والدولية المستمرة في تحقيق هدف رئيسي في الجنوب وهو التخلص من انتشار مرض الملاريا بين الجنوبيين، وذلك على الرغم من شن منظمة الصحة العالمية حملة منظمة لمحاربة هذا المرض في الجنوب.



أما القطاع التعليمي، فلا يعاني فقط من قلة عدد المدارس ولكن من امتناع غالبية الجنوبيين عن إرسال أبنائهم إليها، نظرا لتكلفة التعليم العالية التي يعجز الكثير منهم عن تحملها، ليظهر بشكل واضح من أشكال الانقسام الطبقي في الجنوب بين النخبة القادرة على تعليم أبنائها والغالبية التي تعجز عن ذلك باستثناء بعض العائلات التي يحصل أبنائها على المنح الدولية للتعليم.

وينتقد الكثير من الجنوبيين اتجاه رجال الأعمال في بلادهم نحو الاستثمار في الخارج، وتحديدًا في أوغندا في الوقت الذي يتركون فيه بلادهم الأصلي «جنوب السودان» في أحوج ما يكون إلى الاستثمارات الأجنبية، وهو ما كان يمكنهم ألا يحتاجوا إليه لو أبقى أغنياء الجنوب على أموالهم في بلادهم.

وفي ظل تردى الأوضاع المعيشية يشكل حلم السفر للخارج هاجسا للكثير من الجنوبيين، وغالبا ما يتوجه المتعلمون هناك إلى الدول الغربية، بينما يرغب الكثير من غير المتعلمين في السفر لدول الخليج أو مصر بوصفه وسيلة للحصول على الأموال التي قد لا يستطيعون حصادها في بلادهم.

هل يتعلم العرب من مصيبة السودان؟

عثمان ميرغني

شعور شديد بالانقباض طغى علي وأنا أنظر إلى خريطة السودان الجديدة. بلد يخسر أكثر من ربع مساحته، وثمانية ملايين من مواطنيه، ونحو سبعين في المائة من مخزون ثرواته الطبيعية، ورئيسه وكبار مسؤولي حكومته يحتفلون «بالإنجاز». لكن الانقباض كان أشد وأنا أتابع ردود الفعل اللامبالية في كثير من أرجاء السودان، وفي غالبية العالم العربي. فهل أننا لم نستوعب بعد حجم المصيبة التي حلت، والأزمات التي قد تكون مقبلة، أم أننا أدمنا الإخفاقات والتشرد، وصرنا مستعدين لتقبل التقسيم والانشطار من دون أن يرف لنا جفن؟

إن أوضاع السودان تعكس الأوضاع في كثير من الدول العربية، والأسباب والمشكلات التي قادت تدريجيا إلى انشطاره موجودة أيضا في دول أخرى. ويتمنى المرء أن ينظر الجميع في المرأة، ويقرأوا الوضع جيدا لأخذ الدروس والعبر من الدرس المائل أمامهم. فهنا بلد يدفع ثمن الفشل في التعايش، وفي ترسيخ مبدأ المواطنة، ومفهوم الحقوق المتساوية، وجعل التنوع قوة وليس مصدر ضعف. أليس في هذا رسالة لمن يريد أن يتدبر؟ وإذا كنا نقبل اليوم بانشطار السودان، فكيف سنستطيع غدا أن نعارض أو نرفض انقسام بلد آخر إذا تشابهت الظروف؟

لقد انفصل الجنوب لأن السودانيين فشلوا في بناء وحدة حقيقية، وفي إرساء هوية تقوم على المواطنة المتساوية للجميع، وتستوعب الاختلافات بينهم. والمسؤولية في ذلك تتحملها الحكومات المتعاقبة، لكن القسط الأكبر تتحمله الحكومات العسكرية وآخرها حكومة الإنقاذ التي لم تقم فقط بتصفيد الحرب وإعطائها بعدا دينيا رسميا، بل اتخذت قرار الانفصال وحدها للانفراد بالحكم وفرض توجهاتها، مستبعدة كل القوى السياسية الأخرى، بل من دون أن تسأل بقية أهل الشمال عن رأيهم في الانفصال.

ما حدث ستكون له تداعيات كبيرة، على صعيد الداخل السوداني، وأيضا على صعيد المنطقة والعالم العربي. ذلك أن أي قلاقل أو مشكلات في السودان الجديد ستكون لها انعكاساتها وأبعادها الإقليمية والدولية. فالحرب إذا كانت في السابق حربا داخلية بين أبناء البلد الواحد، فإنها إذا تجددت ستكون حربا بين بلدين مفتوحة على احتمال تدخلات إقليمية ودولية، مع كل ما يعنيه ذلك للأمن الإقليمي والعربي. يضاف إلى ذلك أنه ليس بغائب عن أحد أن هناك أزمة تحت السطح حول مياه النيل، وأن

هناك تقارير عن أن إسرائيل تسعى إلى موطئ قدم على منابع هذا الشريان المائي، الذي يثق به قلب بلدين عربيين، ومن خلاله يمكن هز الأمن والاستقرار فيهما وبالتالي في بقية أنحاء العالم العربي.

السودان قد يكون سد فائز الانفصال، لكنه لم يقبض ثمن السلام، وبالتالي ما يزال بعيدا عن حلم الاستقرار. فإضافة إلى المشكلات العالقة بين دولتي الشمال والجنوب والتي قد تؤدي - إذا ساءت الأمور - إلى حرب جديدة، فإن الانفصال الذي حدث قد يفتح الباب أمام مطالبات من حركات أخرى في الشمال بتقرير المصير. وحتى لا يقول أحد إن هذا الكلام من قبيل المبالغات، فإن قراءة سريعة لتصريحات صدرت عن قادة بعض حركات دارفور أو جنوب كردفان والنيل الأزرق ستقدم الدليل على أن القدر ما تزال تغلي، وأن النيران تحترق ربما زادت اشتعالا. فقد نقل عن مني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان قوله في يوم مراسم انفصال الجنوب إن الأسباب التي أدت لهذا الانفصال ليست قاصرة على الجنوب بل توجد في مناطق أخرى من السودان. وعدد من هذه الأسباب ما وصفه بـ«الهوية المزيفة التي لا تعبر عن جميع شعوب السودان، والثقافة الأحادية المفروضة، وسوء استغلال موارد البلاد وانعدام التنمية العادلة، وحروب المركز ضد الهوامش والتي استهدفت شعوب السودان في الجنوب ودارفور والشرق وجنوب النيل الأزرق وكردفان والشمال الأقصى، وانعدام المواطنة المتساوية لجميع المواطنين». وختم تصريحاته بالدعوة إلى توحيد الحركات المسلحة في دارفور «وكل مناطق الهامش الأخرى» لتحقيق ما اعتبره التغيير الحتمي «بإزالة نظام الإنقاذ، لإعادة بناء دولة حقيقية في الجزء المتبقي من السودان، وإقامة دولة مدنية تعبر عن هجين شعوب السودان».

لغة مشابهة استخدمها قادة حركات مسلحة أخرى في دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وهي مناطق شمالية على تخوم الحدود الطويلة بين دولتي الشمال والجنوب، مما يعني أن هذه الحدود لن تكون هادئة وستظل عرضة للثورات بين الخرطوم وجوبا. فالرئيس عمر البشير وسلفا كير ميارديت رئيس دولة جنوب السودان تبادلا التلويح بهذه المشكلات قبل وخلال مراسم إعلان استقلال دولة الجنوب. البشير كان أكثر وضوحا عندما قال في عدد من المناسبات إن منطقة أبيي شمالية وإن الجنوب إذا تمسك بها فإن الحرب ستجدد بين الطرفين. كما أعلن رفضه للتفاوض مع حملة السلاح في جنوب كردفان والنيل الأزرق مهددا الجنوب من مغبة أي تحركات يقوم بها الشماليون الذين كانوا منضوين في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي أصبح الجيش الرسمي لدولة الجنوب، علما بأن التقديرات تشير إلى أن عدد هؤلاء الشماليين يصل إلى ٢٤ ألفا تنتمي نسبة كبيرة منهم إلى جبال النوبة.

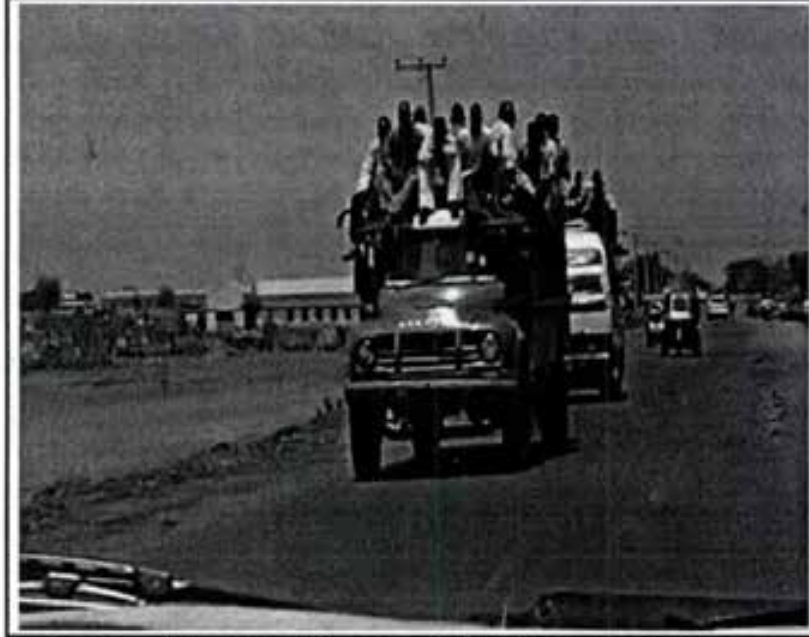


وكان ملاحظا أن سلفا كبير رغم حديثه عن العلاقة الخاصة مع الشمال وعن تصميمه على العمل لحل القضايا العالقة مع الخرطوم بالطرق السلمية، إلا أنه وجه رسالة مبطنة إلى البشير في خطابه الذي أعلن فيه ميلاد جمهورية جنوب السودان عندما قال «أود أن أؤكد لمواطني أبيي ودارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان أننا لم ننسهم. عندما تبكون نبكي، وعندما تتزفون ننزف».

إن الكتابة على الحائط كما يقولون، وهي تؤشر إلى أن الأوضاع في السودان مقبلة على مزيد من التعقيدات. ومن المهم للسودانيين، كما للعالم العربي، العمل لبناء علاقات طيبة مع الجنوب، لا لمنع الحروب والقتال فحسب، بل لإبقاء الباب مفتوحا أمام إمكانية بناء علاقة تكاملية أو كونفيدرالية بين الشمال والجنوب مستقبلا. وإذا كان الانفصال هو ثمن أخطاء الماضي فإن المطلوب الآن هو منع تكرار هذه الأخطاء في أنحاء أخرى من السودان، والتعلم منها في بقية العالم العربي.

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ: ١٣ يوليو ٢٠١١

الأمم المتحدة: قصف بجنوب كردفان



نازحون يغرون من المعارك التي اندلعت في جنوب كردفان الشهر الماضي (جزيرة)

ذكرت مصادر رسمية في بعثة الأمم المتحدة بالسودان أن منطقة جنوب كردفان تعرضت لقصف جوي يوم الاثنين الماضي بالتزامن مع تصريحات للرئيس السوداني حذر فيها من احتمال اندلاع مواجهات مع الدولة الناشئة في الجنوب بسبب أبيي.

فقد نقل موظفون في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في السودان عن عمال إغاثة في منطقة جنوب كردفان، أن قصفًا جويًا عنيفًا استهدف الاثنين الماضي أنحاء متفرقة من المنطقة الواقعة على الحدود بين السودان وما باتت تعرف منذ يوم السبت الماضي بدولة جنوب السودان.

بيد أن مكتب التنسيق أكد عدم قدرته على تأكيد وقوع إصابات جراء القصف بسبب ما قال إنه الحظر الذي تفرضه السلطات السودانية على تنقلات أي جهة دولية.

الوضع الإغاثي

وأضاف المكتب أن مخزونات من المواد الإغاثية باتت مهددة بالنفاد وبحاجة إلى تمويل إضافي عاجل حالما يتم السماح بذلك للموظفين المكلفين بهذه المهمة.



يشار إلى أن ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق تعتبران من المناطق الحدودية الساخنة التي تشكل قضية خلافية عالقة بين السودان وجمهورية جنوب السودان.

جنود سودانيون لدى دخولهم أبيي يوم ٢١ مايو/أيار الماضي (جزيرة)

التي أعلنت انفصالها رسميا في التاسع من الشهر الجاري.



وباعتبار أن مسألة ترسيم الحدود لم تحسم بعد، لا تزال الولايتان المذكورتان تعتبران جزءاً سيادياً من أراضي جمهورية السودان، وكان الرئيس السوداني عمر البشير قد أعلن الثلاثاء في خطابه أمام البرلمان تمديد المهلة الزمنية لتطبيق المشورة الشعبية في المنطقة.

الرئيس يحذر

وكان الرئيس البشير حذر في مقابلة تلفزيونية مع محطة "بي بي سي" يوم الاثنين الماضي من احتمال تفجر النزاع العسكري مجدداً في حال عدم احترام الاتفاقيات بشأن منطقة أبيي الغنية بالنفط.

وقال البشير إن القتال يمكن أن يتجدد إذا لم يتم احترام الاتفاقيات بشأن المناطق المتنازع عليها مثل أبيي، والتي يمكن ضمها إلى جنوب السودان بموافقة من القبائل العربية البدوية بموجب استفتاء في المستقبل، لكنه وصفه بأنه سيناريو غير محتمل.

وأضاف الرئيس السوداني -الذي حضر احتفالات الإعلان عن انفصال جنوب السودان- أنه يريد أن تغادر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنطقة، ورحب باحتمال الاستعاضة عنها بقوات إثيوبية، وهي خطوة أيدها مجلس الأمن الدولي في وقت سابق هذا الأسبوع.

وتعهد البشير بسحب قوات بلاده إلى خارج أبيي في حال وصول القوات الإثيوبية التي سيتم تفويضها رسمياً من قبل مجلس الأمن الذي أقر الثلاثاء إنهاء عمل قوات حفظ السلام (يونيس) في الطرف السوداني من الحدود مع دولة جنوب السودان الجديدة وذلك نزولاً عند طلب الخرطوم.

وكانت القوات المسلحة السودانية قد دفعت يوم ٢١ مايو/أيار الماضي بعدد من جنودها إلى أبيي مدعومين بالدبابات رداً على ما وصفتها الخرطوم بمحاولة الجيش الشعبي لتحرير السودان -الذراع العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الحاكم في الجنوب- فرض الأمر الواقع على الأرض قبل الدخول في عمليات تفاوضية حول مصير المنطقة.

المصدر: الشروق الجديد
التاريخ: ١٣ يوليو ٢٠١١

السودان .. إجراءات انفصال الأقاليم

بينما تشهد الأرض العربية مجموعة من الانتفاضات التي تزلزل واقعها الديموغرافي، وبالتالي السياسي، انسلخ جنوب السودان عن شماله بهدوء لافت لتقوم في المحيطين العربي والأفريقي دولة جديدة لم يكن لها، حتى الأمس القريب، تاريخ مستقل ولا بنية اقتصادية واضحة ولا هيئة اجتماعية محددة، بمعنى وحدة الشعب والأرض.

ومع التنويه بهذا التسليم العربي الجماعي بواقع الانقسام ومبادرة الدول العربية - وفي مقدمها السودان - إلى الاعتراف بالدولة الجديدة التي بادرت إسرائيل إلى احتضانها وهي «مشروع» ثم سبقت إلى الاعتراف بها «دولة»، فمن الضروري التنبيه إلى مخاطر هذه «السابقة» على مستقبل الكيانات العربية التي ترجحها الانتفاضات وعجز الأنظمة عن تلبية طموحات شعوبها، مما يترك الباب مفتوحا للتدخل الأجنبي، أو حتى لطلبه مباشرة إذا ما تقاعست «الدول» أو ترددت في اقتحام الأرض المشتعلة بالغضب.

واضح ان تقسيم السودان إلى دولتين ليس نهاية المطاف.. فهناك جهات أخرى من هذا البلد - القارة تعيش حالة من الاضطراب لا يستبعد ان تتفاقم خطورة ودموية إلى حد طلب الانفصال عن الدولة المركزية التي كانت أوسع الدول العربية مساحة والمرشحة لأن تتوزعها الأعراق والقبائل والعناصر التي لا يكفى الدين الحنيف لأن يكون وحده قاعدة توحيدها في دولة واحدة.. لا سيما في ظل حكم دكتاتوري يرى ان استمراره في السلطة أهم بما لا يقاس من وحدة الوطن ودولته.

بل إن تقسيم السودان يقع بالمصادفة (?) بينما الأرض العربية، مشرقا ومغربا تمور بالانتفاضات الشعبية المنادية بإسقاط الأنظمة المعنقة والمتهالكة والتي يرفض العديد من قادتها الطغاة تلبية مطالب شعوبهم، أو يتحايلون عليها بإصلاحات جزئية ودون مستوى الطموح، وغالبا ما تعلن بعد ان يتجاوزها «الشارع» فتؤدي إلى رد فعل عكسي، اذ يتعاضد غضب الجماهير إزاء الاستهانة بها ومحاولة الالتفاف على مطالبها المحقة.

قد لا يكون السودان بتركيبته السكانية المتنوعة ومتعددة الأصل هو النموذج المثالي للدولة المركزية العربية، أخذا بالاعتبار مساحته الشاسعة وانعدام وسائط التواصل والاتصال، والفقر، والتخلف.

لم يعرف السودانيون يوما بلادهم بالكامل. ولم يفهموا منطقا موضوعيا لهذه الخلطة السكانية بالمدى الجغرافي المفتوح بأكثر من القدرة على استيعابه في دولة مركزية هشة التكوين، ضعيفة الامكانيات، لا تستطيع الوصول بأجهزتها الإدارية والتنفيذية إلى جهاته البعيدة وإلى «شعوبه» متعددة اللهجات، متنافرة الأعراق بقبائلها ذات الجذور الأفريقية التي لا صلة لها بالعروبة أو حتى بالإسلام. ظلت العلاقات بين الجهات و«شعوبها» كما كانت قبل الاستقلال: عمادها الأساس التجارة، وميدانها في الجنوب الرعي، والحدود بين الجهات هي حدود انتشار القبائل...

ولم يعرف السودان المسيحية ديناً إلا في الحقبة الاستعمارية الأخيرة، ثم نشطت فيه البعثات التبشيرية التي اصطنعت له ولسائر الأفارقة «مسيحاً اسود» كوسيلة ترويجية.. وها نحن نلمس أثر هذه البعثات في جنوب السودان الذي اعتبرته دولته الجديدة «مسيحية» بمعزل عن أن الأكثرية الساحقة لا تعرف إلا عباداتها القديمة وآلهتها التي أخذتها عن الأجداد والتي لا صلة لها بالأديان السماوية المعروفة بل هي أقرب إلى التقاليد التي يمكن نسيانها أو إهمالها أو استبدالها بأخرى حديثة أكثر توهجاً بموسيقاها ذات الإيقاع الصحراوي المنغم.

>>>

كيف يمكن قراءة انفصال جنوب السودان عن شماله، في هذه اللحظة السياسية؟

بغض النظر عن المعطيات السودانية الداخلية لهذا الحدث الخطير، وعن تداعياته المحتملة عربياً وأفريقياً، فلا بد من تسجيل عدد من الملاحظات التي تتجاوز السودان إلى ما حوله من أقطار عربية أساساً، التي تعيش كياناتها السياسية حالة غير مسبوقة من الاضطراب تنذر بتداعيات قد تتجاوز سلطاتها الحاكمة إلى أساسيات وأفعها الجيوبوليتيكي.

إن عدداً من الكيانات السياسية العربية تشهد تصادماً مرشحاً للتصاعد حدة بين أنظمتها الحاكمة وبين المعارضات متعددة التوجهات، والمفتوحة على الخارج، مما قد يطرئ مستقبل هذه الكيانات على بساط البحث.

وإذا كانت الانتفاضة الشعبية قد نجحت في كل من تونس ثم مصر بإسقاط النظام من دون تعريض الكيان السياسي للخطر، إما نتيجة لمتانة الوحدة الداخلية، وإما لركاكة النظام الذي كان قائماً، أو ربما بسبب عدم تنبه قوى الهيمنة العالمية لمثل هذه الأحداث المفاجئة وتطورها الذي انتهى بسقوط الطاغية في تونس والقاهرة بأسرع من التوقع...

فإن الانتفاضات المشتعلة أو التي في الطريق والتي تتصاعد في دول عربية أخرى، والتي تواجهها الأنظمة المعنية برصاص القتل والاعتقالات الجماعية، ويرفض الحوار مع المعارضين، أو بتقييده بشروط لا يمكن قبولها، قد تندفع - بوعى أو بردود فعل كيدية - إلى منزلق المطالبة بالانفصال، أو بمحاولة «الاستقلال» بجهات تضم أكثرية دينية أو طائفية أو عشائرية أو عنصرية، عن الكيان السياسي القائم، تاركة للعناصر الأخرى أن تقرر مصيرها بشكل مستقل عنها.

> إن اليمن يعيش، هذه اللحظة، في قلب الخطر على كيانه السياسي. ففي ظل الصراع على السلطة استعان «الرئيس» المفرد، كما استعان معارضوه متعددو التوجهات، بكل الأسلحة: القبائل، التي لها تاريخ في المخاصمات والتي لم تعرف الدولة ولم تتعرف إليها إلا مؤخراً، وباعتماد النمط «الأمامي» السابق على قيام الجمهورية: الولاء لمن يدفع أكثر.. فادفع بالتى هي أحسن!

ولأن «دولة الوحدة» هشة التكوين، وقد قامت بالحرب بين «الشمال» و«الجنوب»، فإن النزعة الانفصالية التي لما تمت، قد انتعشت في ظل الصدامات بين ميداني المعارضة والموالاة، وقد وجدت كل «قوة»، سواء اتخذت شكل «الحزب» أو شكل «التمرد العسكري» لبعض التشكيلات العسكرية، من يساندها ويحميها ويؤمن لها مقعداً في «مجلس الوصاية» على مستقبل اليمن، وهل تكون دولة واحدة أو تتوزع دولا على فرقاء النزاع بميادينهم المختلفة؟

لافت طبعاً أن السفير الأمريكي قد شكل «مرجعية سياسية» لأطراف النزاع جميعاً، فكان يشارك في جلسات الحوار بين طرفي النزاع، السلطة ومعارضاتها، ويبدى رأيه وملاحظاته على مشاريع الحلول المقترحة قبل أن يتطوع مجلس التعاون الخليجي للدخول وسيطاً... وهو الذي امتنع طوال عقدين عن النظر في طلب انضمام فرقاء اليمن إلى نادية المذهب، بحجة أنها - بثقلها البشري ويملايين المعوزين فيها - قد تفسد أناقة هذا المجلس الملكي... خصوصاً أنها «جمهورية» استولدتها الثورة، فكيف يمكن

جمع الماء والنار؟!

> وفي هذه اللحظة يسود التخوف من أن تفرض التطورات الدموية التي تشهدها سوريا ورفض المعارضات متعددة التوجهات مبدأ الحوار مع النظام، الذي تأخر أكثر مما يجب في عرض برنامج الإصلاح السياسي، ارتفاع الأصوات الانفصالية متذرة بالتعدد في المجتمع السوري، سواء على مستوى العناصر (عرب، أكراد، سريان، أرمن) أو على مستوى الأديان والطوائف (مسلمون، سنة وعلويون وإسماعيليون ودروز وشيعة، ومسيحيون، أرثوذكس وموارنة وكاثوليك ونسطوريون ويعاقبة وسريان... إلخ).

وبرغم أن الشعب السوري ما زال شديد التمسك بوحدته الوطنية وبكيانه السياسي، فإن «الدول» قد عودتنا للعب على أي انقسام، سياسي أو عنصري أو طائفي، إن لم يكن للتخريض على الانفصال فمن أجل الضغط على الدولة المعنية لتغيير توجهاتها السياسية بما يتلاءم مع مصالح الخارج، عن طريق تزوير مطلب إصلاح النظام وتخويره إلى مطالبات الأقلية بحق تقرير المصير الذي قد يتخذ شعاراً: الاستقلال بدولة لكل عنصر أو لكل طائفة، أو بدولة اتحادية بدلاً من الدولة المركزية الواحدة الموحدة.

> وها هي تجربة العراق قائمة وقابلة للتكرار..

لقد «قبض» الاحتلال الأمريكي من العراقيين جائزة تخليصهم من حكم «الطغيان».. وكان عليهم، بداية، أن يدفعوا الثمن في «استقلال» الأكراد بإقليمهم في الشمال، ومع أن هذا «الإقليم» لم يصبح دولة بالمعنى الحرفي لكلمة دولة، إلا أنه لم يعد قطاعاً جزءاً لا يتجزأ من دولة العراق، بل بات له كيانه الخاص: يأتيه الرؤساء فيستقبلون في المطار رسمياً، فوق منصة الشرف، ويعزف النشيدان، ويتم استعراض حرس الشرف وإذا ما أراد المسئولون في بغداد (عاصمة الدولة المركزية) أن يزوروا الإقليم، فضلاً عن أي مواطن غير كردى، فإن لذلك إجراءات خاصة وتدابير استثنائية وتراخيص... إلخ.



.. وليس سرا أن بين «السنة» من يرفع شعار الاستقلال بإقليم خاص، وإن بين «الشيعية» من يرحب بتقسيم العراق أقاليم... والأقاليم طوائف أو عناصر قواعد مستقبلية للهيمنة الأمريكية ومعها دائما إسرائيل.

>>>

يعيش العرب مرحلة جديدة في تاريخهم الذي لم يكتبوه وحدهم، بل كثيرا ما كتب لهم، وفي كيانات لم ينشئوها بإرادتهم، بل هي قد أنشئت لهم، ولم يكن أمامهم مفر من أن يرتضوها.

وحرام أن تحمل الانتفاضات تبعة فشل الأنظمة في حماية كياناتها التي صورت - زورا - وكأنها ثمرة النضال الاستقلالي، لكن من الظلم أن يكون شرط الوحدة الطغيان وأن يكون الانفصال هو المدخل إلى التحرر والتحرير!

بقلم: طلال سلمان

حتى لا يقع التشويه البيولوجي القادم.. السودان يقبل القسمة على ثلاث ورباع وحق 'الردة' مكفول



محجوب حسين

نكتب الآن في زمن وزمان مفصليان، هما سياسيان وتاريخيان لسودانيين جديدين، الأمر ليس حديثاً بقدر ما هو فصل من فصول الإنهيار السوداني العام بعدما تم فصل - مع التشديد لفائدة التمرکز الغردوني - الجنوب السوداني والذي أعلن إستقلاله رسمياً من سلطة الخرطوم في التاسع من تموز/يوليو الماضي، وبات معه السودان، دولتان، شمالاً وجنوباً، لا ندري من هي الجارة، ومن هي الشقيقة، ومن هي العدائية، إلا أن المحصلة السياسية جاءت يقينية وثابتة، وهي جمهورية جنوب السودان، دولة كاملة السيادة، مستقلة عن سلطان الفاعل السوداني، لتستبوا دور الفاعل السوداني الجنوبي وليس دور المفعول به دوماً كما يسجل التاريخ السوداني الحديث عندما كانت دولة واحدة، حيث يمكن أن نصفه اليوم بـ 'السودان الأقل حداثة' ضداً على حراك التاريخ والشعوب والذي جاء نتيجة لعقم الفقه السياسي السوداني وخشبيته ورجسيته وخواء حقيقته.

عموما وقعت القطيعة وفق تصنيف العلاقات الدولية والقانون الدولي، وتغيرت معها وفيها الجغرافيا السياسية والطبوغرافية، البعض فسره تحريراً حققته الشعوب الجنوبية من سلطة غردون الوصية في الشمال، فيما عرفه البعض الآخر بأنه فعل مبرمج لسلطة الإنقاذ الإنتباهية الإمبريالية الحاكمة والعاملة على تنفيذ شروط الإمبريالية في السودان تحت أيديولوجية الدين المتخيل لأجل التفكيك السوداني، فيما ترى الفئة الثالثة بأن ما جرى هو تصحيح أولي للتاريخ في السودان في جنوبه والذي يجب أن يستشري ويستمر ليعم باقي الشعوب والثقافات والجهويات السودانية الأخرى في عملية فرز تاريخي ودك لكل أيديولوجيات اللاحقية التي بنيت عليها الدولة من دين وثقافة وعرق ومؤسسات وشخص إلخ، كانت بمثابة ميثولوجيا رثة في الفعل السوداني.

إمبريالية الإنقاذ الإنتباهية والفكر التفكيكي

بهذا المعنى حرق شعب الجنوب فصلاً مهماً من فصول تعريف الصراع والحرب في السودان والتي تقوّل بها الحقائق والأفعال السياسية عبر التاريخ، لننتقل إلى فصل آخر من فصول الصراع في السودان الشمالي، بل عنوانته وتحديده بشكل دقيق، لأن ما تبقى من السودان ما هو إلا مساحة

للصراعات والتصنيفات الخشنة والتصفيات أكثر من كونها مشروع لدولة سودانية شمالية مرتقبة كما يوحي لأوصيائها وبالتالي تختلف عن دولة جنوب السودان الناشئة والتي لها من عناصر ومقومات الإنسجام مع تضافر عوامل التصالح والمنجز التاريخي، كلها عوامل تؤهلها لإحداث النقلة وصياغة واقعها بشكل قد يحدث مفاجآت في سلم تطور الدول الوليدة والناشئة، وهو يدفع بالمقابل للقول، بعدم صلاحية تكهّنات محللي اليانصيب السياسي في جمهورية شمال السودان والواقعين تحت تأثير الكبرياء السياسية- على ما يبدو - حيث ذهبوا إلى القول ' الجنوب مشروع لدولة فاشلة' في حين أن ثقافة الفشل موروث أساسي في كيان الدولة الغردونية السودانية، حيث من جراء فشل الأخير كان توقف حركة التاريخ السوداني جنوبا، في هذا الإطار نستغرب من الدعوات الخجولة التي يطلقها مهندسو سلطة الانفصال الانتقادية، بأن دولة الشمال سوف تعمل على مساعدة جارتها دولة الجنوب في بناء دولتها القائمة حديثا، هو قول مردود ويجافي الحقيقة، حيث بالإشتغال على قواعد التصرف والسلوك لا يمكن للمرء أن يقبل بنقل التجارب السودانية في دولة الشمال إلى جنوب السودان لإعتبار بسيط، ليست هناك تجارب تذكر، وإن وجدت فهي تجارب فاشلة لا إنسانية لأن وعي التجربة والثقافة التاريخية قائمة على إلغاء الآخر وإستتباعه قسرا تحت أيديولوجيا واسعة وهي أيديولوجيا الإسترقاق والإغتصاب الثقافي والسلطوي والديني والإجتماعي والإقتصادي.... إلخ، إذا علينا أن نترك شعب دولة الجنوب لتصحیح ماضيه وإستشراف مستقبله، ونعود ونسأل ونجدد التساؤل حول أهمية فتح ملف الشمال السوداني بشفافية ومسؤولية وأمانة ووعي، وغير ذلك سوف نشهد مسلسلا

جديدا وسهلا للسقوط في الشمال السوداني نفسه، سقوطا يلي الآخر كما تبين وتؤشر تضاريسه ومناخاته التي يصعب الإنتاج فيها دون إستفهام الفتح والمساءلة لأن الشمال عمليا اليوم أمام فكر إمبريالي إنتباهي إسلاموي تفكيكي هدام وخطير والذي ما إنفك يستند إلى فلسفة تزوير السودان المليونى، حيث الأهم والبالغ الأهمية في إعتقادي وفي أتون الإبتطاح التاريخي السوداني هو سقوط ماكينزمات شرعات السلطات الحاكمة عبر فنون إدارة الصراعات وإنتاج الأزمات، كما ماتت معها كل عناوين الخردة الماضية من شاكلة حرب شمال / جنوب، كفرّة / مسلمين، أطهار / نجسة، مسيحيين، يهود، إسرائيل، عبيد، زنوج، أعداء، امريكان.... لتبقى الطهارة والنقاء لشعوب شمال السودان. إنها سقوط لشرعات حرب الجنوب علي مدار تاريخ السودان الحديث، لي طرح معه سؤالا مفاهيميا وبالضرورة في مخيلة كل سوداني شمالي- لزوم التعريف- لماذا يحارب ومن أجل ماذا ومن المستفيد ولماذا أموت في دارفور أو النيل الأزرق أو الشمالية أو الشرق أو حتى الخرطوم نفسها، أو كردفان؟

تجدد الإشارة هنا إلى أن حرب جنوب كردفان أسقطت شرعية الحرب في كونها جنوبية / شمالية، فهي حرب شمالية / شمالية وبالتالي عنوانها السياسي هو جمهورية شمال السودان كما هو الشأن دارفور، وفي هكذا حال لا يمكن أن تخضع للتحريف والتزوير وفق مجموعة مسوغات يعمل 'السلطان' على إنتاجها، حيث الأفضل ما دما قد أشرنا إلى ذلك، القول إن إتفاق أديس أبابا الذي وقع بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني الحاكم والذي تراجع عنه الأخير، هو عنوان لتفاصيل الصراع الحقيقي في السودان الشمالي ومحدد أيضا لإدارة أزمة الدولة الشمالية، حيث الأمر لا ينحصر في إنشاء شراكة سياسية بين الحركة الشعبية / قطاع الشمال والمؤتمر الوطني الحاكم، نعتقد من الضرورة بمكان أن يتم تطوير الإتفاق في توليفة سياسية

توسع الصراع بين المركز والهامش، ليشمل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، ليتم وضع بند حق تقرير المصير ليشمل تلك المناطق في أي ترتيبات مرتقبة مع تمركز الخرطوم، لأن السودان ما زال قابلاً للإنقسام ويقبل القسمة على ثلاث ورابع مادامت إستحقاقات الانفصال والتقسيم باتت مرتكزات مهمة من أجل حسم الصراع حول السودان وتغيير التاريخ، يأتي هذا في ظل سقوط شرعية أيولوجيا الحرب في

السودان، سواء كان بإسم الدين أو الوحدة أو بإسم الأمة، مع بقاء أيولوجيا العرق.

تغيير بيولوجي لشعوب الشمال

بعد إسدال الجدل حول هذا الستار والذي بات بحكم الإعراب السياسي ماضوياً، تبقى هناك شرعية لازمة لإعادة سؤال الفتح، فتح ملف الشمال السوداني وإستنطاقه، حيث لا جدوى من شرعة جديدة للإستمرار بنفس قوالب البضائع السياسية القديمة / البائرة، منتهية الإستعمال والصلاحية، كما هي غير مستوفية لشروط الإنتاج والمقاييس والمواصفات كما وردت وترد في مفردات ومضامين الخطاب السياسي لدولة ما بعد الانفصال من شاكلة مشروع دولة النيل الإسلامية وبطلان شرعية التعدد والاختلاف في السودان إلخ من ترهات 'السلطان' السوداني الشمالي، وهو الأمر الذي نعتبره وكأنه بمثابة دعوة إلى تغيير بيولوجي لشعوب الشمال السودانية وثقافتها وحضاراتها ومجموع قيمها ومكوناتها الخلقية، وهو الشيء الذي يدفع الشعوب إلى ممارسة حق 'الردة' من أجل الخلاص والحفاظ على جنسهم الأنثروبولوجي الخلفي.

نخلص في الختام إلى التأكيد بأن شرعية فتح ملف الشمال السوداني شرط ضرورة سياسي لأي حديث يستبق بناء الدولة الجديدة كإستحقاق سياسي لا يقل أهمية عن الإستفتاء الذي جرى في الجنوب والغاية من ذلك بناء عقد إجتماعي/ دستوري في السودان الشمالي بعد فشل العقد الإجتماعي السابق والذي بني على فكرة 'تزوير الحقيقة السودانية'، وهذا يتطلب من الرئيس السوداني في عناوين عامة وفي معالجة تاريخية، كتاريخ انفصال الجنوب الآتي:

أولاً/ الإعلان عن فك الارتباط بين جمهورية السودان الشمالي وحزب المؤتمر الوطني.

ثانياً/ حل حزب المؤتمر الوطني.

ثالثاً/ الدعوة لمؤتمر بين المركز والهامش السوداني لصياغة عقد إجتماعي سياسي جديد.

رابعاً/ مؤتمر للمائدة المستديرة يشمل جميع الأطراف لوضع دستور دائم وفترة إنتقالية وإنتخابات.

' رئيس الكتلة السودانية لتحرير الجمهورية/ لندن



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤ يوليو ٢٠١١

الجنوب يحصل على رمز دولي للاتصالات « ٢٠١١» ويشرع في استخراج جوازات السفر

البشير يطلب من الجنوبيين وقف استخدام أوراق السودان الثبوتية
جوبا: فايز الشيخ

أعلن السودان الجنوبي أن الرئيس الشمالي عمر البشير أبلغهم بإيقاف التعامل بالجنسية السودانية وجوازات السفر بعد انفصال الجنوب مباشرة، كما شرعت السلطات في استخراج الأوراق الثبوتية وجوازات السفر لمواطنيها.

وكشفت جوبا عن حصولها على الرمز الدولي للاتصالات ويحمل إشارة إلى العام الحالي ونيل الجنوب استقلاله، فيما دعت المستثمرين للاستثمار في مجال الاتصالات في وقت تواصل فيه الشركات الموجودة عملها وينتظر أن يتم توفير أوضاعها خلال ٦ أشهر.

إلى ذلك، بعث الرئيس الجنوبي سلفاكير ميارديت بنائبه رباك مشار إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة وتحرير شهادة ولادتها كعضو في المنظمة الدولية.

وبدأت السلطات في جمهورية السودان الجنوبي خطواتها العملية نحو توفير أوضاعها ومعالمها كدولة مستقلة عن الشمال بعد يوم واحد من إعلان الاستقلال. وقال وزير الشؤون الداخلية بالجنوب للصحافيين، قيير اشوانق، إن السلطات أعدت الأوراق الثبوتية وأوراق الهوية مثل الجنسية وجوازات السفر، ويتم استخراجها لكل من يرغب في الحصول عليها، وأشار إلى أن الخرطوم أخطرت الجنوب بضرورة إيقاف استخدام أوراق السودان مثل جوازات السفر والجنسية منذ التاسع من يوليو (تموز) الحالي، وأكد أن وزارته جهزت الأوراق لمن يرغبون في التحركات خارج البلاد.

وتقول مصادر لـ«الشرق الأوسط» إن الحكومة الجنوبية ستشرع في ذلك رغم عدم صدور قانون للجنسية، وستعتمد في عملها على الجنوبيين حسب التعريف المتداول في السودان، مع أن التوجهات تشدد على منح الجنسية للشماليين الموجودين في الجنوب وفق شروط القانون الذي سوف يصدر قريباً.



وعلى صعيد آخر، قال وزير الاتصالات الجنوبي جين مادوت في مؤتمر صحفي عقده أمس في جوبا، إن هيئة الاتصالات الدولية منحت الجنوب رمز الاتصالات الدولي، وأشار إلى أن الرمز سيكون «٠٠٢١١»، باعتبار أن الجنوب استقل في العام ٢٠١١، ووصف الرمز بأنه «مميز وسهل»، وعقد الوزير الجنوبي اجتماعات مع الشركات العاملة بجوبا قبل صدور قانون ينظم عمل الاتصالات، وأكد أن السياسة تؤكد على تعريف رخصة للاتصالات الداخلية والعالمية، وأشار مادوت إلى أن الحكومة أيضا تسلمت قبل يومين ١٠٠ ألف دمنغة تحمل صورة زعيم الحركة الشعبية ومؤسسها الراحل الدكتور جون قرنق وشعارات التراث والثقافة الجنوبية، وأوضح كذلك أن وزارته افتتحت مكاتب للبريد في عدد من المدن الجنوبية.

وحول مستقبل الشركات العاملة في الجنوب قبل الانفصال وارتباطها برمز الشمال، يتوقع أن تمهل الحكومة هذه الشركات فترة ٦ أشهر فرصة لتوفيق أوضاعها.

وزير المالية والاقتصاد الوطنى السودانى يتحدث عن مرحلة ما بعد «الانفصال» لـ «المصري اليوم»: على محمود: مصر لن تكون بديلاً يعوض فقدان الجنوب وقضايانا العالقة سيادية

حاورته بالخرطوم رفيدة ياسين



على محمود يتحدث إلى «المصري اليوم»

رغم الأخطاء الاحتفالية ما زالت المخاوف تسيطر على الكثيرين، وسط تساؤلات عن السودان ما بعد الانفصال. «المصري اليوم» وضعت الملفات الحساسة أمام وزير المالية والاقتصاد الوطنى السودانى فى حكومة الشمال، على محمود، ليتحدث الرجل عن التدابير التى وضعها السودان الشمالى وتأثيراتها على دول الجوار، وعلى رأسها مصر.

■ كيف ترى أول التداعيات الاقتصادية لانفصال الجنوب عن الشمال؟

- لن تتغير الأوضاع لأن الاستفتاء تم إجراؤه فى وقت مبكر. ومن حسنات الاتفاق أنه تحسب لفترة انتقالية بعد الاستفتاء لمدة ٦ أشهر، كل طرف قام فيها بالتدابير الخاصة به سواء فى الشمال أو الجنوب. وفى تقديرنا هى كافية جداً وتُجمل الأمور تسير بصورة معلومة لنا.

■ لكن هناك مخاوف لما يمكن أن تؤول إليه الأحوال الاقتصادية والأمنية؟

- لا داعى لهذه المخاوف، خاصة أننا نتوقع هطول الأمطار فى هذا الموسم. المواطنون سينشغلون بالزراعة الصيفية فى مختلف أنحاء السودان، والسلع ستكون متوفرة، والعام الدراسى بدأ فى كل السودان وحياة الناس مستمرة بصورة طبيعية.

■ تحدثت عن تدابير.. ما هى؟

- ضمن هذه التدابير كان هناك موظفون فى الخدمة المدنية والعسكرية من الجنوب جميعهم تم توفير أوضاعهم، وتسلموا حقوقهم كاملة وهو ما سيمكنهم من العودة إلى الجنوب ليستقروا هناك وبدأوا حياتهم بصورة جديدة. وبالنسبة للتدابير الاقتصادية، ففىما يتعلق بالبتروال الحمد لله كمية البترول المنتج لدينا بالشمال تكفى لتشغيل المصافى، وبالتالي الوقود سيكون متوفراً فى الشمال. حتى إخواننا فى الجنوب سيحتاجون لهذه المصافى لأنهم لا يملكون مضافى فى جنوب السودان، ومضافى الشمال هى التى ستوفر لهم الوقود. بل وحتى الدول المجاورة للجنوب سواء كانت كينيا أو إثيوبيا أو أوغندا أو أفريقيا الوسطى أو الكونغو، كلها لا توجد بها مواد بترولية، وبالتالي الاعتماد سيكون على الشمال فى المواد البترولية، أما عن السلع الاستهلاكية فجميعها متوفرة كالدقيق والسكر، وكل السلع المنتجة أو المستوردة موجودة الآن فى الأسواق.

■ تحدثت من قبل عن فرق فى إنتاج النفط بنسبة ٢٧% بعد انفصال الجنوب كيف سيتم تعويضه ونقطيته؟

- هنالك شقان، الأول هو أننا نحتاج للنفط بغرض الاستهلاك المحلى، وهذا مؤمن بالإنتاج الموجود فى شمال السودان وكمية البترول الموجودة لدينا تكفى المصافى الحالية. ما سنفقد هو نسبة من الموارد. وقد أخذنا تدابيرنا بهذا الشأن لتغطية الفرق الكبير الذى ستبلغ نسبته ملياراً وأربعمئة وستين ألف دولار لسد الفجوة. لكن السودان يملك موارد أخرى تعوض الدولة عن فرق إنتاج النفط، مثل الذهب، ولدينا صادرات للثروة الحيوانية وصادرات زراعية، ولدينا فائض كبير.

■ أريد توضيحاً أكثر عن كيفية تعويض هذا الفرق فى ميزانية الدولة؟

- عندما نفقد نسبة من الموارد يكون لها أثر، لكن العبرة بعمل التدابير التى تمكننا من تجاوز هذا الأثر بتحقيق مزيد من الموارد ومزيد من الضغط فى الإنفاق الحكومى للموازنة بين الموارد والنفقات. ذهاب عدد من الإخوة الجنوبيين سيقلل من الإنفاق ويقلل من استهلاك السلع التى كنا نستوردها، وبالتالي يقلل من الضغط على استخدامات النقد الأجنبى، فعندما كنا نستورد لأربعين مليون نسمة ليس كما نستورد لـ ٣٤ مليون نسمة، وسيكون هناك انخفاض فى الواردات لانخفاض سكان الدولة، لذا فالتدابير مقدور عليها.

■ تحدثت عن توفير السلع الأساسية لمدة ٦ أشهر، لكن ماذا بعد؟

- نحن، طبعاً، نقوم بوضع التدابير وفقاً للميراثية، هذه الميراثية الآن بالنسبة لنا مضى عليها ٦ أشهر وتبقى ٦ أشهر، وبناء على هذه الفترة وفرنا بعض السلع الأساسية وعادة فى بداية الربع الأخير من العام نبدأ إجراءات الموازنة الجديدة، لذا بدأنا تدابير وفرة الأشهر الستة المقبلة، وقبل نهايتها سابدأ فى الموازنة الجديدة للأشهر الستة التى تليها.

■ هل هناك خطط اقتصادية لتعاون شمالى - جنوبى، أم كما يردد البعض هناك نوايا من الدولة للاتجاه شمالاً؟

- الرئيس رسم خطاً واضحاً لسياستنا مع الجنوب، بحيث تكون هناك علاقات اقتصادية كبيرة، لأننا قبل فترة وجيزة كنا دولة واحدة. المواطنون مختلطون مع بعضهم البعض، يجب أن نتعاون مع دولة الجنوب ونمدها بما نستطيع.

■ وهل هناك اتجاه لتعاون اقتصادى شمالاً مع مصر مثلاً أو مع دول أخرى مجاورة؟

- علاقاتنا مع مصر وغيرها مستمرة، ولن نؤسس علاقات جديدة خصماً على جنوب السودان، إنما ستظل علاقاتنا مع مصر وتشاد وليبيا هى العلاقة القديمة ذاتها، ولن تكون هناك حاجة للتركيز على دولة دون أخرى بسبب انفصال الجنوب.

■ لكن طرح ذلك كخيار بديل نظراً لوجود قضايا عالقة بين الشمال والجنوب قد يؤثر على التعاون الاقتصادى فيما بينهما؟

- لا نرى أن هناك مشكلات تجعلنا نلجأ للتعامل مع دولة مجاورة ولا مصر كبديل لما سنفقد فى الجنوب، فالقضايا العالقة تتعلق بحقوق سيادية وليست قضايا حياة يومية.

السفير المصري في جنوب السودان: على رجال الأعمال المصريين الاستثمار هنا

حاوره في جوبا خالد عمر عبدالحليم



السفير فتح الله يتحدث إلى
«المصري اليوم»

أكد السفير المصري في جنوب السودان، مؤيد فتح الله، أن العلاقات بين الجانبين لن تتأثر بانفصال الجنوب والثورة المصرية وأنها ستبقى قوية خلال الفترة المقبلة، مضيفاً في حوار مع «المصري اليوم» أنه يجري بحث كيفية تقوية العلاقات المصرية مع الدولة الجديدة.

وأضاف «فتح الله» أن ملف المياه لن يشهد مشكلات مع الجنوب في ظل إصرار الدولتين على التعاون في هذا الملف، وإلى نص الحوار:

■ كيف ترى مستقبل العلاقات المصرية - الجنوب سودانية بعد التغيرات التي حدثت في الجانبين من خلال إعلان استقلال الجنوب وقيام الثورة المصرية؟

- العلاقات مع جنوب السودان يمكن وصفها بأنها علاقات ممتدة منذ فترة طويلة، وكنا أول دولة تفتح قنصلية عاملة لها في جنوب السودان، والتعاون بين الطرفين وثيق وواسع النطاق، وأكدنا باستمرار أن هذا التعاون سيستمر بعد الانفصال ويمكن أن يزداد.

ولا أعتقد أن التغيرات في مصر أيضا سيكون لها تأثير على التعاون بين الطرفين، وذلك بدليل أن أول زيارة للسيد رئيس الوزراء كانت للسودان شمالا وجنوبا، وتم التأكيد خلال الزيارة على استمرار التعاون وأنه لا سبيل للتأثير على هذه العلاقات التي تحرص القاهرة عليها كثيرا.

■ هناك مخاوف من أن تتسبب الهزة التي تعرض لها الاقتصاد المصري في أعقاب الثورة إلى تقلص قدرة القاهرة على القيام بالمشاريع التي تقوم بها بجنوب السودان، مثل الكهرباء وغيرها، من أجل تدعيم العلاقات مع الدولة الوليدة، فكيف ترى هذه المخاوف؟

- المشاريع المقدمة لجنوب السودان في الفترة الحالية مخصصة من قبل الثورة وقاربت على الانتهاء، بما لن يجعلها عبئا على الاقتصاد المصري، حيث إن غالبية الشركات حصلت بالفعل على مستحقاتها، بما سيجعلها غير مؤثرة على الاقتصاد بأى شكل من الأشكال.

هذا بجانب أن التعاون في المستقبل سيعتمد على القطاع الخاص، حيث إن هناك الكثير من المستثمرين المصريين الذين أتوا بالفعل إلى الجنوب وأبدوا رغبة بالاستثمار فيه، وعرضنا عليهم الفرص الكبيرة للاستثمار هنا، كما أبدى وفد الدبلوماسية الشعبية رغبة بعض أعضائه في الاستثمار في الجنوب، كما أعلنت الجامعة البريطانية في القاهرة وجامعة طيبة منذ أيام عن تخصيص منح تعليمية لأبناء الجنوب، وهذا مما يصب في التوجه المصري لدعم جنوب السودان.

ولذا أعتقد أنه لن يكون هناك تأثير على المشاريع المصرية في الوقت الحالي، إلا أنه ربما تستغرق زيادة المشاريع وقتاً، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون المشاريع مكلفة، فيمكن إعطاء الجنوبيين منحاً دراسية في الجامعات المصرية، أو الاستمرار والتوسع في برامج التدريب التي يتم تقديمها لهم.

■ ذكرت المستثمرين خلال حديثك عن الجنوب، ما هي الفرص المواتية للاستثمار التي تراها في الجنوب بالنسبة لرجال الأعمال المصريين؟

- كل رجال الأعمال المصريين سألوني هذا السؤال، وكان ردى أن الجنوب يحتاج لمشروعات في كل المجالات، لذا فإن أى مجال يفكرون في الاستثمار فيه سيكون ممكناً في الجنوب، إلا أن مشاريع الزراعة ستكون متميزة، نظراً لخصوبة الأرض، وطرح الجنوبيين أيضاً حاجتهم لمطبعة كبيرة، لعدم وجود مطابع هنا لطباعة الصحف والمجلات.

وأطالب رجال الأعمال الذين يرغبون في الاستثمار في الجنوب بأن يتحلوا بقدر من المجازفة، حيث إنها دولة حديثة، وليس من الواضح بعد طبيعة القوانين التي سيتم إقرارها هنا في المجالات الاقتصادية، ولكن التأكيدات التي نتلقاها من الحكومة هنا هي بتقديم جميع التسهيلات لرأس المال المصرى، وأعلم أن رأس المال «جبان» بشكل عام، إلا أن الأمر يتطلب قدراً من المجازفة.

■ ما هي مقترحاتك لتحسين الظروف في التبادل التجارى بين مصر والجنوب؟

- اقترحت على ممثل شركة مصر للطيران أن يكون هناك طيران مباشر للبضاعة بين مصر وجوبا، خاصة أن هناك إقبالاً كبيراً على البضائع المصرية، مما يجعلها تنفذ سريعاً، خاصة مع إغلاق خط النقل النهري عبر شمال السودان، بعد الاضطرابات الأخيرة بين الشمال والجنوب، وهذا ما يرغب فيه غالبية تجار الجنوب.

■ كم عدد الرعايا المصريين الموجودين في الدولة الوليدة وفي ماذا يعملون؟

- هم تقريباً ٥٠٠ ويعملون في صناعة البناء كمنقشين أو محاررين وغير ذلك من المهن المرتبطة بأعمال البناء، غير أن المقيدون في القنصلية ٥٠ شخصاً فقط، حيث إن أغلبية المصريين هنا يرفضون أن يسجلوا أنفسهم في القنصلية، لخوفهم من أن يتم إبلاغ مصلحة الضرائب عنهم، وعلى الرغم من تأكيدنا أن هذا في مصلحتهم، لمعاونتهم إذا ما تعرضوا لأي صعوبات، فإن الكثير منهم يمتنعون.

وهناك بعض المشاكل المتعلقة بوصول بعضهم عبر الطريق النهري من الخرطوم، حيث إنهم يتعرضون لإلقاء القبض عليهم، لعدم وجود أوراق إثبات شخصية، أو خلافه، وتدخلت السفارة هنا للإفراج عن الكثير منهم، وإجمالاً لا توجد مشاكل للجالية هنا.

■ يرجح المراقبون أن تحدث مشاكل قد تصل إلى حد الصراعات المسلحة بين شمال السودان وجنوبه، بسبب مشكلات أبيي وجنوب كردفان والنهر الأزرق، كيف سيكون الموقف المصري من تلك المنازعات؟

- تلك النقاط المتفجرة قديمة وليست حديثة، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن يتم حلها قبل إعلان الدولة الجنوبية، فإن الأوضاع تعقدت خلال الأيام الماضية، إلا أن مصر أبلغت الشمال والجنوب باستعدادها للوساطة بين الجانبين، وهذا الأمر ليس حديثاً، فقد قمنا بالفعل بالوساطة بين الطرفين أكثر من مرة، من خلال ورش عمل تمت إقامتها في القاهرة، وقربنا بالفعل بين الطرفين، ورحب الطرفان بالتدخل المصري والوساطة، ولا اعتقد أن تدخل مصر سيثير حساسية لدى أي من الطرفين.

■ يشير ملف المياه قلقاً كبيراً لدى بعض المصريين.. كيف ترى التعاون الجنوبي في هذا الأمر؟

- أود أن أؤكد أنه منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن لا توجد أى مشكلة مع الجنوب فيما يتعلق بمياه النيل، والرئيس سيلفاكير خلال جميع لقاءاتى ولقاءات المسؤولين المصريين معه، لم يشير إلى أى مشكلة فى هذا الأمر، بل إن لديه مقولة شهيرة فى هذا الأمر وهى: «إنه لو تبقت من مياه النيل زجاجة مياه واحدة فسيتم اقتسامها مع مصر».

والجنوب يستفيد من التعاون مع مصر فى العديد من المشاريع المائية، والجانب المصرى يقدم جميع المساعدات المطلوبة فى هذا الشأن، وهناك مشاريع لتطهير المجارى المائية وأخرى لحفر آبار، وأعتقد أن حكومة الجنوب ترى أن التعاون

المصرى معها فى مجال المياه، خاصة أمر مهم، وأعتقد أنه لن تكون هناك مشكلة فى هذا الشأن مع دولة الجنوب.

■ يوجد الكثيرون أيضاً ممن يتخوفون من تأثيرات إسرائيل على دولة جنوب السودان، واحتمالات توطيد الطرفين لعلاقاتهما بما يتعارض والمصالح المصرية؟

- كانت توقعاتنا أن يظهر تعاون بين الجنوب وإسرائيل، وقد ظهر هذا فى الاعتراف الإسرائيلى السريع بالدولة الجنوبية، والتعهد بتقديم مساعدات كبيرة للجنوب، ونحن نحترم سيادة الدولة الجديدة وحققها فى إقامة علاقات مع جميع الدول، غير أن هذا سيبيرز الحاجة إلى السياسة المصرية، فنحن نعمل وهم يعملون، والمستقبل سيشهد ما إذا كانت هناك مشكلات ستظهر أم لا، وسنستمر فى السياسة التى نمضى عليها مع توخى الحذر فى جميع الأوجه.

■ كيف ترى إمكانية تطوير التعاون السياسى مع الدولة الوليدة؟

- كانت مصر هى ثانى دولة تعترف بالجنوب، فور اعتراف الخرطوم بها، حتى إن وزير الخارجية اعترف بها فور وصوله إلى مطار جوبا، وقبل إعلان الدولة رسمياً بيوم، وفى يوم ٩ يوليو تم تحويل القنصلية العامة فى جوبا إلى سفارة، كما سيتم تقديم أوراق اعتماد السفير، وزيادة أعداد الدبلوماسيين والإداريين فى السفارة، كما أن هناك مشروعاً لبناء مقر جديد للسفارة، وكل المؤشرات تدل على اهتمامنا الكبير بجنوب السودان، من خلال زيادة الاهتمام بالتمثيل الدبلوماسى، على الرغم من الأهمية التى نوليها بالفعل للتمثيل الدبلوماسى هنا، كما وجهنا دعوات لوزراء عدة من هنا لزيارة مصر، وعدوا بالتلبية، بعد الانتهاء من تلك الأيام التى تشهد إقامة دولتهم.

■ ما الذى ترى أن على القاهرة أن تفعله لتدعيم علاقاتها بالدولة الوليدة بشكل أقوى مما هو قائم حالياً بالفعل؟

- كشفت وزارة الخارجية عن أنه يجرى حالياً إعداد خطة شاملة من أجل تكثيف التعاون بين مصر وجنوب السودان، وأعتقد أن هذه الخطة فى حد ذاتها ستكون توثيقاً للعلاقات بين الطرفين فى جميع المجالات.

الرئيس عمر البشير يعلن مبادئ الجمهورية الثانية

شدد الرئيس السوداني عمر حسن البشير على أن الانفصال لا يعني الانقطاع عن الجنوب، بل سيشكل دافعاً للحرص على إقامة علاقات جيدة، مشيراً إلى عزم حكومته على بدء مشروع إصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي شامل.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس البشير يوم الثلاثاء الماضي أمام البرلمان السوداني قال فيها: إن السودان بدأ مرحلة الجمهورية الثانية ضمن حدوده الجديدة في أعقاب انفصال جنوب السودان رسمياً يوم السبت الماضي (٢٠١١/٧/٩).

وجدد البشير ما جاء على لسانه في خطاب الاحتفال الذي جرى في جوبا بمناسبة إعلان انفصال الجنوب حرص حكومته على أفضل العلاقات مع الدولة الجديدة بحكم التماس الجغرافي والاجتماعي والوجداني.

الجنوب ودارفور

وقال إن الانفصال لا يعني الانقطاع، بل هو دافع لإقامة العلاقات المميزة القائمة على الاحترام المتبادل للعهود والمواثيق والاتفاقيات، وتعزيز الاستقرار والمصالح المشتركة، والعمل على حل جميع القضايا الخلافية العالقة رغم حساسيتها بالتعامل مع أطراف وهيئات المجتمع الدولي وعلى الأخص الاتحاد الأفريقي.

ولفت إلى أن الطرفين مقبلان على استحقاقات هامة في ما يخص الترتيبات الأمنية على طرفي الحدود في إشارة واضحة إلى النزاع القائم على ترسيم الحدود بالنسبة إلى منطقة أبيي والوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وفي ما يتعلق بالولايتين المذكورتين، أعلن البشير المضي قدماً في برنامج المشورة الشعبية طبقاً للقانون الذي أجازه البرلمان السوداني من أجل توسيع المشاركة السياسية لأبناء الولايتين، متعهداً بتنفيذ المزيد من البرامج التنموية لأبناء المنطقة أسوة ببقية الولايات السودانية. وأضاف أن الحكومة بصدد تعديل البند الزمني الوارد في قانون المشورة الشعبية وذلك لإتاحة المزيد من الوقت أمام مواطني الولايتين مع توسيع الحوار للوصول إلى فهم مشترك يحقق عناصر التنمية سياسياً واقتصادياً في إطار المسؤولية الوطنية.

وكان لإقليم دارفور نصيب واضح في كلام الرئيس البشير عندما قال إنه سيشارك بمراسم التوقيع على وثيقة المصالحة في السابع عشر من تموز الجاري في العاصمة القطرية والتي تضع حداً للأزمة السياسية في الإقليم.

مشروع إصلاحي

وكان لافتاً في خطاب الرئيس السوداني حرصه الشديد في التأكيد على أن الحكومة بدأت بحملة إصلاحية جادة على المستويات السياسية والأمنية تهدف لتحقيق الإصلاح والاستقرار والتنمية في البلاد.

وقال إن السودان بدأ عهد الجمهورية الثانية، وهي مرحلة السلام التي تطوي مرحلة الحروب وتقوم على مبادئ سيادة حكم القانون وبسط العدل وضمان حقوق المواطن والشفافية في اتخاذ القرارات وضمان النزاهة ومبدأ المحاسبة في الإنفاق العام واعتماد سياسة اختيار الكفاءات.

خطة اقتصادية

ولفت إلى أن السودان وفي ضوء خسارة نسبة كبيرة من العائدات النفطية بسبب انفصال الجنوب سيعمل على خطة اقتصادية نقشفية لا تتضمن رفع الرسوم والضرائب بل خفض وترشيد الإنفاق العام وتنويع وسائل وأنواع الإنتاج وإقامة علاقات اقتصادية مع الصين وماليزيا والبرازيل والعديد من دول العالم.

وأضاف أن الحكومة تستعد أيضاً لإجراء تعديلات على قوانين الموازنة العامة مع السعي لإصدار عملة وطنية جديدة سيتم الإعلان عن تفاصيلها قريباً.

واختتم البشير خطابه بحرص الحكومة على بدء حوار وطني شامل مع كافة أطراف ومكونات المجتمع السوداني للبحث في آلية الحكم ومؤسساته وهيئاته، مشيراً إلى أن لجنة من كبار الفقهاء الدستوريين والخبراء القانونيين تعمل على إعداد مسودة دستور قومي سيعرض على المجلس الوطني لي طرح لاحقاً على الاستفتاء الشعبي العام. وأضاف أنه أعطى توجيهاته للأجهزة الأمنية المعنية بإخلاء سبيل أي موقف على خلفيات سياسية ما لم تثبت علاقته أو انتماءه «لجماعات متمردة إرهابية».

الصادق المهدي يحذر من انزلاق دولتي السودان إلى الحرب أجري الحوار في جوبا: محمود النوبي - أسماء الحسيني

حذر السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة السوداني وإمام الأنصار من إنزلاق دولتي السودان الشمالي والجنوبي إلى الحرب بسبب التصعيد في جنوب كردفان ودارفور، ودعا المهدي إلى إتفاق ثوامة أخوي بين البلدين كبديل لإتفاقية السلام بينهما.



، وأكد المهدي أن دولة السودان الشمالي تواجه صعوبات إقتصادية كبيرة بعد إستقلال الجنوب ، وستواجه كذلك صعوبات أخرى في مناطق التوتر بالشمال وفيما يتعلق بقضية المحكمة الجنائية الدولية.

وبدا المهدي في حوار له "الأهرام" في مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان خلال حضوره إحتفالات إستقلال الجنوب محزوناً ومهموماً وقد تحجرت الدموع في عينيه تأثراً بتمزق وطنه، وقال لنا: إنه ليس أمام حزب المؤتمر الوطني الحاكم في شمال السودان الذي يتزعمه الرئيس السوداني عمر البشير سوى التسليم بالمطالب الشعبية المشروعة أو المواجهة مع قوى كثيرة في الشمال ، وحذر المهدي من أن مثل هذه المواجهة غير مأمونه العواقب في السودان بسبب التشرذم في الجسم السياسي السوداني.

بعد إستقلال دولة جنوب السودان ... كيف تسير العلاقات بينه وبين دولة الشمال؟
لامفر من إتفاق سلام أخوي ، لأن الشمال أمامه خياران ، إما أن يدعم الجنوب الجديد أو يعاكسه ، وكذلك دولة الجنوب لديها خياران ، إما علاقة خاصة مع دولة الشمال أو علاقة ضده ، وإذا كنا نريد معادلة ربحية كسبية للطرفين فإنها تكون عبر العلاقة الخاصة نسميها ثوامة بين الشمال والجنوب بما يفيد الجانبين في الجوانب التنموية والأمنية، وقد قدمنا مقترحاً بهذا الشأن للجهاز المعنية ، ومالم يحدث هذا سوف تنحدر الأمور بين الجانبين بمنطق الظروف الحالية ، والحرب الحالية بجنوب كردفان حتماً ستنتقل إلى النيل الأزرق ، ومع تصعيد الموقف في دارفور سوف

ينزلق السودانان الشمالي والجنوبي حتما إلى الحرب، التي ستدخلها الأطراف المختلفة حسب إنتماءاتها الإثنية، وهذا أسوأ ما يمكن أن يتعرض له السودانيون، وخيانة للإسلام والوطن، ولذلك سوف نسعى بكل مانستطيع للتوصل إلى إتفاقية التوامة لتخلف إتفاق السلام بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، لتنظيم العلاقات بين الشمال والجنوب.

{ما هو مغزى حضورك وباقي قيادات القوى الشمالية للإحتفالات باستقلال الجنوب؟
=حضرنا الإحتفال باستقلال دولة جنوب السودان لنهنئ شعب الجنوب على قراره الديمقراطي

بإقامة دولة ذات سيادة. ونقول لهم: إن قرارهم بالإبقاء على اسم السودان ضمن هويتهم الجديدة قرارا بعيد النظر. ويعكس حرصا على الاعتراف بنسب مشترك بيننا نرحب به، ولنوكد للإخوة في الجنوب أيضا أنه يوجد في الشمال من يحترم إرادتهم ولكن يأمل في أن ينحصر الانفصال في الإطار الدستوري وأن نستطيع تحقيق الوصال في الإطار المجتمعي، وقد التقينا مع القيادات الجنوبية يتقدمها الرئيس سلفاكير ميارديت وتداولنا معهم كقوى شمالية الرأى لتدعيم العلاقات بين دولتي السودان، ومن بين ما اقترحه حزب الأمة فكرة مجلس شعبي للأحزاب في البلدين تكون له صلاحية متابعة العلاقة بين البلدين، وخلق آليات لتنفيذ أفكار التوامة في حال قبولها.

{وما هي أهم ملامح إتفاقية التوامة التي تدعو لها بين دولتي السودان؟
هي إتفاقية إخاء تستند إلى مبادئ الاعتراف المتبادل بين الدولتين الشقيقتين. وأن يتمتع مواطنو الدولتين في السودانين الشمالي والجنوبي بالحريات الأربع، وأن تدار منطقة أبيي من قبل سكانها بشكل مشترك في إطار صيغة وطنية، إلى أن تسمح الظروف بإجراء استفتاء حر ونزيه. وأن يكون لشعبي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق حقوق لا مركزية محددة، ويكون لهم حقهم الديمقراطي في المشاركة في السلطة المركزية، ويتم استيعاب قواتهما المسلحة في القوات النظامية في البلاد من خلال اتفاق طوعي. وأن تؤسس شركة قابضة للنفط مشتركة بين البلدين مع ضمان حرية التجارة بين البلدين وتأكيد عدم التدخل فيها، ضمان وحماية وصول القبائل للمراعي التقليدية. وتكوين آلية مشتركة لإدارة موارد النيل الأبيض، تفويض القضايا العالقة بين البلدين وخصوصا القضايا الحدودية للجنة حكماء تعطي وقتا كافيا للحل. و أن يضمن دستورا البلدين الحرية الدينية والحقوق الثقافية وحقوق الإنسان. وأن ينسق البلدان حول الشؤون الأمنية، ولا يتدخلان في الشؤون الداخلية لبعضهما، وينخرطان في علاقات حسن جوار، وينسقان لدفاع مشترك في وجه العدوان الخارجي. ويعمل البلدان على تعزيز العلاقات الثقافية، والتعاون في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، فالجنوب هو بوابة الشمال نحو شرق أفريقيا، والشمال هو بوابة الجنوب للعالم العربي، ويجب أن يلتزم البلدان بالتعاون في الشؤون الدولية من أجل تعزيز المصالح المشتركة.

كما يجب أن يقوم البلدان بحظر وإسكات اللغة التي تعزز العنصرية والكراهية في كلا البلدين.. إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن بلدينا يمكنهما أن يساعدوا أو يعيقا بعضهما الآخر. إن سياسة تبادل عدم الثقة وتبادل خلخلة الاستقرار هي بالنهاية هزيمة وتدمير للذات. وما ندعو إليه هو سياسة قائمة على التفاهم والتعاون الأخويين سوف تكون نواة للتعاون العربي الأفريقي الإقليمي، وبالتالي خطوة ثابتة في اتجاه الوحدة الأفريقية

{كيف سيكون الوضع في دولة شمال السودان عقب إستقلال الجنوب؟

=بعد إستقلال الجنوب سنواجه مشكلات كثيرة، وستعتبر قوى كثيرة المؤتمر الوطنى هو المسئول عن إنفصال الجنوب، كما سيواجه الإقتصاد السودانى صعوبات كبيرة، فضلا عن التصعيد فى جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، كما ستكون هناك مواجهة من نوع آخر بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية التى أصدرت أوامر بإعتقال الرئيس السودانى عمر البشير، خاصة بعد مؤتمرها الذى عقد فى الدوحة أخيرا، والذى أصبح هناك بموجبه قبول عربى أكبر للإشتراك فى المحكمة، حيث انضمت تونس ومنظمة التحرير، ومتوقع إنضمام مصر ودولة الجنوب، وهذه العوامل مجتمعة تشكل ضغوطا شديدة على النظام السودانى، الذى سيجد نفسه أمام أحد خيارين: إما محاولة قمع هذه العوامل والقوى السياسية، وفى رأى هذا قمع يائس، أو أن يسلم بالمطالب الشعبية المشروعة التى نعبر عنها بالأجندة الوطنية، وإذا إتجه النظام نحو القمع سيكون واجبا توحيد القوى السياسى ومقاومته.

{هل تخشى من سيناريو المواجهة؟

=نعم إحتتمالات المواجهة فى السودان غير مأمونة نتيجة التشرذم فى الجسم السياسى السودانى، ولذا إذا أمكن تحقيق معادلة للتغيير الحقيقى فى السياسات والأفراد للإستجابة للتطلعات، خاصة أن ما يحدث فى المنطقة العربية صار له صدى كبير فى السودان، ولايمكن لأى تطورات

سياسية فى السودان أن تكون دون ما يحدث فى المنطقة العربية، ولوقبل حزب المؤتمر الوطنى بالأجندة الوطنية التى ندعو إليها، والتى تنص على وضع دستور جديد يبنى على أساس السودان العريض والتوامة مع دولة الجنوب وحل مشكلة دارفور وكفالة الحريات والتعامل الواقعى مع قضية المحكمة الجنائية وتكوين حكومة قومية تجدد السياسات والأفراد، فستكون هناك مشاركة قومية تخرج السودان الشمالى من مأزقه الراهن.

{وإذا لم يقبل حزب المؤتمر الوطنى هذه الأسس أو الشروط؟

=إذا لم يقبلها فستكون هناك معارضة قومية له.

{سبق أن دعوت لمشروع مارشال عربى لإعمار وتنمية الجنوب..هل مازلت على موقفك؟

=أدعو الآن لمشروع تنموى عربى للقرن الـ ٢١، وهو أوسع كثيرا من مشروع المارشال، والغرض منه إستخدام الإمكانيات المادية العربية ليس فقط لحل مشكلة التنمية فى الجنوب، حيث تواجه معظم الدول العربية الآن عجز التنمية والفقر والبطالة، ولن تحقق الثورات العربية أهدافها مالم يصحبها تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وبدون القضاء على الفقر والبطالة ستشهد المنطقة العربية حلقة ثانية من الثورات ستكون ثورات إجتماعية، ولايمكن أن تنجح الثورات السياسية بدون أن يصحبها تغييرات إجتماعية، ويتحقق العدل والكفاية، وقد اكتشفت الشعوب وسائل فعالة لتحركها، وهى أسلحة فعالة.

{مازالت هناك مشكلة لدى العقل أو الشارع العربى فى قبول هذه الدولة الجديدة والتعامل معها؟

=فى رأى يجب أن يتقبل العرب دولة الجنوب كما هى، دولة أفريقية جارة، وأن يقدموا لها دعما تنمويا بدون تحفظ، ودون أن يطالبوها بالإنضمام إلى جامعة الدول العربية، وقد اقترحت على الدكتور نبيل العربى الأمين العام لجامعة الدول العربية ضرورة أن تتبنى الجامعة مشروعات تنموية فى دولة جنوب السودان دون إشتراط إنضمامها للجامعة، ويمكن أن تكون فى الجامعة بصفة مراقب.

{وكيف ستكون علاقات دولة الجنوب مع الدول العربية؟

سيكون أمامها خياران إما أن تتعامل مع العرب بالمودة والتعاون، وإما أن تتعاون مع أعدائهم، وسيتوقف الأمر على ما تتخذه دولنا العربية من سياسات، فإما أن نستطيع كسب الدولة الوليدة بالجنوب لعلاقة إستراتيجية معنا والعكس صحيح، ونحن لانتعامل في عالم خال من التنافس، ولكل مجتهد نصيب.

{هل كانت الثورة المصرية مفاجئة لك؟

=الثورة بشكلها الذي وقعت به كان مفاجئا، وإن كانت هناك إرهابات عديدة لها، تمثلت في العديد من الأعمال الأدبية المصرية التي اطلعت عليها قبل فترة من اندلاع الثورة، مثل رواية "أجنحة الفراشة" للكاتب محمد سلماوى، والمدهش في هذه الرواية أنها صورت أحداثا في مصر تماما كالتي حدثت بعد ٢٥ يناير، ولم أكن أتوقع وقتها أن تقع الأحداث في مصر بهذه الطريقة، ورواية "ذات" لصنع الله إبراهيم توقعت الشيء ذاته، ومثلها رواية "عمارة يعقوبيان" للعلاء الأسواني، وكثير من الكتب والأشعار عبرت عن إحتقانات شديدة في مصر، وكنت أتابع كذلك حركات الإحتجاج المصرية ٦ أبريل وكفاية وحركة التغيير الديمقراطي، ومع أنني لم أكن أتوقع لهذه الحركات إنتصارا سريعا إلا أنها كانت في نظري تطعن في شرعية النظام القائم، وأضيف إلى هذا أن كثيرا من أصدقائي في مصر كانوا متبرمين كثيرا لسقوط دور مصر بصورة مزعجة وإحساسهم بأن مصر غائبة عن فلسطين إلا من مجهود هو نوع من حث إسرائيل، وغائبة كذلك عن العراق والسودان وباقي قضايا المنطقة، وكنا كلما تحدثنا مع المسئولين المصريين نذكر لهم أن لمصر دورا هاما في المنطقة، لكن لحياتنا لمن تنادى، وجملة هذه الأسباب كانت تمثل في رأيي سقوطا لشرعية النظام السابق في مصر، أما كيف يكون التخلص منه، فهذا كان بعيدا جدا عن تصوراتي، ولكن كان هذا النظام في رأيي بهذا الشكل قد فقد قدرته حقيقة على الإستمرار.

{وكيف تقيم الثورة المصرية؟

بصرف النظر عن أى شيء آخر فإن أهم إيجابية للثورة هي تأكيد أن الشعب مهما كان أعزل وضعيفا ماديا فهو قوى معنويا، وأن القوة الناعمة التي استخدمها الشباب المصري هي قوة فاعلة وحاسمة، وهذا المعنى كان قد سبق وأكدته الثورات الملونة في صربيا وأوكرانيا وغيرها، ولكن الجديد أن الثورة المصرية أنتجت هذه المعاني في الإطار العربي، وقد كان الناس يظنون أن المنطقة العربية مصفحة ضد التغيير والإصلاح، والشيء الثاني الذي فعلته الثورة في مصر هو إسترداد الروح السياسية والإجتهااد السياسي في مصر، لأنه مما لاشك فيه أنه كان هناك موات وخمول وجمود سياسي، وثالثا لاشك أن هذه الثورة استردت لمصر دور القاطرة في المنطقة العربية، لأنها كانت بسبب هذا الخمول والتبعية قد فقدت هذا الدور، وهذه المعاني في حد ذاتها وبصرف النظر عما سيحدث تمثل إنجازا عظيما.

{الآن هناك مخاوف من إجهاض الثورة...كيف تنظر لهذا الأمر من واقع تجربتكم في السودان وقد شاركتكم في ثورتين شعبيتين منذ وقت مبكر عامي 1985 و 1964؟

من أكثر نقاط القوة والضعف في الثورة المصرية أنها بلا قيادة وبلا برنامج، نعم هي لديها أهداف الحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية وتمكين الشباب وغيره، لكن لا يوجد لديها برنامج محدد، وهذا مصدر ضعف لأنه يمكن أن يخلق فراغا، وأول مشكلة ستواجه الوضع الإنتقالي في مصر هي مسألة التعامل مع الحرية، والناس كانوا يتعاملون مع الإستبداد بطريقة مفهومة، لكن الحرية يمكن جدا أن تنحو نحو الفوضى، لأن الحرية هي قيمة مابين الإستبداد والفوضى، وأول مشكلة ستواجه الوضع الإنتقالي في مصر هو كيفية ممارسة الحرية التي هي في الحقيقة قيمة منضبطة، والمشكلة الثانية في رأيي ستكون هي إمكانية المحافظة على الوحدة الوطنية لبناء الفترة الإنتقالية حتى لا تحدث منافسات ضارة مابين القوى السياسية المختلفة، والمشكلة الثالثة تتعلق بدور القوات المسلحة، بمعنى أنه يمكن للقوات المسلحة أن تلعب دورا محايدا جدا، وهذا في رأيي غير حميد، مثلما هو غير حميد أيضا أن تلعب دورا قياديا جدا، والقضية هي كيف توازن القوات المسلحة دورها وكيف تلعب دورا لإستيلاد وضع جديد دون أن تقع في الخطأين، خطأ عدم القيام بدور فعال، وخطأ القيام بدور فعال وطموح أكثر من اللازم، وكيف يمكن للقيادة العسكرية وهي المنوط بها حفظ الساحة إلى أن يحدث التحول الديمقراطي أن تلعب هذا الدور الوسطي، وقد اكتسبت سمعة طيبة في موقفها من عدم التصدي لقوى الثورة، وهو مايساعدها في تلعب دور الرامى للفترة الإنتقالية.

{وماهى الأهداف التي يمكن أن تحققها الثورة لمصر من وجهة نظرك؟

يرجى من الثورة المصرية أن تحقق ثلاثة أشياء هي مطالب الأمة العربية كلها، أولها علاقة جديدة بين الحكام والمحكومين، وثانيا علاقة جديدة تقوم على الندية في الإطار الدولي، وثالثا تعريف جديد لعملية السلام ليقوم على العدل، وفي رأيي أن هذا تحدى كبير، ويتطلب وضع قياديا، والمشكلة في هذا الموضوع أنني لا أرى على الساحة جهة يمكن أن تعتبر هيئة أركان لتحقيق أهداف الثورة، بينما توجد جهات كثيرة يبدو لي أنها تمثل الحرس القديم، وستكون حريصة جدا على نقض تأثيرات الثورة، وبالمناسبة هذا الأمر حدث في أماكن كثيرة مثل أوكرانيا وغيرها، حيث نجحت الثورة ولكنها لم تنجز التحول الديمقراطي، ولكن في رأيي أن الطموح الموجود في مصر والوعى يمكن أن يساعد الشعب المصري في بلورة موقفا، ينجح المرحلتين المقبلتين، لأن الثورة تحقق أهدافها عبر 3 مراحل، الأولى إزالة الحكم القائم، وقد تم ذلك بصورة ناجحة، والمرحلة الثانية هي كيفية إدارة الفترة الإنتقالية بنجاح، والمرحلة الثالثة هي قيام الوضع الجديد الذي يحقق التحول الديمقراطي، ومازالت المرحلتان الأخيرتان في الميزان.

{هناك مخاوف من أن الإخوان هم القوة الوحيدة على الساحة الآن..صحیح أن النظام السابق كان يستخدمهم كفرازة...لكن هناك مخاوف لدى كثيرين بشأنهم كقوة وحيدة في مواجهة أحزاب ضعيفة للغاية..كيف ننظر لهذا الأمر ولكم تجربة مع حكم إسلامي في السودان؟

=النظم الديكتاتورية الحاكمة في المنطقة العربية تتحدث عن مخاوف من الفرازة الإخوانية

والحقيقة أن استمرار هذه الأنظمة هو الذى يزيد قوة التيارات الإخوانية، لأن التيارات السياسية الأخرى يسهل ضربها، أما التيارات الدينية فإنها تستطيع أن تتخذ في المساجد وغيرها، لكن في رأيي أن الحركات الإسلامية نفسها نضجت، بمعنى أنها صارت تدرك أنه في عالم اليوم يجب أن تراعى الواقع، وأنتك لاتستطيع أن تلعب دورا سياسيا مالم تقبل المساواة في المواطنة

والديمقراطية والتعددية والوعي بالواقع، وفي رأبي أن حركات إسلامية كثيرة إستيقظت وتسعى للتغيير وأصبح لديها نوع من الإستنارة، كما حدث بالنسبة لحزب العدالة والتنمية في تركيا، وكذلك في ماليزيا، فهناك حركات إسلامية الآن في العالم أدركت أن هناك ظروفًا توجب التعامل مع الشعار الإسلامي بصورة تراعى الواقع، وأعتقد أن الإخوان المسلمين في مصر وتونس مع أن لديهم ميزة التفوق على باقي القوى السياسية الأخرى إلا أنهم يدركون أنه يوجد الآن مناخ جديد، وأنهم إذا أرادوا أن ينجحوا فلا بد من مراعاته، ولا بد أن ينجحوا في تجنب أخطاء الحركات الإسلامية في الجزائر والسودان وأفغانستان وباكستان.

{ هل سيطور الواقع الجديد الإخوان في مصر وغيرهم في الدول العربية؟

=مجرد أنهم سيتعاملون مع الواقع ويخرجون من الخنادق سيجدون أنفسهم بحاجة إلى إجتهدا للتعامل مع هذا الواقع، وليس عندي شك أن الإسلام اليوم في العالم كله يمثل القوة الثقافية الكبرى، حيث ينتشر في القارات كلها أكثر من أي دين آخر، مستفيدا من المناخ العالمي الذي يوفر حقوق الإنسان والحريات، وبفضل القوة الناعمة وليس القوة الخشنة، والإسلام استحوذ على رأس المال الإجتماعي في البلدان الإسلامية كذلك بفضل الخدمات والدعوة والقوة الناعمة وليس باستخدام العنف، وهذا يعني أن القوى الإسلامية مطالبة بأن تستمر في هذا الإتجاه، لأن المنطق يقول أن ماتكسب به تلعب به، فهي تكسب بهذا وتخسر بغيره من وسائل العنف، مثلما حدث في السودان وباكستان، وحيثما استخدمت السلطة الانقلاب العسكري أو القهر لصالح الإسلام أتى بنتائج عكسية، وكان من أسباب الإطاحة بالمشروع الإسلامي، بينما القوة الناعمة في كل الأحوال كانت سببا في الإنتصار والنجاح، ومثال ذلك حزب العدالة والتنمية الذي استخدم الوسائل الناعمة كالخدمات الإجتماعية وغيرها ليمهد لنفسه، ثم جعل التطبيق الإسلامي منطلقا من مفهوم المقاصدية وفقه الواقع ومراعاة الأولويات، ولذلك انطلقوا ينشرون الإسلام ويزاوجون بينه وبين المواطنة والديمقراطية، وسيظل أمام الحركات الإسلامية في المنطقة هذا النموذج الإسلامي الناجح، وتجارب أخرى فاشلة للتطبيق الإسلامي استخدمت الانقلاب والعصا الغليظة فدمرت أوطانها بإسم تطبيق الشريعة كما حدث عندنا في السودان، وبالتالي فإن هناك دروسا كافية يمكن أن يستفيدوا منها، ووارد أن تكون الحركة الإسلامية في مصر ملمة بكل هذا وحريصة على أمر الوحدة الوطنية والديمقراطية، وفي رأبي أن التطورات تفرض عليهم إجتهدا يساهم في تطمين الآخرين على أن الصوت الإسلامي ليس صوتا إنقساميا.

{ الثورة اندلعت في كل مكان بالعالم العربي تقريبا .. هل كان الجميع بانتظار الشرارة الأولى أم مالذي حدث بالضبط ؟

يجب أولا أن ندرك أن هناك تيارا ديمقراطيا عالميا، وهذا التيار عم غرب أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، ثم شمل بعد الحرب كثير من البلدان الفاشية ألمانيا وإيطاليا واليابان، وفي الموجة الثالثة لهذا التيار استقبلت بلدان أوروبا الجنوبية وأسبانيا والبرتغال ودول أمريكا اللاتينية ودول في أفريقيا موجات التحول الديمقراطي، ثم امتدت الموجة الرابعة له بعد سقوط حائط برلين وتحول دول شرق أوروبا التي كانت جزءا من الإمبراطورية السوفيتية إلى الديمقراطية، والآن تمتد الموجة الخامسة لهذا التيار إلى البلدان العربية التي كانت تعتبر مناطق العجز الديمقراطي، وتسمى دائما الإستثنائية العربية، وكانت تقف عقبة أمام أي نوع من التحول، وملة الإستبداد

واحدة فهذه الأنظمة العربية جميعا كانت تقوم على الحزب الحاكم المسيطر والأمن المتحكم في كل شيء والإعلام الكاذب والإقتصاد الموجه لمصلحة المحاسيب، والفساد الذى يجعل المال منحازا للسلطة، والسلطة بدورها منحازة للمال والتبعية الخارجية، وهو ما أثار ضدها تعطشا للحرية والعدالة وعددا كبيرا من العاطلين يبحثون عن العمل، حيث يبلغ عدد الشباب فى المنطقة

العربية أكثر من ٦٠% من عدد السكان، وآخرون غيرهم يبحثون عن الكرامة.
{ وهل عجل العامل الخارجى وتخلّى الغرب سريعا عن حلفائه إلى سقوط الأنظمة فى مصر وتونس؟

=أنا أعتقد أن الغرب كان قلقا جدا لعلاقته بالطغاة فى منطقتنا، وكان دائما فى الأوساط الغربية يناقشون ذلك، فهى علاقة أصبحت أشبه بعلاقة يحاولون التبرؤ منها.

{ لكنهم دعموا الأنظمة التى تحقق مصالحهم؟

يجب أن نضع فى الاعتبار أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة يتعاملون مع منطقتنا بموجب ٣ اعتبارات فقط، وليس مهم بالنسبة لهم من يسكنها، وأول هذه العوامل هو البترول، وهو بالنسبة لهم القيمة الأعلى، وثانيا أن هذه المنطقة يجب فى اعتقادهم أن تدجن حتى لاتزعج أمن إسرائيل، وثالثا أن هذه المنطقة يجب أن توظف لإدارة الحرب ضد الإرهاب، وهذه المفاهيم التى يعتمد عليها الغرب مذلة لأهل المنطقة ولا تجد إحتراما لديها، لكن الطغاة مستعدون للوفاء للغرب بها، لكن لاشك فى أن السياسة الغربية كانت تعلم تماما أن هذا الموقف غير عادل وغير مقبول لدى الشعوب، وأنه لا يستند كذلك لأى أساس أخلاقى، ولذلك عندما واجهوا تحديا سرعان ماتخلّى الغرب عن الطغاة، لأنهم يدركون تماما أنهم يفتقدون تعاطف شعوبنا، ويفتقدون كذلك الأساس الأخلاقى، لكن حجتهم كانت أنه طالما الشعوب راضية والأنظمة مستعدة لتلبية مطالبهم.

{ لماذا هذه الفرحة العارمة برأيك لدى قطاعات واسعة فى السودان بنجاح الثورة المصرية؟

نحن فى السودان نراهن على نجاح الثورة فى مصر لأن النظام السابق لعب دورا مهما فى تحطيم الديمقراطية فى السودان والتمكين للديكتاتورية فيه، ونحن نريد وضع ديمقراطيا فى مصر لأن هذا سيساعدنا نحن فيما نصبو إليه من ديمقراطية فى السودان ويعزز مواقفنا الراجية فى التحول الديمقراطى، وهذا الجنوب أمامه خياران، إما أن ينظر شمالا أو أن ينظر جنوبا، فإذا نظر جنوبا فإنه يمكن أن يتحالف مع قوى معادية، وإذا نظر شمالا يمكن أن تقوم بينه وبين شمال السودان توءمة ومصالح مشتركة، والتحالف بين مصر وشمال السودان يمكن أن يلعب دورا حاسما فى ذلك لأنه من الأشياء المهمة التى نريد أن يشعر بها الجنوب المستقل هو المصالح المشتركة التى يمكن أن يجدها فى التنمية والبنية التحتية وفى مسائل كثيرة جدا عبر علاقته مع الشمال، وهذا الأمر يمكن أن يحدث فيه نجاح كبير جدا إذا قامت بيننا وبين مصر الديمقراطية عملية وفاق أو إتفاق أو تكامل أو إخاء، ولنسمها ماشئنا، وهو مايمكننا من أن نشد الجنوب شمالا، ولكن لذلك شروط وهو أن يكون فى شمال السودان نفسه حكم ديمقراطى، يدرك الأخطاء التى أدت إلى الانفصال، ويعمل على تصحيحها، وأن يكون فى مصر أيضا حكم ديمقراطى، وأن يكون بين البلدين عمل مشترك.



المصدر: الاهرام

التاريخ : ١٧ يوليو ٢٠١١

سياسة عربية

بقلم: أمين محمد أمين

إنقاذ ماتبقي من السودان

إذا كانت الصورة العامة هي الفرحة بانفصال جنوب السودان عن شماله وإعلان الدولة المستقلة من الاستعمار الأجنبي، ولكن مستقلة ومحررة عن أهلها في الشمال إلا أن الفرحة الممزوجة بالحزن بإعلان الدولة الوليدة تدعونا إلى الإسراع بحل المشاكل العالقة بين دولتي السودان بالطرق السلمية ونزع القنابل الموقوتة القابلة للانفجار على الحدود التي لم تحدد بعد وحسم نقاط الخلاف حول مناطق الثروة النفطية التي تتمركز في الجنوب ويريد الشمال اقتسام عوائدها والمشاركة في سداد نصف ديونه ومابين جنوب كردفان وجبال النوبة وإبني لاتزال المواجهات المسلحة بين أبناء الشعب الواحد الذين نقاتلوا منذ بداية الاستقلال في عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠٠٥ في أطول حرب أهلية أدت مؤخرًا إلى ترسيخ الانفصال لدولة تفتقد الكثير والكثير من مقومات الحياة والدولة التي سارعت أمريكا والغرب وإسرائيل بتقديم الدعم لها في ظل الغياب العربي والإسلامي غير المبرر بعد أن كرست ودعمت القوي الخارجية فتنة الانفصال بين الشمال العربي المسلم والجنوب المسيحي الأفريقي وهي للأسف مفاهيم خاطئة لم تسارع على مدي سنوات الحكم الذاتي بإصلاحها بل وأدها.

المهم أن فرحة وحل إعلان دولة الجنوب لا بد ألا تنسينا دراسة الأسباب والمشاكل التي أدت إلى الانفصال فتجاهل بحثها وعلاجها يمكن أن تؤدي إلى توالي الانفصالات على ماتبقي من أراضي دولة السودان والتي تتطلب أولاً ترسيخ الهوية التي تعبر عن جميع أبناء السودان وإلغاء الثقافة الأحادية المفروضة على مناطق السودان الذي يضم قبائل وطوائف متعددة الديانات والأعراق والعادات والتقاليد، والتي أدت إلى تعدد حروب الخرطوم ضد أبنائها في الجنوب ودارفور وجنوب النيل الأزرق كردفان والشمال الأقصى، وهو ما أسفر عن انعدام المواطنة المتساوية بين جميع أبناء السودان بالإضافة إلى نقض عهود ومواثيق اتفاقات السلام، مما أدى إلى أن تكون خيارات الوحدة طاردة ومنفردة لجميع شعوب الهامش السوداني.

أمام هذا الواقع المؤلم لا بد لحكومة الإنقاذ بالخرطوم أن تسارع بالعمل على إنقاذ ماتبقي من السودان من خلال الحوار الوطني بين جميع القوي السياسية في جميع أنحاء ماتبقي من الوطن بعد ضياع ثلث مساحته في الجنوب والتركيز بالاستماع لصوت الشباب أصحاب المستقبل بالعمل الجاد والمخلص لنزع فتيل المواجهة وتغليب خيار الوحدة على الانفصال، والتي تبدأ بترسيخ معالم دولة الجنوب الوليد من خلال حسن الجوار بحل الخلافات القائمة، بدون ذلك سنفاجأ بعد فترة بالاحتفال العالمي بإعلان دولة دارفور ثم دولة جنوب كردفان.. وغيرهم.

المصدر: ميدل ايست أونلاين

التاريخ: ١٧ يوليو ٢٠١١

عملة جديدة في السودان مع استقلال الجنوب

البنك المركزي يعلن عن طرح جنيه سوداني جديد قريبا بعد الإعلان عن خطط لإصدار جنيه جنوب السودان.

ميدل ايست أونلاين



جنيهان مرتبطان منفصلان

الخرطوم - قال بنك السودان المركزي السبت انه سيبدأ طرح عملة جديدة هذا الشهر بعدما أعلن جنوب السودان أنه يعتزم إصدار عملة خاصة به.

وكان جنوب السودان الذي أعلن استقلاله في التاسع من يوليو/تموز بموجب اتفاق سلام وقع عام ٢٠٠٥ وأنهى عقوداً من الحرب الأهلية قد قال الاثنين انه سيبدأ طرح عملته الجديدة جنيه جنوب السودان في الأسبوع القادم وأنه سيربطها بالجنيه السوداني الحالي عند حد التعادل.

وقال محافظ بنك السودان المركزي محمد خير الزبير رداً على أسئلة الصحفيين ان العملة الجديدة ستطرح للتداول قبل نهاية الشهر الحالي.

وأضاف أن إحلال العملة قد يستغرق من شهرين إلى ثلاثة أشهر وأن للسودان خبرة جيدة في ذلك.

وقال ان العملة الجديدة هي اجراء احترازي بعد خطط جنوب السودان لاصدار عملة خاصة به.

ويرتاج سعر الجنيه السوداني في السوق السوداء في الخرطوم منذ أسابيع ويقول اقتصاديون ان تدفقات العملة الصعبة اللازمة لتمويل الواردات ستتراجع مع انخفاض إيرادات النفط.

وتستحوذ دولة جنوب السودان على حوالي ٧٥ بالمئة من انتاج السودان من النفط البالغ ٥٠٠ ألف برميل يومياً.

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط

التاريخ : ١٨ يوليو ٢٠١١

البشير لا يستبعد نشوب حرب جديدة مع جنوب السودان



عمر البشير

الخرطوم: حذر الرئيس السوداني عمر حسن البشير من فشل انفصال جنوب السودان ، مشيراً الى انه يخاطر بتفجير "قنابل موقوتة".

وأكد البشير في مقابلات مع وسائل إعلام صينية نشرت اليوم الاثنين بالتزامن مع بدء زيارته الرسمية للصين، التزامه بانفصال سلمي للجنوب غير أنه حذر في الوقت ذاته من أن الانفصال قد يفشل ، محذراً من أنه "لا يمكن استبعاد احتمال نشوب حرب مرة أخرى بين الجانبين".

ومن المتوقع أن يتطرق البشير لانفصال جنوب السودان الغني بالنفط في التاسع من يوليو/تموز المقبل خلال محادثاته مع الرئيس الصيني هو جين تاو المقررة في وقت لاحق من اليوم الاثنين.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" عن البشير قوله إنه "غير منزعج من ولاء الصين المزدوج" لشمال وجنوب السودان.

وقال "إن سياستنا وسياسة الصين هي أن كل دولة حرة في أن تتخذ من الإجراءات وتقيم من العلاقات ما يحفظ مصالحها وعلاقاتها".

ويتوقع محللون أن يستغل البشير زيارته إلى الصين، التي ستمستغرق أربعة أيام، لطمأنة المسؤولين الصينيين على أن استثماراتهم وحصصهم في مصادر الطاقة السودانية لن تتأثر بالانفصال بين الشمال والجنوب.



وأثنى الرئيس السوداني على العلاقات الصينية السودانية ووصفها بالنموذجية بالنسبة للبلدان النامية كما أشاد بدور الصين كمستثمر في مشروعات نفطية تجنبها شركات غربية لقيام حكوماتها بفرض عقوبات على الخرطوم.

وقال البشير إنه "عندما رفضت الشركات الأميركية العمل في مجال النفط وتم فرض قيود على عمل الشركات الغربية في السودان وجدنا في الصين الشريك الحقيقي".

ويذكر أن الصين هي المورد الرئيسي للسلاح للسودان، كما أنها مستثمر رئيسي في قطاع النفط السوداني.

وكانت جماعات حقوقية قد حثت بكين على اعتقال البشير خلال زيارته إليها تنفيذاً لمذكرة من المحكمة الجنائية الدولية على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور، لكن الصين تجاهلت هذه الدعوات بدعوى أنها ليست من الدول الموقعة على اتفاقية إنشاء المحكمة.



المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ١٨ يوليو ٢٠١١

التحالف الأميركي المعارض للبشير يدعو إلى إسقاطه

قال إن انفصال جنوب السودان خلق فرصة لبداية التغيير في الشمال

واشنطن: محمد علي صالح

دعا أمس جون برنדרغاست، مدير منظمة «ايناف» (كفاية) في واشنطن، وهي واحدة من منظمات ظلت تعادي الرئيس السوداني عمر البشير، المجتمع الدولي لإسقاط حكومة البشير. ونقلت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» قوله: «جاء وقت التحرك في اتجاه راديكالي.. المشكلة هي النظام في الخرطوم.. الولايات المتحدة اتخذت إجراءات في مصر، وفي ليبيا، والآن في سوريا.. يجب أن تكون الخرطوم هي الهدف التالي».

وكان التحالف الذي يضم منظمات أخرى، منها إنقاذ دارفور، والخدمات اليهودية العالمية، أصدر بياناً في الأسبوع الماضي عنوانه: «إعادة التفكير في السودان بعد انفصال الجنوب» جاء فيه: «يجب أن يعلن المجتمع الدولي استراتيجية تعترف بأن عدم الاستقرار في شمال السودان سببه الأساسي هو سياسات حكومة الخرطوم التعسفية. إذا لم ينظر المجتمع الدولي إلى الشمال نظرة شاملة، لن يكون في الإمكان تحقيق سلام دائم».

وأضاف البيان: «انفصال جنوب السودان خلق فرصة لبداية التغيير في الشمال. الجمع بين ضغوط اقتصادية وسياسية يخلق فرصة لإعادة التشكيل السياسي في السودان. ويمكن أن يجبر حزب المؤتمر الوطني الحاكم لإعادة التفكير في استراتيجيته».



وقالت مصادر إخبارية أميركية إن خطة تحالف اللوبيات الأميركية المعادية للبشير لا تجد تأييدا وسط بعض المسؤولين الأميركيين. وإن السيناتور جون كيري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وبرنستون ليمن، مبعوث الرئيس باراك أوباما إلى السودان، يفضلان الاعتماد على البشير لتحقيق إصلاحات في الشمال، ولحل مشكلة دارفور.

وكان ليمن قال أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ إن حكومة البشير «لها شكوى مشروعة» حول الجماعات المتمردة في دارفور التي رفضت إجراء محادثات سلام. وأضاف ليمن: «لا يمكنك أن تتوقع من الحكومة الجلوس حول طاولة للحديث عن مطالب المتمردين بالإطاحة بها».



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٨ يوليو ٢٠١١

الصادق المهدي لـ «الشرق الأوسط»: لست بريئاً من الفشل الذي أدى إلى الانفصال

رئيس حزب الأمة القومي يحذر من حرب يقودها عنصريو الشمال ضد الجنوب

فايز الشيخ

اتهم رئيس الوزراء السوداني السابق ورئيس حزب الأمة القومي الصادق المهدي عناصر في الخرطوم بالتخطيط للحرب مع دولة الجنوب الجديدة، وذلك بالتأسيس لها عبر اللغة العنصرية الطاردة، والتعامل السيئ مع الجنوبيين في الشمال والتهديد بطردهم ونزع جنسياتهم التي اكتسبوها بالميلاد.

وحذر المهدي في حوار مع «الشرق الأوسط» خلال زيارته لعاصمة الجنوب جوبا ومشاركته في احتفالات استقلال السودان الجنوبي من انتقال تجربة الجنوب إلى النيل الأزرق وجنوب كردفان، وأقر المهدي بعدم براءته في فشل إدارة التنوع في السودان وهو ما أفضى إلى استقلال الجنوب لكنه برر لذلك بقوله «علينا أن ندرك الفرق بين من قصد الحق وأخطأه وبين من قصد الباطل وأصابه»، وفسر بطء اتخاذ مواقف من حكومته تجاه سلام الجنوب في ثمانينات القرن الماضي بطبيعة الحكومة الديمقراطية وتشكيلتها الائتلافية، فيما حمل الحكومة الحالية المسؤولية الكبيرة متهما إياها بالتأمر على السلام والتخطيط للانقلاب العسكري الذي أطاح بالديمقراطية. وفي ما يلي نص الحوار:

* حين أتيت إلى جوبا للمشاركة في احتفالات استقلال الجنوب قلت إنك تشعر بمشاعر متناقضة تجاه مناسبة استقلال الجنوب لماذا التناقض؟

- أنا مسرور بزيارة جوبا لأهمية التواصل، ولكنني حزين لأنني أشعر أن هناك فرصة ضاعت على السودان هي فرصة النجاح في إدارة التنوع ضمن الوحدة، فهناك بلدان كانت أسوأ حالا من السودان من حيث دموية الصراع والتفرقة العنصرية كالولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ولكنها نجحت أخيراً في الحفاظ على الوحدة، ولكن بدلاً من الحصرة على ما فات علينا الاستعداد لما هو آت، وفي العالم كثير من النماذج لدول ذات سيادة وتفصل بينها فواصل دستورية ولكنها في ذات الوقت منتظمة في اتحادات كالاتحاد الأوروبي مثلاً، فعلينا أن نعمل على استمرار التواصل المجتمعي والثقافي، والتعاون الاقتصادي بما يحقق المصلحة المشتركة رغم الانفصال السياسي.

* كيف تفسر إذن تصويت الجنوبيين للانفصال وإعلان الاستقلال؟

- إننا نفسر كلا من تقرير المصير والتصويت للانفصال كرد فعل لسياسات غير مقبولة، بدلا من كونهما رغبة أصيلة في تجنب العلاقات مع الشمال، ويمكن لبلدنا أن يدخل في علاقة سلبية قصيرة النظر، من شأنها أن تعرقل التنمية وتضيق على السلام، أو في المقابل الانخراط في علاقة كسبية للطرفين تبني السلام وتعزز التنمية.

* الانفصال هو دليل فشل.. من المسؤول عن هذا الفشل؟

- هناك تباين طبيعي في السودان، ودولة الاحتلال غرست بذرة التفرقة، وفي عهد الاستقلال؛ النظم الديمقراطية لم تع بالقدر الكافي أن الديمقراطية تحتاج إلى التوازن ومن دونه لا يمكن أن تستمر، ولكن فترة الحكم الديمقراطي مقارنة بالحكم العسكري الديكتاتوري كانت قصيرة، وبالتالي فإن النظم الديكتاتورية تتحمل نصيب الأسد من المسؤولية عن الفشل، ابتداء من عبود الذي حل البرلمان والأحزاب وفرض سياسة ثقاف قسري أدى إلى الحرب الأهلية الأولى، ثم جاء نميري وطبق قوانين سبتمبر (أيلول) التي سماها بالشرعية وهي لم تكن كذلك وقد تسببت في استقطاب حاد، ثم جاء نظام الإنقاذ الذي بلغ القمة في تصعيد الحرب الأهلية، تفاوضنا مع الحركة الشعبية حول السلام في فترة الديمقراطية الثالثة دون أن يرد في تفاوضنا حديث عن تقرير المصير أو التدخل الأجنبي. كانت المفاوضات سودانية - سودانية وتدور حول النصيب العادل في السلطة والثروة، وإلغاء الاتفاقيات التي تمس السيادة، واستثناء الجنوب من الأحكام الإسلامية، فجاء انقلاب الإنقاذ وقطع طريق التفاوض، ورفع شعارات ثقاف قسرية، وتوجهات إسلامية عروبية جسدها المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي.

هذا التوجه جعل كل القوى السياسية الجنوبية تجمع على المطالبة بحق تقرير المصير في إعلان واشنطن عام ١٩٩٣، فكانت هذه محطة فارقة، بعد ذلك وقعت اتفاقية السلام التي نصت على حق تقرير المصير كما نصت على جاذبية الوحدة ولكن بروتوكولات الاتفاقية ولا سيما بروتوكول مشاكوس الذي قسم البلاد على أساس ديني، وبروتوكول تقسيم الثروة الذي حدد للجنوب نسبة ٥٠ في المائة من بترولها مما جعله يتطلع للانفصال حتى ينال بترولها كاملا، وكان الصحيح أن تخصص له نسبة من كامل الثروة القومية حسب عدد السكان، هذه العوامل وغيرها جعلت الانفصال هو

الجاذب! التوجه الحضاري خلق حالة إقصائية خطيرة جدا، وفكرة السودان الجديد اتخذت الشكل المضاد فدخلنا في مساجلة بين أيديولوجيتين متناقضتين وكانت النتيجة صفرية فيما يخص التعاون بينهما، والموقف الدولي من الصراع لم يكن متوازنا بل كان انتقائيا، الإخوة في الجنوب يؤخذ عليهم الاستعجال في اللجوء للعنف والاستعانة بالأطراف الخارجية، ولكن مهما كان تقصير النخب الخارجية، ومهما كانت المآخذ على الإخوة الجنوبيين فإن مسؤولية الانفصال التاريخية يجب أن يتحملها في المقام الأول انقلاب الثلاثين من يونيو (حزيران).

* كثير من المراقبين ينظرون إلى انفصال الجنوب كمحصلة فشل امتد لأكثر من ٥٠ عاما فهل حزب الأمة بريء من هذا الفشل؟

- لا ليس بريئا، ولكن علينا أن ندرك الفرق بين من قصد الحق وأخطأه وبين من قصد الباطل وأصابه، فنحن أول من أشار إلى أن قضية جنوب السودان ثقافية وليست أمنية وقد أشرت إلى ذلك في كتابي «مسألة جنوب السودان» وكان ذلك عام ١٩٦٤، لقد سعينا للحلول السلمية منذ الستينات وقد كنا قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى الحل عبر مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الـ١٢ ولكن انقلاب نميري أطاح بهذا المشروع، واتفاقية أديس أبابا بنيت على تحضيرات المائدة المستديرة ولجنة الـ١٢، وانقلاب الثلاثين من يونيو جاء بهدف إجهاد عملية السلام وعرقلة المؤتمر الدستوري الذي كان مقررا له ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٩، كل مجهوداتنا من أجل السلام في الستينات والثمانينات لو نضجت لبلغت الهدف ولكن دبرت مؤامرات أطاحت بعملية السلام، وكنا نحن في مقدمة ضحايا الأنظمة الديكتاتورية، إننا نحتاج لإزالة الغبش، ولذلك أنا أطالب بإجراء تحقيق يبدأ من عام ١٩٥٦ لتحديد المسؤوليات.

* هناك اتهام لكم بالتردد، وأن هذا التردد هو الذي جعلكم تفشلون في اغتنام فرص تحقيق السلام في الديمقراطية الأخيرة ممثلة في اتفاق كوكادام واتفاق الميرغني قرنق؟

- هذا الاتهام غير صحيح، بالنسبة لاتفاق كوكادام فقد كان حزب الأمة هو الحزب الوحيد الذي شارك فيه إضافة إلى أحزاب صغيرة، عندما التقيت الدكتور جون قرنق عام ١٩٨٦ قلت له أنا لست قائدا ديكتاتوريا بل قائد في إطار تحالف، ولذلك أحتاج إلى زمن لإقناع أطراف التحالف، وقد وقع الحزب الاتحادي الديمقراطي اتفاقا مع الجبهة الإسلامية القومية على معارضة اتفاق كوكادام،

للأسف لم نمنح الزمن الكافي ولم تكن لدينا في البرلمان الأصوات الكافية لإجازة الاتفاق، أما اتفاق الميرغني - قرنق فقد عملنا كل ما يمكن عمله لإنجاحه، وقد كانت الجبهة الإسلامية في ذلك الوقت تقود خطأ متشدداً ضد السلام وقادت حملة تعبئة قوية ضد الاتفاق في البرلمان وفي الشارع، فانتدبت السيد علي حسن تاج الدين ليلتقي السيد محمد عثمان الميرغني ويبلغه بموافقتي على الاتفاق، ويخبره أن هناك مشاكل في الحزب وفي البرلمان نحتاج لبعض الوقت لحلها، المسألة ليست تردداً، بل إن طبيعة النظام الديمقراطي تقتضي التشاور والإقناع قبل اتخاذ القرار وإلا فسوف يصوت النواب ضده، وأخيراً اتفقنا على اجتماع القصر الذي رتبته السيد أحمد الميرغني وبالفعل اجتمعت مع الدكتور الترابي والميرغني وفي ذلك الاجتماع دللنا كل الصعوبات، وبالفعل صدر إعلان القصر الذي بارك اتفاق الميرغني - قرنق، وعلى أساس هذا الاتفاق اتصلنا بالحركة الشعبية واتفقنا على وقف إطلاق النار وقد كان سارياً، واتفقنا على عقد المؤتمر القومي الدستوري في ١٨ - ٩ - ١٩٨٩ م، ولكن انقلاب الجبهة الإسلامية التي كانت تدبر مؤامرة وراء الكواليس أطاحت بهذا الاتفاق.

* في التاسع من يوليو (تموز) الحالي تم إنزال علم السودان الواحد وارتفع علم جمهورية جنوب السودان، ما هو شعورك تجاه هذا الحدث كرئيس حزب كبير وكرئيس وزراء سابق وكمواطن سوداني؟

- لقد سبق أن قلت إن القضية في السودان لم تعد الاختيار بين الوحدة والانفصال، بل الاختيار بين الحرب والسلام، وذلك بسبب الظروف التي خلقها المؤتمر الوطني، الانفصال يعني تعريفاً جديداً للعلاقة بين الشمال والجنوب، أما الحرب فتعني نهاية هذه العلاقة، يجب أن نسعى إلى اتفاق على علاقة توأمة بين الدولتين، في ظل الظروف الحالية يمكن أن تكون المرحلة المقبلة مرحلة استقطاب حاد بين الدولتين، حيث تسعى الدولة الشمالية لتقويض الدولة الجنوبية وتسعى الدولة الجنوبية لتقويض الدولة الشمالية، ولتجاوز هذا الاستقطاب يجب أن تتم هندسة إيجابية لكل من العلاقات الشمالية - الشمالية والعلاقات الجنوبية - الجنوبية ومن ثم الخروج باتفاقية توأمة بين الدولتين، لأن تعزيز كل منهما للمشاكل داخل الدولة الأخرى يمكن أن يقود إلى الحرب وهذه المرة ستكون حرباً قارية.

* قدمت رسالة إلى الجنوبيين، كما التقيت بالرئيس سلفا كير ميارديت، ما هي رؤيتكم لتحويل استقلال الجنوب، إلى منفعة، وتأكيد استمرار التواصل مع الشمال بلا عداوات؟

- نتطلع إلى أن يتمتع مواطنو الدولتين بالحرية الأربع. وأن تدار منطقة أبيي من قبل سكانها بشكل مشترك في إطار صيغة وطنية، إلى أن تسمح الظروف بإجراء استفتاء حر ونزيه. كما نرى أن شعبي جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق لهما حقوق لا مركزية محددة، ويكون لهم حقهم الديمقراطي في المشاركة في السلطة المركزية، ويتم استيعاب قواتهما المسلحة في القوات النظامية في البلاد من خلال اتفاق طوعي. ونقترح بأن تؤسس شركة قابضة للنفط مشتركة بين البلدين وذلك لإدارة استغلال، وتكرير، ونقل، والتغيب عن النفط. يتم تحديد حصة الدولتين في الشركة من مواردهما النفطية وأصول البنية التحتية خاصتهما. وتكون صناعة النفط محمية من أية خلافات سياسية. وكذلك ضمان حرية التجارة بين البلدين وتأكيد عدم التدخل فيها، وضمان وحماية وصول القبائل للمراعي التقليدية وتفويض القضايا العالقة بين البلدين وخصوصا القضايا الحدودية للجنة حكماء تعطي وقتا كافيا للحل.

وخلاصة الدعوة هي توأمة بين الشمال والجنوب لتفادي الاستقطاب والاحتراب وتحقيق السلام.

* هل تتوقع حربا؟

- هناك قضايا موضوعية إذا عولجت فلن تكون هناك حرب، ولكن هناك عناصر في الشمال تريد الحرب مع الجنوب وتؤسس لها عبر اللغة العنصرية الطاردة، والتعامل السيئ مع الجنوبيين في الشمال والتهديد بطردهم ونزع جنسياتهم التي اكتسبوها بالميلاد ولا يجوز نزعها منهم، وقد أثينا إلى هنا لنقول لأهلنا في الجنوب إن لغة الطغاة والظلمة لا تمثل الشمال، وإن هناك قوى سياسية ذات قاعدة شعبية كبيرة تريد علاقة مع الجنوب قائمة على المودة والإخاء والتعاون.

* هل الشمال بوضعه الحالي يمكن أن يتعاون مع الجنوب؟

- هناك تيار في الشمال لا يريد التعاون مع الجنوب بل يحضر لشن الحرب على الجنوب وهؤلاء سوف يشعلون حربا داخل الشمال.

* هل تتوقع انتقال سيناريو الحرب إلى النيل الأزرق؟

- نعم، مع استمرار اللغة الحالية حتماً سيحدث ذلك، فلا بد من سياسات جديدة ودستور جديد لسودان عريض لنحول دون ذلك.

* هل تتوقع تقرير مصير آخر؟

- هذه العبارة دخلت اللغة السياسية المعاصرة وأصبحت جزءاً من المعجم السياسي في أفريقيا، حيث سقطت فكرة تقديس الحدود التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية ثم الاتحاد الأفريقي بسابقة انفصال الجنوب، وبدلاً من التحسر على ذلك يجب العمل على إزالة الأسباب التي تحول دون الوحدة.

* ذكرت أن هناك تياراً يسعى للحرب كيف يمكن مواجهة هذا التيار؟

- هذا النظام يجب أن يغير من سياساته، وإذا لم يتغير فسوف يتم تغييره، وسائل وآليات ذلك هي التحدي أمام الحركة السياسية السودانية.

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ: ١٨ يوليو ٢٠١١

تساؤلات حول مصير دستور السودان



الفصل الجنوب أثر تساؤلات حول مستقبل نصوص الدستور التي خصصت لاتفاق السلام الشامل (فرنسية-ترتيب)

عماد عبد الهادي-الخرطوم

يحثل السؤال عن دستور البلاد الجديد مقدمة الأولويات بالشارع السياسي السوداني، بعد أن انتهت صلاحية بعض مواد الدستور الحالي بالفصل الجنوب، حيث ذهب الغرض الذي وضعت من أجله وهو حماية اتفاقية السلام الشامل بين حكومة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفيما لم يعرف بعد ما إذا كانت القوى السياسية السودانية ستقر استمرارية الدستور الحالي أم لا، يرى قانونيون أن المرحلة المقبلة بحاجة إلى استقرار يمهّد الطريق لكل الإجراءات والسياسات.

لكنهم استبعدوا في الوقت نفسه اتفاقاً بين القوى السياسية المختلفة لعدم رغبة كافة الأطراف لحسم كافة التساؤلات الممكن منها وغير الممكن، متوقعين معاناة كبيرة بسبب خلافات ذات القوى.

صلاحية منتهية

رئيس المجلس الوطني السابق محمد الأمين خليفة اعتبر أن دولة السودان ظلت تدار عبر دستور انتقالي وبالفصل

الجنوب فقد الدستور شرعيته بالكامل ولم يعد هناك دستور بالبلاد، مشيراً إلى أن صياغة دستور جديد "هي مسؤولية شعبية لا يتحكم بها المؤتمر الوطني.

وطالب بانتخابات حرة وعاجلة لانتخاب برلمان بقر ويجيز دستورا يستقنى عليه الشعب السوداني، مؤكدا أن البرلمان الحالي هو برلمان انتقالي بحاجة إلى تجديد الإرادة الشعبية حوله.

وقال للجزيرة نت إن أي دستور يضعه الحزب الحاكم الحالي "سيكون عرضة للمعارضة والاستبعاد مع أي تغيير قادم لأنه يفتقر للشرعية الشعبية الحقيقية"، داعيا إلى التوافق القومي حول ذلك الهدف.

أما الأستاذ بمركز التنوير المعرفي فأنز عمر جامع فأشار إلى اختلاف مرحلة ما بعد الانفصال عن سابقتها في كل المعادلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مشيرا إلى وجود تحول يقتضي استجابة دستورية عاجلة.

تعديلات جوهرية

واعتبر في حديثه للجزيرة نت أن التعديلات المطلوبة تعديلات جوهرية ترقى لمستوى تغيير ما لحق ببنية الدولة "بما فيها هيكلية المؤسسات العامة"، متوقعا أن يطال التغيير الجديد شكل الحكم الفيدرالي وصلاحيات الولاية وما إذا كانت ستظل الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع أم لا.

وقال إن الحزب الحاكم قاد حملة لاستطلاع الرأي حول الدستور الجديد "فنشأ حوار دستوري واسع بينه وبين القوى السياسية ما أوجد حصيلة واسعة للاعتماد عليها في صياغة دستور حقيقي ودائم للبلاد".

بدوره، تساءل رئيس المركز السوداني لدراسات حقوق الإنسان المقارنة محمود شعراي عن استعداد الحزب الحاكم لصياغة دستور جديد "خاصة أن نافذين في الحزب يرون إسقاط بعض المواد الخاصة باتفاقية نيافاشا والإبقاء على الدستور بشكله الحالي".

ورأى أن هناك عدم وضوح بموقف المؤتمر الوطني "كما أن القوى السياسية نفسها تتفقد لوضوح الرؤية التي تمكنها من مقارعة حجج الوطني"، مشيرا إلى وجود صراع أيديولوجي حقيقي بين الإسلاميين والعلمانيين "مما يتطلب دستورا يجيب على كافة التساؤلات والاحتياجات".

واعتبر أن البديل الدستوري المطلوب "يجب أن يكون مراعيًا لحقوق كافة المواطنين وتجاوز الصراع الأيديولوجي بغض النظر عن الدين والثقافة"، مناديا بإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني للعب دور أكبر في صياغة الدستور.



المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٨ يوليو ٢٠١١

موسم هجرة الجنوب.. عن الشمال!

عطاء الله مهاجراني

بعد ٩٦ عاما من التخطيط، نجح جنوب السودان أخيرا في الانفصال عن باقي البلاد. وجاء انقسام السودان نتاجا لأسباب تضرب بجذور عميقة في تاريخ معقد.

ومن المستحيل وصف السودان دون ذكر الطيب صالح. ومن العسير للغاية التعرف على الاستعمار، خاصة بوجهيه الاجتماعي والثقافي، من دون قراءة روايته «موسم الهجرة إلى الشمال». على سبيل المثال، يقول الطيب صالح: «حين جيء لكشنر بمحمود ولد أحمد، وهو يرسف في الأغلال بعد أن هزمه في موقعة أتبرا قال له: (لماذا جئت بلدي تخرب وتتهب؟) الدخيل هو الذي قال ذلك لصاحب الأرض، وصاحب الأرض طأطأ رأسه ولم يقل شيئا، البواخر نحرت أرض النيل أول مرة تحمل المدافع لا الخبز، وسكك الحديد أنشئت أصلا لنقل الجنود، وقد أنشأوا المدارس ليعلمونا كيف نقول نعم!».«

وتعود فكرة تقسيم السودان إلى هذه الحقبة، وكان العقل المدبر وراءها بريطانيا العظمى!

هذا المشروع البريطاني القديم منذ الاحتلال لمصر والسودان، وفي عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا منطقة الجنوب السوداني منطقة مقفولة، وأنشأت الحاميات تحت إشراف ضباط بريطانيين لتأديب القبائل الجنوبية المناوئة للمستعمر، واستخدمت القوة أحيانا.. وإثارة الفتنة تارة أخرى بين القبائل لشغل الجنوبيين، وبدأت حملات التصدير والبعثات التبشيرية التي انتشرت. وفي عام ١٩١٨ أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية، والوظائف للجنوبيين وطرد الموظفين الشماليين.. واستبدلت العطلة الرسمية بالأحد بدلا من الجمعة.. ثم عام ١٩٢٢ صدر قانون الجوازات والهجرة ليزيد الخناق.. وفي عام ١٩٢٥ صدر قانون يمنع التجارة في الجنوب لغير الجنوبيين.. ثم توالى الأحداث حتى عام ١٩٥٦، وبعد استقلال السودان نشبت الحرب الأهلية السودانية الأولى التي بدأت بتمرد «الأيديا» عام ١٩٥٥.

الآن، نواجه دولة جديدة، ويعني ذلك أن جزءا من السودان التاريخي، وجزءا من البلاد، وجزءا من الأمة هاجروا إلى الجنوب! في عصر الوحدة، ومع ظهور كيانات مثل الاتحاد الأوروبي وغيره، تتفتت الدول الإسلامية. في البداية، جرى تقسيم العراق. عندما بدأ الحاكم الأميركي للعراق الحديث

عن الشيعة والسنة والأكراد بالعراق، بدا واضحا أن هناك خطة لتقسيم البلاد. وكما نعلم، فإن كردستان الآن تعد أشبه بدولة مستقلة داخل العراق!

على سبيل المثال، عند إمعان النظر في رسالة بارزاني لحكومة السودان الجنوبي الجديد، يمكننا رصد رسالة أخرى بين السطور، حيث قال: «بكثير من السعادة استقبلنا الإعلان، بعد صراع دام خمسة عقود لشعب الجنوب»، مبدئا استعداد إقليم كردستان لـ «تقديم كل أنواع المساعدة الممكنة». وأضاف أن «تجربتكم تجربة حية، أثبتت أن كل شعب له إرادة الاستقلال يجب أن يصل إلى أهدافه يوما ما، وإنني أنظر بعين من الاحترام إلى نضالكم وشعب جنوب السودان، في الوقت ذاته أنظر بإعجاب إلى جراءة قيادة جمهورية السودان في احترام قرار شعبيكم في الاستفتاء الذي صوت له أكثر من ٩٨ في المائة من الجنوبيين للاستقلال، لذلك أتمنى من كل الأماكن الأخرى أن تتعامل بهذه الروح العالية مع إرادة أي شعب كان، يتمنى الاستقلال».

على الجانب الآخر، قال ديفيد دينج أثوربي، وزير مالية السودان الجنوبي، إن بلاده ستلقي أول شحنة من «جنيه» السودان الجنوبي من مطبعة في بريطانيا غدا. وأضاف: «وبحلول الثامن عشر ستكون حكومة السودان الجنوبي قد أتمت مهمتها، وبعد ذلك تبدأ مهمة البنك المركزي بالجنوب في إصدار العملة»، وأضاف: «واعتبارا من ذلك اليوم واعتمادا على التوزيع سيجري طرح النقود».

ويثير هذا تساؤلا مهما: هل سنبرم اتفاقية سايكس - بيكو سرا؟

عقد اتفاق سايكس - بيكو عام ١٩١٦، وكان اتفاقا سريا بين حكومتي المملكة المتحدة وفرنسا بموافقة روسيا الإمبريالية. وحددت الاتفاقية نطاقات النفوذ والسيطرة لكل منهما في غرب آسيا في أعقاب الانهيار المتوقع للإمبراطورية العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وقسمت هذه الاتفاقية فعليا الأقاليم العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية خارج شبه الجزيرة العربية إلى مناطق للسيطرة أو النفوذ البريطاني والفرنسي في المستقبل.

وبدأت خطة تقسيم السودان قبل سايكس - بيكو، حيث اندلعت حرب أهلية هناك بين عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٥، وهي حرب كانت نتاجا للاتفاقية سالفة الذكر. وطال أمد الحرب بسبب السياسة الخاطئة

للجنرال عمر البشير. ولم يكن السودان وحده، فقد كان صدام حسين السبب الرئيسي وراء احتلال العراق، وانفصال كردستان. عندما نقرأ بين سطور رسالة بارزاني ما يتعلق بتقسيم السودان، ندرك أننا في المستقبل سنشهد دولة جديدة في منطقتنا، حيث ستصبح كردستان دولة، وليس إقليمًا.

وكان انفصال غزة عن الضفة الغربية فصلاً آخر في هذا المخطط. وبطبيعة الحال كان الوضع مع غزة مختلفاً، فمثلما يقول الأميركيون، كان نتاج «نيران صديقة».

هناك العديد من الأمثلة التي تكشف عن حقيقة أن أميركا وإسرائيل كانتا معترضتين على وحدة فتح وحماس. مثلاً، أدلى نتنياهو منذ فترة بكلمة أمام الكونغرس قال خلالها: «إسرائيل اليوم على استعداد للجلوس والتفاوض بشأن السلام مع السلطة الفلسطينية. أعتقد أن بإمكانني صياغة مستقبل رائع للسلام من أجل أطفالنا. لكن إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية مدعومة بنسخة فلسطينية من القاعدة».

من الواضح أن استراتيجية أميركا وإسرائيل والغرب هي تقسيم الدول المسلمة.

عندما تعرض العراق للاحتلال، ناقش الحاكم الأميركي بالعراق بول بريمر أوضاع ثلاث مجموعات في العراق: الشيعة والسنة والأكراد. في السودان، اتبعوا خطة على امتداد قرن كامل خطوة بخطوة عبر إشعال حرب أهلية، ونجحوا في نهاية الأمر في تقسيم السودان. وللأسف، لن تكون هذه التقسيمات نهاية الأزمة، وإنما مجرد بداية لحروب جديدة.

وللأسف، في ظل الظروف الراهنة العسيرة للغاية داخل الدول المسلمة، وفي ظل الأحداث الجارية في ليبيا واليمن وسوريا والبحرين والعراق وأفغانستان وباكستان والسودان، لدينا عنصران كبيران غائبان عن الساحة: منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية. في المقابل، نواجه دوما خططا ومحاولات لإيجاد وخلق انقسامات بين الدول الإسلامية من أطراف تبذل أقصى جهدها من أجل ذلك. وتركز هذه القوى الآن أكثر من أي وقت مضى على التقسيمات بين العرب وغير العرب، السنة والشيعة، الراديكالي والعصري، ويتبعون في ذلك مبدأ فريدا من نوعه: فرق تسد.

وترى هذه القوى ضرورة تقسيم الدول الإسلامية سعيا لخلق دويلات صغيرة منها بحيث تصبح إسرائيل مركز الشرق الأوسط. وبسبب ذلك نشهد ازديادا غير مسبوق في أعداد الندوات التي تتناول قضايا المجموعات الدينية والعرقية داخل الدول الإسلامية. ويعد السودان مثالا جليا على هذه الأزمة التي نمر بها. في النهاية، تعرضت البلاد للتقسيم. ورغم أنني لا أحبذ نظرية المؤامرة، لكن من الواضح أننا نائمون، وآخرون يضعون خططاً لبلادنا. وهنا أتذكر قصيدة مشهورة للغاية للشاعر إقبال لاهوري يقول فيها ما معناه: أيها النائم فق من غفوتك! لقد أثقلت في نومك! أثقلت كثيرا!

المصدر: شبكة الاخبار العربية محيط
التاريخ: ١٨ يوليو ٢٠١١

سلفاكير يطلق عملة البلاد ويطالب المسنولين بإعادة أموالهم من الخارج



سلفاكير ميارديت رئيس جنوب السودان

جوبا: أطلق رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت، اليوم الاثنين، العملة الرسمية للجنوب وهي «جنيه جنوب السودان» وأمر المسنولين بإعادة أموالهم إلى البلاد لدعم اقتصادها.

وقال كير أثناء حفل لإطلاق العملة الجديدة في المصرف المركزي في جنوب السودان أمام وزراء ومسنولين كبار في الحكومة: "أود أن انصحكم جميعا بكل صدق أولئك من بينكم الذين يضعون أموالا في الخارج بإعادة أموالكم إلى هذا المصرف".

وشدد القول: "أعلم أن هناك أناسا يملكون أموالا طائلة في حسابات خارج البلاد، أعيدوا هذا المال إلى البلاد"، قبل أن يصرف هو نفسه كمية قليلة من المال إلى الجنيه الجديد التي حدد سعره مساويا للجنيه السوداني.

وفي إبريل/ نيسان حذرت مجموعة الأزمات الدولية قبل ثلاثة أشهر من استقلال جنوب السودان رسميا من مخاطر اختلاس عائدات الدولة على مستوى كبير لغايات الإثراء الشخصي لأفراد في الحكم.

وتحمل الأوراق النقدية الجديدة صورة لجون قرنق الزعيم التاريخي للمتمردين الجنوبيين الذي توفي بعد بضعة أشهر من اتفاقات السلام المبرمة في 2005 والتي وضعت حدا لعقود من الحرب بين المتمردين الجنوبيين والحكومات المتعاقبة في الخرطوم.

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ١٨ يوليو ٢٠١١

سلفيو السودان: الانفصال لا يجلب السلام



محمد بن عبد الكريم رئيس لجنة الحسبة بالرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان (الجزيرة نت)

ياسر باعامر - جدة

رغم المحاولات السياسية والإعلامية التي قامت بها الحكومة السودانية لتوضيح موقفها من "انفصال الجنوب" وتكوين دولته الجديدة في التاسع من يوليو/تموز الجاري لنتيبت دعائم السلام، فإن القيادي السلفي البارز الدكتور محمد بن عبد الكريم الشيخ - وهو رئيس قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الخرطوم ورئيس لجنة الحسبة في الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان - أكد في حوار خاص بالجزيرة نت أن التسويق لن يجلب السلام بعد عقود من الحرب الطويلة وأن البلاد لن تكون من الدولة الجديدة خاصة أن الحركة الشعبية قامت على أيديولوجيا التحرر الأفريقي من "هيمنة الثقافة العربية والإسلامية"، منوها بعلاقات الجنوب بالولايات المتحدة وإسرائيل.

كيف تنتظر إلى تسويق حكومة الخرطوم لقرار الانفصال على أنه أمر حتمي لإحلال السلام مع جارتها الجنوبية؟

أعتقد أن الحكومة أحسنت الظن في الوعود التي أعطيت لها بشأن انفراج العلاقة مع أميركا والغرب وأنهم سيدعمون الوحدة بين الشمال والجنوب في حال المضي في الاتفاقية، وهكذا وجدت الحكومة أنها ملزمة بالمضي فيما صادق عليه المجتمع الدولي خشية أن يكلفها التراجع ما لا طاقة لها به، مع أن معطيات واقع الحركة الشعبية قبل الانفصال يشير إلى أن العداء لن يتوقف بل سيزداد ضراوة بعد تحول

الحركة إلى دولة ذات سيادة لها أخلاقتها وعلاقاتها الوطيدة بأميركا وإسرائيل.

وما رؤيتك للأفق السياسي بعد تكوين دولة جديدة في الجنوب؟

التحرر الأفريقي في
مخيلتهم تظهر
تاريخيا في عمليات
ممارسة الرق الذي
كان يستهدف القبائل
الزنجية غير العربية
باعتبارهم السكان
الأصليين بينما
الأخرون وافدون
مستغلون

ليس هناك ما يشير فعلا إلى أننا سنكون في مأمن من كيد أعدائنا بعد قيام الدولة الجديدة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن الحركة الشعبية قامت على أيديولوجيا التحرر الأفريقي من هيمنة الثقافة العربية والإسلامية، وهذا التحرر الأفريقي في مخيلتهم تظهر تاريخيا في عمليات ممارسة الرق الذي كان يستهدف القبائل الزنجية غير العربية باعتبارهم السكان الأصليين بينما الآخرون وافدون مستغلون.

محمد بن عبد الكريم
الشيخ

وخذ على سبيل المثال تصريح نائب رئيس الحركة الشعبية ووالي ولاية النيل الأزرق مالك عقار الذي يقول "إن السودان يمضي في اتجاه التمزق من أطرافه"، كما أكد اتجاه فصل النيل الأزرق وإحاقه بإثيوبيا مع إلحاق الشرق بإريتريا وضم دارفور إلى تشاد بينما يصبح أبناء كردفان العبيد الجدد للاستعمار، لذلك دعاهم للتمسك بالحركة الشعبية بعد الانفصال بوصفهم غير مرتبطين بالعرب وأنهم أقرب إلى إثيوبيا.

وهل تعتقد أن قرار الانفصال سيجلب السلام؟

إن إحلال السلام هو أمنية كل السودانيين، ولكن الواقع ينبيئ بتحول الصراع إلى الأشد، لأن دولة الجنوب الجديدة لن تكون دولة علمانية لا شأن لها بالدين وإنما ستكون معادية للدين الإسلامي، كما يصرح الأميريكيون الآن بأنهم سيهدفون إلى إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الشمالية.

الآن وبعد انفصال دولة الجنوب، ما الرؤية الشرعية للتيار السلفي بالسودان؟

الرؤية منبثقة من الأصول الشرعية وليست رؤية لحزب معين أو طائفة بعينها، والرؤى الشرعية والحلول المقترحة للحكومة أو الدولة لا تقدم باسم السلفية وإنما باسم العلماء والدعاة، وهم من جماعات وانتماءات متعددة إلا أنهم على طريقة أهل السنة والجماعة، فالرابطة الشرعية للعلماء والدعاة لا تمثل حزبا أو جماعة، وإنما تمثل مرجعية شرعية لبيان المواقف.

وينبغي أولا استصحاب الأسباب التي أدت إلى هذه الفاجعة التي يحاول بعض المساة التهوين من شأنها، فما وقع من إقرار اتفاقية نيفاشا كان خطيئة من أعظم الخطايا، إذ جلبت على السودان كوارث شتى، من بينها انفصال الجنوب، وسبب قبول تلك الاتفاقية هو غياب السياسة الشرعية وعدم الرجوع إلى أهل العلم، لذا فإن أول مرتكزات الرؤية الشرعية هو رجوع حكومة الإنقاذ إلى السياسة الشرعية في إدارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية، وأن يكون القرآن الكريم هو القانون الأعلى مع السنة المطهرة.



الشيخ: إقرار اتفاقية نيفاشا كان خطيئة من أعظم الخطايا (جزيرة نت)

ولكن في ديسمبر ٢٠١٠ أصدرت
الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة
بالسودان فتوى بطلان مبدأ
الاستفتاء، وقالت إنه "لا يحمل أي قيمة
شرعية"، وطالبت حكومة الخرطوم
بتطبيق الشريعة الإسلامية دون الأخذ
بعين الاعتبار ما يقرره الجنوبيون، ورغم
ذلك تم الأمر، فكيف تفسرون ما حصل؟

مع الأسف لم تعتمد الحكومة المرجعية
الشرعية في المصادقة على مبادئ اتفاقية
نيفاشا، واستبدت بالسودانيين بإقرار

الاتفاقية دون استفتائهم، وقد تقرر لدى أهل العلم قديما وحديثا أن أي اتفاقية أو
صلح يشتمل على ما يناقض الإسلام فإنه منتقض ولو بعد إبرامه.

والحكم الشرعي عند النظر في اتفاقية (نيفاشا) ومآلاتها هو بطلانها شكلا
ومضمونا، لأنها تأسست على مبادئ باطلة، ومنها أنه لا سبيل إلى الوحدة دون
الفصل بين الدين والسياسة، وهذا من أعظم المخالفات الشرعية في أصل الدين،
وبينت الرابطة أن حق الانفصال هو إقرار بالتنازل عن شيء من أرض السودان
وهو ملك للامة الإسلامية، فمنها ما هو عشري أسلم أهله طواعية، ومنها ما هو
خراجي فتح على أيدي المسلمين، ومنها ما ملكه المسلمون من غير قتال، وإذا
عجز المسلمون عن استرداد ما اغتصب الأعداء من أرض الجنوب أفيسوغ التنازل
لهم عن مناطق كانت تحت أيدي المسلمين ليقيموا فيها شريعة الفسق والجاهلية
ولتكون إرسادا لأعداء الملة من الصهانية لإضعاف السودان.

وهذا المستند الشرعي في حرمة انفصال الجنوب هو نفسه الذي يرجع إليه علماء
المسلمين في حرمة التنازل عن شيء من بلاد المسلمين المحتلة وفي مقدمتها
فلسطين، أما إذا كان السبب هو دعوى الإكراه فإن الحصار والتهديد لم يزل منذ
أعلنت الشريعة، ولو اعتبرنا كل ما تنوع به أميركا إكراها لما أقمنا شريعة
الإسلام في أرض قط.

وكانت الرابطة قد بينت أن المشاركة في انفصال الجنوب وإقراره حرام شرعا، لما
فيه من تخلي المسلمين في السودان عن إخوانهم المسلمين في الجنوب وتسليمهم
للكافر المتسلط، كما يعني الانفصال إغلاق بوابة المسلمين الجنوبية على مجاهل
أفريقيا الغارقة في ظلمات الوثنية والشرك، والواجب حمل رسالة الإسلام إليهم.

ولماذا يلجأ التيار السلفي إلى تسويق فكرة تقسيم
السودان بعد انفصال الجنوب الذي أتى بطرق
دستورية شرعية؟

مخطط تقسيم السودان
ليس مرده الخلاف في
منهاج الحكم فقط وإنما
هو هدف إسرائيلي
يضعون له في كل بلد
ذرائع شتى كما حصل
في العراق

محمد بن عبد الكريم
الشيخ

هذا التصعيد في التحذير لم يأت من فراغ، لأن مخطط
تقسيم السودان ليس مرده الخلاف في منهاج الحكم فقط،
وإنما هو هدف إسرائيلي يضعون له في كل بلد ذرائع
شتى، كما نسجوا من خيالهم في العراق قصة امتلاك صدام
"أسلحة دمار شامل" حيث قرر الكونغرس الأميركي تقسيم
البلد إلى مناطق ثلاث، ثم اعترفوا بعدها أنهم كانوا
خاطئين، والسودان موعود بأن يكون أكثر خطا من العراق
في التقسيم إلى خمس دويلات.

كيف تنظرون لمستقبل التيار السلفي في الجنوب
خاصة بعد حادثة اغتيال الشيخ فؤاد رينشارد، في ظل الحكومة الجديدة؟

المسلمون الجنوبيون هم الطرف الخاسر في ظل الانفصال، لأن الاتفاقية لم تضمن لهم حقوقهم ومكتسباتهم، وهذا من أهم المبررات الشرعية في حرمة اتفاقية نيفاشا شرعا لما فيه من تخلي المسلمين في السودان عن إخوانهم في الجنوب وتسليمهم للكافر المتسلط، قال تعالى (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا). وليس أمام المسلمين الجنوبيين إلا أن ينافحوا عن دينهم ويدافعوا عن وجودهم، ويصبروا على ما يصيبهم حتى يجعل الله لهم فرجا.

رغم موقف السلفية عموما من الحزبية، هل ستؤيدون أو تدعمون قرار
تكوين حزب سياسي للسلفيين في الجنوب؟

نعم، إن رأى إخواننا المسلمون ذلك فإننا حتما سنؤيده وندعمه باعتبارهم مواطنين لهم كامل الحقوق في بلد يدعي الديمقراطية.

سؤالي الأخير، ما رؤيتك لمستقبل التيارات الإسلامية عموما في الجنوب؟

هو متوقف على عاملين أساسيين، أولهما موقف الحركة الشعبية من مبادئها العنصرية في التمييز ضد المسلمين وتغيير سياستها في عدم التضيق على الدعوة الإسلامية في الجنوب، والثاني -وهو الأهم- قيام الدعوة وطلبة العلم من الجنوبيين

بواجبهم في الدعوة إلى الله وإنشاء المؤسسات التعليمية، ولا تزال العصبية القبلية تلعب دورها في المناقحة عن المنتمين إليها فينبغي الاستفادة منها في حماية الدعوة ومكتسباتها.

التراي لـ الأهرام : انصح اخواننا في مصر بتجنب خطايا الحكم الاسلامي بالسودان أجرى الحوار في جوبا: محمود النوبى - أسماء الحسيني

يصل إلى القاهرة غدا الدكتور حسن الترابي رئيس حزب المؤتمر الشعبي السوداني المعارض والنزيم والمفكر الإسلامي المعروف في زيارة هي الأولى له منذ ٢٣ عاما ناصب خلالها السلطة في مصر وناصبته هي أيضا العداء.



ويعتزم الترابي خلال زيارته إجراء حوار واسع مع القوى السياسية والشعبية المصرية. والترابي هو أول سياسي إسلامي تصل حركته للحكم في العالم العربي والعالم الإسلامي السني، وهو نفسه من يجنى حصاد أخطاء التجربة الإسلامية المريرة في السودان. ومن يراجع تجربته الآن ويقدم اعتذارا ضمينا عن دوره فيها محاولا التبرؤ من كثير من عثراتها بدعوى أنه لم يكن المهيم على السلطة فيها. ولم يكتف بذلك بل هو يوجه النصيح لإخوانه من الإسلاميين في العالم العربي وسواهم من أجل الاتعاظ بتجربته في السودان بعد أن اكتشف دروسا كثيرة من بينها أن الانقلاب على حكم ديمقراطي أمر لا يمكن تبريره مهما كانت الأسباب وأنه الأجدى لأي حركة إسلامية راشدة الدخول في دولة المواطنة. وقد التقت «الأهرام» الترابي في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان خلال مشاركته في احتفالات الاستقلال قبيل زيارته لمصر فكان الحوار التالي:

ستزور مصر للمرة الأولى منذ ٢٣ عاما... ما هو الهدف من زيارتك؟
نريد أن نتعرف على الشعب المصرى فى تجلياته الجديدة بعد الثورة، فالواقع أن
مصر والسودان أصبحتا اليوم فى عالم متغير بعد التطورات والأحداث الأخيرة فى
كليهما كما يجتاح التغيير المنطقة العربية كلها شرقا وغربا فى ليبيا وتونس
وسوريا واليمن وغيرها.
الزيارة للشعب المصرى أم للإسلاميين فى مصر؟
فى آخر زيارة رسمية لى لمصر قبل ٢٣ عاما زرت والتقيت كل فئات المجتمع
المصرى من أحزاب وهيئات ونقابات وصحف وأساتذة وسأفعل ذلك الآن سأحاول
أن أرى البيت المصرى من الداخل وسأزور أيضا ميدان التحرير رمز الثورة.
وسيكون للإسلاميين نصيبهم فى برنامج زيارتك؟
نعم لكن حتى الإسلاميين فى مصر ليسوا فئة واحدة فمن بينهم إخوان وسلفيون
وأخرون فكبت وقهر النظام السابق كان يوحد الناس والخطر الآن أن يتفرقوا.
ترى أن الظروف فى مصر الآن تفرض تحديات مختلفة؟
أصبحت هناك الآن مصر جديدة بعد الثورة، الحريات أتت لمصر وأتت معها تحديات
وابتلاءات جديدة والسودان الآن أيضا تغير وتقطع وانفصل جنوبه.
ما هى الرسالة التى تود توجيهها إلى الإسلاميين فى مصر وأنت زعيم أول حركة
إسلامية تحكم فى العالم السني؟
هناك حاجة للتجديد وهناك فرق بين الثبات والجمود... ولكننى إذا انتقدت بعض
الناس يظنون أننى أحمل عليهم.
لكن هذا لن يمنعك من نقل خلاصة تجربتكم فى الحكم إليهم؟
نعم سأسعى لنقل تجربة حكمنا الإسلامى فى السودان إلى إخواننا فى مصر وكذلك
فى تونس خاصة الأجيال الجديدة منهم وقد التقيت التونسيين خلال زيارتى لتركيا
مؤخرا.
ماذا ستقول لهم على وجه التحديد خلال الزيارة وكنت فى السابق شديد ودائم
الانتقاد لهم ولأطروحتهم؟
لا أحب أن أتكلم كثيرا فى ذلك قبل زيارتى حتى لا يظن الناس أننى جئت معلما
لكننى سأكلّمهم عن الخطايا التى ارتكبت خلال تجربة حكمنا الإسلامى فى السودان
حتى يتعظوا بها وليتقوا الشرور التى وقعنا فيها واعترفنا بها واعتذرنا عنها.
ما هى أكبر الأخطاء التى يقع فيها الإسلاميون من وجهة نظرك؟
منذ وقت مبكر حاولت الدعوة الإسلامية الإحياء الروحى للإسلام لكنها لم تسع
بنفس الدرجة للإحياء الفكرى لذا كانت اندفاعاتنا هوجاء فى حالات كثيرة
والابتلاءات الحديثة تفرض علينا تجديد فكرنا الدينى لنواكب الظروف والأحوال
ولكن ذلك لم يحدث.

ماذا كان ينقصهم من اجتهاد؟
منذ عشرين عاما تقدم الإسلاميون في العالم العربي وكانوا بحاجة إلى اجتهاد كبير خاصة في قضية التعامل مع غير المسلم ومع قضية المرأة وقد ذهب المسلمون إلى الدول غير المسلمة بنفس الأمراض التي يعانون منها في بلدانهم.
وما هي أكبر أخطاء حركتكم في السودان؟

لم نكن ندرك فتنة السلطة وكنا نظن أن فلانا أميناً لمجرد أنه من إخواننا لكن فتنة السلطة تؤثر نوازع البشر وهذا الأمر لم نكن نقدره ومثل خطراً كبيراً على تجربتنا وسنقدم خلاصة وعظة تجربتنا لإخواننا في مصر ليستفيدوا منها.

هل ترى أن الإسلاميين يتقدمون اليوم نحو السلطة في أكثر من بلد عربي؟
نعم الحكم الإسلامي قادم في العالم العربي، لكن لا أستطيع أن أقول إن ذلك سيكون بنسبة ١٠٠% لكن ما أحب أن أؤكد أنه حكم إسلامي بدون أخلاق لا فائدة فيه.
وماذا عن الغرب هل تغيرت مواقفه المعارضة للوصول الإسلاميين للسلطة؟
الآن تغيرت نظرة الغرب للإسلاميين في العالم العربي وهم يتقدمون بعد ثورات الشعوب ليكونوا المرشحون للتقدم للحكم في مصر واليمن وليبيا وغيرها.
ولماذا تغير رأيه؟

ربما رأى الغرب أنه لا بد أن يكون واقعياً وأن يتعامل مع القوى الإسلامية الصاعدة بعد أن ظلوا يدعمون الحكام المستبدين في منطقتنا الذين كانوا أبعد ما يكونون عن قيم الغرب الديمقراطية.
وكيف رأيت الثورة المصرية؟

أرى أن الثورة المصرية سيكون مردودها عظيماً على مصر وأنها ستفتح أبواباً كثيرة أمام المصريين في التعليم والأخلاق والتاريخ وستطلق طاقاتهم المكبوتة بعد أن كانت لا تظهر إلا بعفري واحد هو الرئيس.

تقصد الرئيس السابق حسنى مبارك؟

أنا أتحدث عن نظام حكم ولا أتحدث عن أفراد.

لماذا كنتم في عدا دائم مع نظام مبارك؟

النظام السابق في مصر كانت لديه مشكلة داخلية مع الإخوان والإسلاميين الآخرين في مصر وقد انعكست على تعامله مع تجربتنا الإسلامية في السودان ومثل الغرب وضع أسامة بن لادن والخبين والترايبى فى خانة واحدة دون أن تكون لديه القدرة على التمييز بين إسلامي وآخر.

وهل سيكون للثورات فى المنطقة العربية تأثيرا فى صياغة علاقات جديدة بين شعوب المنطقة؟

العلاقات مع الشعوب هى الحاكمة وهى التى تبنى للمستقبل أما الأنظمة الديكتاتورية فهى لا تصلح لإقامة علاقة سوية بين الشعوب ولننظر إلى الأوروبيين الذين توحدوا بعد كل الحروب الدموية بينهم وأعتقد أن الثورات العربية ستطهر الدول العربية وتزيد التقارب بينها.

وهل سيكون للثورة المصرية تأثير على الأوضاع فى السودان؟ الثورة المصرية هى ثورة ناضجة وستكون لصالح الأمة العربية والإسلامية كلها فمصر هى الأكثر تأثيرا فى المنطقة وأعتقد أن الثورة المصرية سيكون لها تأثير على الشعب السودانى وقد ثار من قبل فى انتفاضتى ١٩٦٤ و ١٩٨٥.

لكن يبدو الحكم فى السودان سعيدا بالتغيير فى مصر؟ النظام السودانى يحاول الآن أن يسترضى الثورة المصرية. هل نتوقع أن تفتح زيارتك لمصر بابا لمراجعة نوع من التوجس والعداء فى السودان تجاه مصر بفعل تراكمات تاريخية وتيارات سياسية؟

التوجس والعداء ضد مصر فى السودان مضى عهدهما وكانا مرتبطين بأمور تاريخية، ففترة حكم محمد على التى تضرر منها السودانيون كانت تنسب للشعب المصرى وهو لاشأن له بها ومثلها باقى الحقب الاستعمارية التى مرت على السودان.

العلاقات المصرية السودانية برغم الضجيج الكبير حولها لا تحقق اختراقا كبيرا لصالح الشعبين؟

إذا تفتحت آفاق العلاقات بين الشعبين ستتطور أسرع مما يتوقع ويجب ألا ننسى الدور التاريخى الذى لعبته مصر فى منطقتها كلها بل وفى قارتها الأفريقية وقد كانت البلد الذى يأوى كل الثوار الأفارقة وكذلك أزهرها الشريف كان قبلة للمسلمين من كل أنحاء العالم.

كيف تسير الأوضاع داخل دولتى السودان بعد استقلال دولة الجنوب وبين بعضهما البعض؟

حكم عسكرى فى دولتى السودان الشمالى والجنوبى شقاء لملايين من أبناء الشعب السودانى... وسنجهده لنعمل كشعوب نموذجا ومثالا جديدا وقد يعود البلدان ليتوحدا يوما وسنقل نفس الشيء مع مصر والحرية ستؤسس تلقائيا لعلاقات على أسس متينة غير زائفة بين البلدين وليس الأشكال السورية والعلاقات الوهمية أمثال التكامل وبرلمان وادى النيل وغيرها من الأشكال التى لا تستفيد منها الشعوب شينا والعلاقات بين مصر والسودان مهمة وتاريخية بعد الإسلام وقبله.

هل ترى هذه العلاقات مرهونة بتغيير الأوضاع فى السودان؟
نعم لابد أن نصلح حال السودان وسوف يصلح حاله إذا ما تحققت إرادة شعبه وكان حكمه معبرا عن هذه الإرادة وإذا تحقّق ذلك فإن علاقاته ستصلح مع دولة جنوب السودان ومع كل دول جواره وكل منطقته.
هل تحل الخلافات داخل دولة الشمال؟

حكام السودان الحاليون لا يريدون شريكا فى سلطتهم وهذا ما يجلب المشكلات. القضايا العالقة بين دولتى الشمال والجنوب .. هل أنت متفائل بشأن تسويتها؟
ستتوقف علاقة دولة السودان الشمالى بدولة الجنوب على تطور نظام الحكم بدولة الشمال، ومن المؤكد أن الواقع بين الدولتين يختلف عن التقسيم الذى تم حيث ستبقى العلاقات حية بين شعبى البلدين وسنعمل كقوى وأحزاب فى الشمال على تطوير علاقاتنا بالدولة الجديدة.

وكيف سيكون وضع المسلمين بدولة الجنوب؟
وضع المسلمين فى الجنوب حرج وسيظل متوقفا على العلاقات بين دولة الجنوب والدول العربية وما إذا كان العرب سيأتون باستثماراتهم أم لا.
هل سيكون السودان استثناء فى ثورات الربيع العربى التى تجتاح المنطقة؟
رياح التغيير التى اجتاحت المنطقة ستصل السودان لا محالة ولن يستطيع النظام الحاكم فى السودان سد الأبواب أمام هذه الرياح العاتية أو إيقافها وقد تنفجر الأوضاع فى جنوب كردفان ودار فور إذا لم نسارع بتغيير النظام فى الخرطوم.
مازلت برغم خروجك من السلطة وانتقالك لصفوف المعارضة منذ أكثر من عشر

سنوات تتعرض لانتقادات من معارضين؟
نحن أكثر الناس تضحية وأكثرهم تعرضا للسجن لقد أصبحنا من كثرة ما تعرضنا له من اعتقالات متخصصى سجون ولم يتعرض لمثل ما نتعرض له من تقييد وتضييق وملاحقات أى حزب سودانى آخر ممن مازالوا يوجهون لنا الانتقادات لا الأمة أو الشيوعى.

ولماذا السجال بينكم وبين حزب الأمة مؤخرا؟
اتفقنا كأحزاب معارضة فى إطار قوى الإجماع الوطنى أو تجمع جوبا على ضرورة إسقاط النظام وقررنا ذلك فى اجتماع بدار حزب الأمة ثم إذا بزعم الحزب الصادق المهدي يبدأ خلافا لما اتفقنا عليه حوارا مع النظام وهذا الأمر يضعف المعارضة. ألا يضعفكم ذلك كمعارضة؟



من الخير للمعارضة في السودان أن تلتقى على ما تتفق عليه وهو مطالبتها
بالحرية وأن تعمل من أجل تحقيقه.
هل تخشى من تكرار السيناريو الليبي في السودان؟
من الخير للسودان أن يكون هناك نظاما ديمقراطيا يطرح صيغة واسعة لحكم البلد
تسع كل الناس لتجنيب السودان المخاطر.
هل تتوقع أن يتم تشديد قبضة السلطة في الشمال بعد استقلال الجنوب؟
كانت هناك قوة جنوبية تصارع النظام في الشمال وتقينا بعض قبضته أما الآن
فسيضغط علينا بكلتا يديه.
وقعت الخرطوم اتفاق سلام بالدوحة مؤخرا اعتبرته نهائيا لحل أزمة الإقليم... هل
يعد هذا الاتفاق كافيا من وجهة نظرك؟
يظنون أنهم أنجزوا شيئا في الدوحة ونحن نعلم الحقائق كلها والمؤكد أن أي حل
بالقوة لن يجدى.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩ يوليو ٢٠١١

تحديات أمام أحدث دولة إفريقية

بقلم سفير: رخا أحمد حسن

ولدت دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو ٢٠١١ بعد فترة مخاض استمرت نحو ٩ سنوات منذ توقيع اتفاق مشاكوس عام ٢٠٠٢ إلى استفتاء ٩ يناير ٢٠١١ ثم إعلان الاستقلال رسميا في احتفال رسمي وشعبي، وانتهاء واحدة من أطول الحروب الأهلية من ١٩٨٢ - ٢٠٠١ أي نحو عشرين عاما.

والدولة الجديدة تحمل ميراثا ثقلا بأعباء تنوء بها داخليا من بنية أساسية متخلفة وحياء اقتصادية واجتماعية وصحية بدائية، وتحديات عديدة مع الدولة الأم، والجيران، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

وهناك قضايا مهمة ظلت عالقة بين الشمال والجنوب وستبقى سيفا مسلطا على العلاقات بينهما إلى أن تتم تسويتها وأهمها:

١- ترسيم الحدود بين الدولتين في مناطق أبيي، وجنوب كردفان، وولاية النيل الأزرق، وما يتصل بذلك من خلافات حول ملكية القبائل للأراضي، وتداخلها على جانبي الدولتين والمطالبة بحرية التنقل مع قطعان الماشية في مناطق المراعى على امتداد الحدود داخل الدولتين.

٢- آبار البترول وتقسيم عائداته، حيث يقع أكثر من ٧٠% من هذه الآبار في مناطق يعتبرها الجنوبيون ملكا لهم، بينما تمتد أنابيب تصديره عبر الشمال إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر.

٣- كيفية اقتسام أعباء الديون الخارجية على السودان والتي تقدر بنحو ٢٨ مليار دولار أمريكي. هل وفقا لمعيار عدد السكان ومساحة كل إقليم منهما باعتبار أن الجنوب يمثل نحو ٢٠% من السكان قبل الانفصال أي نحو ٨.٢ مليون نسمة ونحو ٢٧% من المساحة الكلية للسودان؟ أم وفقا لما يقترحه الجنوبيون من معيار ما تم انجازه من مشروعات وتنمية في كل من الشمال والجنوب حيث يرون أن التركيز في التنمية كان منصبا بصفة أساسية على ولايات الشمال الخمس عشرة دون الولايات العشرة في الجنوب.

٤- أوضاع الجنوبيين المقيمين في الشمال وامكان ازدواج جنسيتهم وكذلك الشماليون المقيمون في الجنوب، وتداخل المصاهرة والأنساب بين أعداد كبيرة من كليهما. وحاجة الجنوب إلى الشماليين المقيمين فيه سواء التجار أو المهنيين.

- 5 تدخل الكثير من المسائل الأمنية والادارية والتنظيمية سواء على الحدود المشتركة التي مازالت مفتوحة، أو في الموانئ البحرية والجوية وحاجة الجنوب إليها باعتبارها دولة بلا شواطئ على البحر. وفك ارتباط الدولتين بعملة واحدة حاليا هي الجنيه السوداني إلى أن تصدر دولة الجنوب عملتها الجديدة خلال الأشهر القليلة القادمة.

ويعاني جنوب السودان من اختلالات هيكلية سواء في أوضاعه الاقتصادية أو السكانية والبنية الأساسية، يحتاج إلى مسيرة مكثفة وطويلة قد تمتد لعقود قادمة على طريق التنمية الشاملة لمواجهة أوضاع بالغة الصعوبة أهمها ارتفاع نسبة الفقر والفقراء بين السكان، وتقدر بعض الدراسات أن نحو 90% من السكان يكسب الواحد منهم أقل من نصف دولار أمريكي يوميا. ويمثل واحدا من أعلى معدلات الفقر في العالم.

بالإضافة إلى معدلات عالية للبطالة وارتفاع معدلات الأمية والجهل الثقافي. وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مع انتشار أمراض المناطق المدارية وتدنّي مستويات التغذية الأساسية.

وستعتمد دولة الجنوب بما يزيد على 90% على دخلها من البترول إلى جانب الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية التقليدية منها، إلى جانب ما تتوقعه من مساعدات واستثمارات خارجية من عدة مصادر سواء من المنظمات الدولية والإقليمية، أو الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والعربية والآسيوية، ودول الجوار الأفريقية وإن كان معظم هذه الأطراف قد سبق أن نوه إلى أن اسهامه سيكون في الغالب الأعم في صورة مشاركة واستثمارات أكثر منها هبات ومعونات. ويتبنى المسنولون في جنوب السودان نظرة واقعية إلى أوضاعهم مفعمة بالأمل والتفاؤل النابع من فرحتهم بالاستقلال وعزمهم على إثبات الذات وجدارتهم ببناء دولتهم المستقلة مهما كانت الصعوبات ويرون أن ثمة مبالغيات فيما يواجهونه من صعوبات منها:



- 1 - أن الجنوب دولة بلا شواطيء، فيرون أنهم ليسوا وحيدين فى ذلك فهناك عدة دول افريقية أخرى وفى مناطق عدة من العالم مثلهم ولم تعقهم عن تطبيق التنمية والاستقلال، وأن لديهم منافذ سواء ميناء بورسودان فى الشمال، أو فى ميناء ممباسا فى كينيا.
- 2 - إن الخلافات بين القبائل قديمة لديهم قبل الاستقلال، وهى موجودة فى دول افريقية أخرى، وأن ما ينشأ أحيانا من خلافات ومنازعات ليس أمرا جديدا ويتم التغلب عليه من خلال مجالس التحكيم والمصالحة القبلية.
- 3 - إن تداخل المصالح بين شمال السودان وجنوبه يمكن التغلب عليها بروح التعاون والمشاركة، وتحيل مناطق الخلاف إلى مناطق استثمار ومصالح مشتركة، وأن الجنوب فى أشد الحاجة إلى الشمال خاصة فى مراحل بناء الدولة ومؤسساتها التى تحتاج إلى التعاون وليس المواجهة.



المصدر: المصري اليوم
التاريخ: ٢٠ يوليو ٢٠١١

جنوب السودان تكشف مخططين لاغتيال سيلفا كير ونائبه يوم الاستقلال كتب الخرطوم - جوبا - (ا.ش.ا)

كشف مصدر باستخبارات الجيش الشعبي لتحرير السودان أن قوة استخبارية خاصة تابعة لدولة أوروبية حليفة للحركة الشعبية، أحبطت مخططين متزامنين لاغتيال رئيس حكومة جمهورية جنوب السودان «سيلفا كير ميارديت»، وتصفية نائبه الدكتور «رياك مشار» في توقيت واحد يوم الاحتفال بإعلان ميلاد دولة جنوب السودان في ٩ يوليو الجاري، وأكد المصدر وقوف خلية سرية تتبع ما يسمى مجموعة «أولاد جارنج» خلف المخطط لاغتيال «مشار» من منصة الاحتفال.

وذكر محافظ جوبا محمد باب الله أن شخصا جنوبيا قال إنه تلقى متفجرات من شخص شمالي لاغتيال سيلفا كير، وأضاف أن الخطة الأولى لمحاولة الاغتيال كانت تقضي بتفجير الكنيسة التي يرتادها سيلفا كير كل يوم أحد في أواخر يونيو الماضي، إلا أن الشخص الجنوبي قرر تأجيل التنفيذ إلى يوم ٩ يوليو بتفجير موكب الرئيس سيلفا كير أثناء ذهابه للاحتفال باستقلال الجنوب، لكن قياديا بالحركة الشعبية قال لصحيفة «الانتباهة» السودانية، أمس، إنه لا يمكن أن يخطط الشمال لاغتيال سيلفا كير وسط حضور الرئيس عمر البشير، وأكد علمه بأن التخطيط تم من مجموعة «أولاد جارنج»، مشيراً إلى ضبط أسلحة بالقرب من ضريح «جارنج».

ولفت القيادي إلى أن جهازا استخباريا من دولة أوروبية شارك في تأمين الاحتفال كشف عن محاولة لاغتيال سيلفا كير ونائبه رياك مشار أثناء تحرك موكب الأخير لضريح جارنج مما قاد رئيس حكومة الجنوب لتأخير وصوله لمكان الاحتفال لإجراء مزيد من الإجراءات التأمينية حسب قوله.

وأوضح أن سيلفا كير غيّر طريق موكبه وأن فريق التفطية استبدل جميع السيارات مع إجراء فحص بأجهزة كشف المتفجرات عليها.

المصدر: ميدل ايست أونلاين

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠١١

تقسيم السودان... ظاهرة صحية؟

هناك للمرة الاولى اعادة نظر في الخريطة الجغرافية للشرق الاوسط منذ حصول دوله العربية على استقلالها على مراحل منذ الاربعينات من القرن الماضي وصولا الى السبعينات عندما انسحبت بريطانيا نهائيا من منطقة الخليج العربي.

ميدل ايست أونلاين

بقلم: خير الله خير الله

ماذا بعد قيام دولة جديدة في المنطقة نتيجة تقسيم السودان؟ هل تلك ظاهرة صحية؟ هل تستطيع الدولة الجديدة تحسين الاوضاع المعيشية لمواطنيها الذين عاثوا من الحروب والقهر والقمع طويلا؟ هل هي دولة قابلة للحياة؟ انها اسئلة تطرح نفسها بقوة هذه الايام ولكن ماذا عن الانعكاسات الاقليمية لتقسيم السودان؟ هل ان ذلك بداية لاعادة رسم بالمبضع لخريطة العالم العربي... ام انه مجرد ناقوس خطر سيجعل العرب يستوعبون مخاطر المرحلة الجديدة التي دخلها الشرق الاوسط، اي مرحلة بدء تقسيم الدول؟

بدأ كل شيء بالزلزال العراقي الذي قلب المعادلة السياسية في المنطقة رأسا على عقب. يبدو انه جاء الآن دور اعادة النظر في الخريطة الجغرافية انطلاقا من السودان اكبر الدول الافريقية مساحة، قبل تقسيمه الى دولتين طبيعا.

الاكيد ان قيام جمهورية جنوب السودان ليس حدثا عابرا. هناك للمرة الاولى اعادة نظر في الخريطة الجغرافية للشرق الاوسط منذ حصول دوله العربية على استقلالها على مراحل منذ الاربعينات من القرن الماضي وصولا الى السبعينات عندما انسحبت بريطانيا نهائيا من منطقة الخليج العربي.

من ايجابيات الحدث السوداني مسارعة الخرطوم الى الاعتراف بالدولة الجديدة. تلا ذلك حضور الرئيس عمر حسن البشير الاحتفال الذي شهدته جوبا، عاصمة الدولة الجديدة، وتخلله الاعلان رسميا عن قيام جمهورية جنوب السودان ورفع علمها. كان تصرف الرئيس السوداني حكيما وشجاعا في آن. وقد اتبعه بالتوجه بعد ايام الى الدوحة لحضور توقيع اتفاق بشأن دارفور رعته قطر. يتعامل البشير مع الواقع كما هو بعيدا عن الاوهام. ربما كان يفعل ذلك بهدف انقاذ ما يمكن انقاذه ووضع حد لعذبة تغتيت السودان. ربما كان يتصرف ايضا من منطلق شخصي بحث عائد الى انه ملاحق من المحكمة الجنائية الدولية وهو على استعداد للقيام بكل شيء من اجل انقاذ نظامه والبقاء رئيسا. وحدها الايام ستكشف هل رهانات البشير في محلها وهل هناك من هو على استعداد للدخول معه في صفقات من نوع ما؟ بكلام اوضح، هل يكفي القبول بتقسيم السودان ومباركة قيام الدولة الجديدة والاستعداد لتفادي اللجوء الى القوة لحل مشكلة ابوي الغنية بالنفط وابداء الرغبة في التوصل الى حلول في دارفور، كي يقبل المجتمع الدولي بالبشير رئيسا للسودان الى اشعار آخر؟

في كل الاحوال، ان ما نشهده حاليا في المنطقة العربية يمكن ان يكون نتيجة طبيعية لعاملين اساسيين ساهما معا في وصول الشرق الاوسط الى ما وصل اليه. يتمثل العامل الاول في فشل معظم الانظمة العربية القائمة، على رأسها الانظمة التي تسمى نفسها جمهوريات، في ايجاد وسيلة للتعاطي مع الشعوب، خصوصا مع الاقلية. اما العامل الثاني فهو الزلزال العراقي الذي حصل في العام ٢٠٠٣.

لدى الحديث عن العامل الأول، لا يمكن الفصل بين تقسيم السودان من جهة والقمع الذي تعرض له سكان الجنوب من جهة أخرى. كان الجنوبي، منذ الاستقلال في العام ١٩٥٦، مواطناً من الدرجة الثانية باستمرار. ومن اتبعت له زيارة جوبا يدرك باللموس معنى كلمة الاهمال بكل ما للاهمال من ابعاد ومعنى، بما في ذلك العناية الصحية وحتى تعبيد الطرق. كان كل هم الانظمة الجمهورية العربية، باستثناء لبنان الذي لا حول له ولا

قوة، محصوراً بايجاد الوسائل الكفيلة بالمحافظة على النظام القائم، وهو نظام فردي ديكتاتوري، وايجاد طريقة تضمن للرئيس توريث ابنه او زوجته، كما حصل في تونس مثلاً، او الاخ كما يحصل حالياً في احد بلدان شمال افريقيا!

طغى هم التوريث على كل ما عداه، خصوصاً بعد النجاح الذي حققه الرئيس الراحل حافظ الاسد بالاتيان بنجله بشار الى الرئاسة. جنت التجربة السورية على مصر وحتى على ليبيا. يدفع الرئيس حسني مبارك حالياً ثمن اعتقاده في مرحلة معينة، بضغط من زوجته وتشجيع من المنافقين في الحاشية، انه سيكون قادراً على الاتيان بنجله جمال رئيساً.

كاثت المصالحة مع الشعب غير واردة. كان الحاكم العربي يعتبر نفسه في مكان آخر معزول تماماً عن الشعب. كان هذا الحاكم يستمد شعبيته وشرعيته من الأجهزة الامنية. ولذلك كان طبيعياً ان يحصل هذا الفصام بين الحكام والشعوب الذي كان تقسيم السودان احدى نتائجه. لم يرضخ البشير للتقسيم الا بعدما ادرك ان الرضوخ لهذا الواقع يشكل الوسيلة الوحيدة المتاحة امامه للبقاء في السلطة مستقبلاً!

ساعد الزلزال العراقي في التمهيد للمشهد العربي الراهن والتهينة له. لم تؤد الحرب الاميركية على العراق الى اسقاط النظام العائلي- البعثي الذي اقامه صدام حسين فحسب، بل غيّرت ايضاً كل التوازنات القائمة في الشرق الاوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية وتشكيل الخريطة الحالية للمنطقة. كان العراق الذي عرفناه ركيزة من ركائز الشرق الاوسط. انهارت هذه الركيزة. من هذا المنطلق، اي في ضوء غياب الثقة بين الحكام والشعوب، حتى لا نقول احتقار الحكام للشعوب، وحال فقدان التوازن التي دخلها الشرق الاوسط، يخشى ان يكون تقسيم السودان مجرد بداية. انها منطقة تتغير. ما شهدناه حتى الآن ليس سوى الجانب الظاهر من جبل الجليد لا أكثر. من كان يتصور ان الاحداث ستتسارع بهذا الشكل في الشرق الاوسط وان الهياكل التي بنتها الانظمة القمعية ستتهار على رؤوس اصحابها هي وشعارات "المقاومة" و"الممانعة" التي لم تكن يوماً سوى وسيلة لاذلال المواطن العربي ومصادرة قراره وحرية وحقه في العيش الكريم...

خير الله خير الله



المصدر: وكالة انباء فارس

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠١١

اول وفد صهيوني الى جنوب السودان

وكالة فارس : يصل وفد من الكنيسة الصهيونية الى جنوب السودان في اول زيارة بعد استقلال هذا الجزء عن السودان الام .

ونقل تقرير فارس ان الاذاعة الصهيونية ذكرت بان وفدا يمثل الكنيسة سيفادر الى جنوب السودان لبحث موضوع اللاجئين السودانيين في الاراضي المحتلة .

وعلى اساس التقرير فان رئيس ما يسمى بلجنة الهجرة دان دانون طرح ذلك خلال استدعائه امام الكنيسة الصهيونية هذا الاسبوع .

وكان تقرير مؤسسة الشرطة في جنوب السودان عرضت تخصيص ميزانية مالية لاعادة اللاجئين السودانيين على ان يتم منح بطاقة سفر مع مبلغ ٥٠٠ دولار و مساعدتهم على في العثور عمل مناسب لهم ، وعلن ان الوفد الصهيوني سيصل جنوب السودان منتصف ايلول المقبل .

وكان رئيس وزراء الكيان الصهيوني قد تحدث هاتفيا مع رئيس جنوب السودان سلفاكير مهننا بيوم الاستقلال معلنا عن استعدادة تقديم انواع المساعدات الى جنوب السودان .

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ٢١ يوليو ٢٠١١

سلفاكير يهدد بوقف ضخ النفط شمالا



سلفاكير: الجنوب سيستأجر البنى التحتية في الشمال، سيدفع رسوم الترحيل (الفرنسية)

هدد رئيس جمهورية جنوب السودان سلفاكير ميارديت بوقف استخدام البنى التحتية للبترول في السودان إذا أصرت الحكومة السودانية على أخذ نصيبها من نفط الجنوب.

ونقلت إذاعة (سودان راديو سيرفيس) عن سلفاكير قوله إن الجنوب سيدفع فقط قيمة عبور النفط عبر أراضي السودان، رافضا أي قسمة لإيرادات النفط. وأضاف أن الجنوب سيستأجر البنى التحتية في الشمال، سيدفع رسوم الترحيل.

ووصف رئيس جنوب السودان، الدولة التي نالت مؤخرا عضوية الأمم المتحدة بعد انفصالها عن الدولة الأم في الشمال، دخول الجيش السوداني إلى منطقة أبيي في مايو/أيار الماضي بأنه غزو.

وتعتبر منطقة أبيي من القضايا العالقة التي لم يتسن لأي من الطرفين حلها قبل إعلان انفصال الجنوب إذ يدعي كل من الطرفين تبعية المنطقة له.

وقد نص بروتوكول أبيي على إجراء استفتاء تقرر بموجبه أبيي الالتحاق إما بالشمال أو بالجنوب، وإقرار الإدارة المشتركة إلى ذلك الحين.

كما حدد البروتوكول كيفية تقاسم العائدات النفطية للمنطقة بين الحكومة بالشمال وحكومة جنوب السودان بالإضافة إلى تأكيد على حقوق الرعي بالنسبة لرعاة قبيلة

المسيرية الشمالية الذين يعيشون في شمال أبيي.

وبروتوكول أبيي هو فصل من اتفاق السلام الشامل المبرم عام ٢٠٠٥ بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان وشريكته السابقة الحركة الشعبية لتحرير السودان التي انفردت بحكم الجنوب بعد الانفصال في التاسع من يوليو/تموز الجاري.



وزير الخارجية السوداني علي كرتي (الأخضر)

تهديد سوداني

وكان وزيران سودانيان حذرا أول أمس الثلاثاء دولة جنوب السودان من أن خطر عدم الاستقرار يهددها ما لم توافق وعلى وجه السرعة على أسلوب لتقاسم عوائد النفط مع السودان.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى وزير الدولة السوداني للتعاون الدولي يحيى حسين قوله إن السودان سيعاني من عدم استقرار إذا لم يحصل على نصيب من هذه العوائد.

وأضاف قائلا "إذا ما اهتز استقرار الشمال، سيهتز استقرار الجنوب أيضا لأنه يعتمد على الأغذية والسلع التي يستوردها من الشمال".

من جانبه، ذكر وزير الخارجية علي كرتي حكومة جنوب السودان في جوبا أنها تعتمد أيضا على خطوط أنابيب ومحطات التكرير في الشمال.

وقال "كلانا يتعرض لضغوط كي يجلس (مع الآخر) ويتحدث (معه)".

جاءت تصريحات حسين ووزير الخارجية علي كرتي خلال مؤتمر استضافته عدة مؤسسات بحثية في فيينا، عقب اجتماع مع وزير الخارجية النمساوي مايكل سبيندلجر.

كان الرئيس السوداني عمر البشير هدد في يونيو/حزيران الماضي بأن بلاده ستغلق خطوط الأنابيب التي تنقل النفط من جنوب السودان، إذا تعذر التوصل لحل قبل الانفصال، غير أن النفط لا يزال يتدفق حتى الآن.



المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠١١

الخرطوم تطرح عملتها وسط احترازاات لوقف تدفق «القديمة» من الجنوب موجة غلاء في الشمال

جوبا: فايز الشيخ

أعلن السودان بدء تداول عملته الجديدة أمس إيدانا ببروز ملامح جمهوريته الثانية بعد انفصال الجنوب عن الشمال، وكشف عن استعداده للحوار مع الدولة الجديدة لوقف «حرب العملات» والاتفاق على مصير العملة القديمة، في وقت شدد فيه من إجراءاته الاحترازية لوقف تسرب الجنيه القديم من جوبا وإغراق الاقتصاد السوداني وسط موجة غلاء طاحنة تشهدها الخرطوم قبيل دخول شهر رمضان المبارك وتأثر الاقتصاد بخروج النفط من الموازنة العامة.

وأعلن محافظ بنك السودان المركزي، محمد خير الزبير، أمس، عن طرح السودان لعملته الجديدة بعد انفصال الجنوب عن الشمال، وكان الجنوب قد طرح عملة «جنيه السودان الجديد» وتحمل صورة مؤسس الحركة الشعبية جون قرنق الأسبوع الماضي، وسط اتهامات متبادلة من الطرفين بالعمل على إلحاق أضرار بالاقتصاد من خلال إصدار عملة جديدة، واتفقت الخرطوم وجوبا على إصدار عملتين لكنهما اختلفتا على مستقبل الجنيه القديم، ودخل الطرفان فيما اصطلح عليه «حرب العملات»، وأكد الزبير أن العملة الجديدة من فئات ورقية من خمسين جنيها وعشرين وعشرة وخمسة جنيهاات وجنيهين، وتم تحويل فئة الجنيه الواحد من عملة ورقية إلى معدنية. وقال «اليوم» تطرح العملة الجديدة في العاصمة والولايات وجاهزون لطرح أي كمية».

واعتبر الزبير أن إصدار «العملة الجديدة بمثابة إيدان ببداية الجمهورية الثانية في السودان، ونسعى للقيام بكافة الإجراءات الاحترازية الضرورية لوقاية وحماية اقتصادنا القومي»، وتبلغ الكتلة النقدية في شمال السودان المراد استبدالها ١١ مليار جنيه سوداني (٤,٥ مليار دولار).

عسكرة الدولة في جنوب السودان.. بعد قيام الانفصال

بقلم: نبيل الفولي



مع الرنة
الحزينة التي
كست كثيراً من
التعليقات
العربية على
انفصال جنوب
السودان عن
الدولة الأم،
اتجهت معظم
الأقلام
والتصريحات

الرسمية العربية إلى التأكيد أن قيام الدولة الجديدة صار واقعاً، وأن ما يبقى أمام العرب هو رعاية العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها، بحيث لا تبقى أمام الأطراف ذات المصالح المضادة، خاصة إسرائيل والولايات المتحدة، فرصة لتحويلها إلى مشروع معاد للحقوق والمصالح العربية. والحقيقة أن هذا التوجه يمتاز بواقعيته وسلامة حججه، وإن كان يحتاج على المستوى النظري إلى تجاوز الدعاية إلى التنظير الشامل، وعلى المستوى العملي إلى التحرك المحسوب والمنسق بين أطراف عربية متعددة بما يضمن طبيعياً هذه العلاقة، فيترجم بمختلف الصور عن التواصل الجغرافي والتاريخي بين الأقطار العربية وعموم الكتلة الأفريقية في شرق القارة السمراء، خاصة جنوب السودان.

ويدفعنا هذا وذاك إلى الاهتمام بالمعوقات التي يمكن أن تمثل تهديداً لمستقبل العلاقات العربية بجمهورية جنوب السودان، ولعل من أبرزها الطبيعة العسكرية حتى الآن للدولة الناشئة. ولا يخفى أن مساعدة الجنوبيين عربياً على تطوير دولتهم بعيداً عن هذه الصورة المبتورة يمثل دعماً للعلاقات العربية الجنوب سودانية في هذه المرحلة بما يخدم مصالح الطرفين.

نمط الدولة الأفريقية

للدولة الحديثة في أفريقيا نمط تاريخي محدّد، تحركت في إطاره منذ رحيل الاستعمار حتى الآن، فقد تميزت هذه الدولة بسيطرة العسكريين وأشباه العسكريين على الحياة السياسية للدولة، وشيوع الانقلابات نظراً إلى تحرك الولاء فوق سطح متوتر بسبب الاختلافات في أجنحة النخبة التي تتدخل فيها عناصر عرقية وأيديولوجية وطموحات شخصية.

فقد تتعكر الأجواء بين العواصم الغربية وأحد أجنحة النخبة الأفريقية، لكن ذلك لا يكون عادة إلا على أساس الانحياز لجناح آخر أو حتى لمصلحة نخبة أخرى بديلة (ساحل العاج مثلاً). والذي يؤثر القلق من حالة جنوب السودان تحديداً هو أنها نشأت بتدخل أياد خارجية مثل كثير من هذه الكيانات الأفريقية المصنوعة غربياً في فترة ما بعد الاستعمار، وذات الولاء الخالص لعواصم الشمال، كما هو الحال في كل من كينيا وتنزانيا.

نسب الدولة الجديدة

تُعترف الدولة الجديدة في جنوب السودان، وتشعر بالامتنان للآباء المؤسسين وجهودهم، وعلى رأسهم جون قرنق، وسلفاكير ميارديت، وكلا الرجلين كان ضابطاً في القوات المسلحة السودانية، ثم انشق عنها لصالح قضايا الجنوب.

وعند المفاضلة بينهما في تعدد المواهب الدبلوماسية والثقافية مقترنة بالموهبة العسكرية، سنجد أن كفة قارنق تبدو أرجح من خلفه، ما يعني أن الدولة الجنوبية آلت بعد الإعلان عن قيامها في ٩ تموز ٢٠١١ إلى واحد من أكثر زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان استغراقاً في العسكرية. وعند الدخول في كنه العسكرية التي وسمت شخصية سلفاكير، سنجد أنه عمل في سلاح الاستخبارات لكل من الجيش السوداني والحركة الشعبية، ما يعني أنه اكتسب قدرة على المناورة في استخدام العسكرية، ومهارة في توظيف هذا الجانب ضد خصومه.

وقد تجلّى هذا بوضوح في دفعه الوضع السوداني باتجاه الانفصال بالتفرغ للجنوب وقضاياه، رغم كونه نائباً لرئيس السودان.

وترك الرئيس السوداني عمر البشير يتحرك وسط ألغام السياسة السودانية دون انتباه إلى أن سياساته، في مقابل سياسات الحركة الشعبية، تدفع بالجنوبيين إلى اختيار الانفصال وفصم عرى الوحدة. وما دامت الشخصية لا تعمل في فضاء تاريخي أو واقعي، فثمة جانب فرض على قضية الجنوب سمناً عسكرياً من جهة أخرى، ذلك أن جنوب السودان كان يعاني إهمالاً طويلاً من الحكومات المركزية.

من جهة أخرى يبدو التنازع وعدم التوافق بين «زعماء الحرب السابقين» تهديداً خطيراً لجنوب السودان بعد قيام دولته، فقد لا يسمح هذا الوضع بترشيد الجانب العسكري للدولة ووضعه في موضعه الطبيعي.

وإذا كانت القيادة السياسية لجنوب السودان، المعتادة لأجواء الحروب أصلاً، قد تبدو رغبة في عسكرة الدولة وتوفير المناخ الداخلي والإقليمي الذي يعطيها المسوغ لهذا، سعياً إلى تركيز الدولة في يدها، فإن هذا رهن بسياسات الأطراف الإقليمية التي ربما تنجح في تطويع الدولة الراحبة في بناء نفسها للدخول في حزمة من المشاريع الإنشائية والثقافية والتنمية الكبيرة.

الأغلبية والنخبة

العمود الأساس في بقاء السلطة محصورة في نخبة عسكرية، هو ضعف المجتمع الذي تنتمي إليه أو تشتت قواه الفاعلة، وبالتالي عزله عن النزال السياسي ومقارعة النخبة المسيطرة على الدولة والسلطة.

وتقدم دولة جنوب السودان وضعاً مثالياً للتناقض الصارخ بين النخبة والأغلبية، وتنمية القوى المجمدة في المجتمع الجديد هي الضمان الحقيقي لتحقيق التوازن بين النخبة وقوى المجتمع الأخرى، وإن نظرة عجل على الوضع السكاني لجنوب السودان يشير إلى فقر فادح في القوى البشرية القادرة على إقامة دولة، وتتجاوز المسألة مجرد شيوع الأمية إلى وجود شريحة واسعة من السكان لم تدخل العصر الحديث أصلاً، حيث ما زالت القبيلة سمة أساسية وربما وحيدة في كثير من أنحاء السودان الجنوبي.



وليس المسألة في أساسها انحيازاً ساذجاً أو عنصرياً للعربية والإسلام، ذلك الذي كان أحد أسباب انقسام السودان الواحد، وإنما هي فرصة للاعتماد على رعاية المصالح المشتركة في فعل ما وقف المستعمرون وحلفاؤهم دون فعله سداً منيعاً، وهو تحقيق التقارب والتفاهم الثقافي بين الأفريقية والعربية دون أن يشترط في ذلك أن يكون الإسلام هو دين الجميع، وخاصة أن ذلك لم يحل دون انفجار دارفور، ودون أن يشترط كذلك أن تكون العربية هي لغة الشارع، فإن غياب العربية عن الشارع في إندونيسيا وباكستان وأفغانستان وغرب أفريقيا لم يحل دون ترسيخ وجود إسلامي قوي في هذه المناطق.

إن إنشاء فرع لجامعة القاهرة في جوبا إضافة إلى فرعها في الخرطوم، وتقديم مزيد من المنح الدراسية للشباب الجنوب سوداني للدراسة في كليات جامعة الأزهر الشرعية والعلمية، ورشد العملية التعليمية في الدولة الجديدة بالمعلمين والأدوات التعليمية والكتب والمكتبات، بعض من المهمات الواجبة عربياً لتنمية المجتمع السوداني في اتجاه يخدم الدولة الجديدة والمصالح العربية في وقت واحد.

سلفا كير يعلن قرب تشكيل حكومته الجديدة وبرنامجها «حرب ضد الفساد والقبلية»

دولتا السودان تحرزان تقدما بشأن تصدير النفط وتداول العملة

جوبا: مصطفى سري وفايز الشيخ

دعا رئيس السودان الجنوبي، سلفا كير ميارديت، شعبه للعمل الجاد وإعلاء الروح الوطنية، بعد أن تحقق استقلال بلاده، معلنا عن تشكيل أول حكومة لدولته الجديدة بعد إعلان استقلالها في التاسع من يوليو (تموز) الحالي في وقت قريب، مشددا على أنها ستكون حكومة ضد الفساد والقبلية، في وقت اتفقت فيه دولتا الشمال والجنوب على خارطة طريق لحل القضايا العالقة خلال ستين يوما، على أن يستمر السودان الجنوبي في تصدير نفطه عبر الشمال وتداول العملة بين البلدين.

وقال كير في كلمة له بمناسبة الذكرى السادسة لرحيل مؤسس الحركة الشعبية، الحزب الحاكم في السودان الجنوبي، الدكتور جون قرنق، إن شعب الجنوب قد صبر طوال فترة الحرب التي امتدت لأكثر من عشرين عاما، وعليه الآن أن يبدأ في العمل من أجل تحقيق التنمية والرفاهية، مشيرا إلى أن بلاده لن تعتمد على النفط وحده، وأنه لا بد من الاتجاه نحو الزراعة. وأضاف أن الحرب القادمة في الجنوب هي ضد الفساد والقبلية التي وصفها بأنها أصبحت منتشرة، وقال «لا بد أن نعطي الروح الوطنية لأن العالم الذي اعترف بدولتنا ينظر إلينا ماذا سنفعل لشعبنا». وأضاف «لن يفلت المفسدون بعد الآن، وبالقانون، وأعطينا مفوضية محاربة الفساد سلطات واسعة للحد من الفساد»، معتبرا أن تحقيق الدولة كان حلما لكل الجنوبيين والآن أصبح واقعا. وأضاف «نحن نستورد الغذاء، ولدينا أراض زراعية ومياه وفيرة، وعلى الجميع أن يعلم أن أموال النفط سننتهي يوما ما»، داعيا المواطنين إلى الاتجاه إلى العمل وترك الكسل والانتكالية.

وكشف كير في أول خطاب جماهيري له بعد إعلان الدولة الجديدة أنه سيعلم أول حكومة بعد استقلال بلاده في الأيام القادمة، وأن أسبقيات الحكومة سيتم إعلانها لئتم تنفيذها. وقال إنه سينشئ وزارة لشؤون الأمن القومي ستعمل مع وزارة الداخلية في الحفاظ على أمن المواطن، على أن تكون مهمة الجيش الشعبي حراسة الحدود. وأضاف «علينا أن نتذكر شهداءنا ونحترم تضحياتهم بتحقيق العدالة والرفاهية التي ماتوا من أجلها»، داعيا إلى تحقيق الوحدة بين الجنوبيين، وقال «الوحدة هي مفتاح النجاح لبناء أمتنا».

من جهتها، دعت ربيكا قرنق، أرملة جون قرنق، إلى مواجهة تحديات المرحلة الجديدة بعد إعلان الدولة بتحقيق التنمية، وقالت «لا بد من استخدام النفط في الزراعة حتى يتم إيقاف استيراد الغذاء من الخارج». وشددت على ضرورة محاربة القبلية في الجنوب، وألا توزع المناصب في الحكومة على أساس قبلي، مناشدة رئيس بلدها بتمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الحكومة.

إلى ذلك، قال الأمين العام للحركة الشعبية وزير السلام وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل باقان أموم، في مؤتمر صحفي أمس عقب عودته من العاصمة الإثيوبية أديس أبابا التي أنهى فيها محادثات مع وفد من الحكومة السودانية استمرت ليومين، إن تقدما قد تم بين جوبا والخرطوم في تسوية النزاع بينهما بشأن تقاسم النفط وتصديره عبر الشمال وإطلاق العملتين الجديدتين لدولتيهما، وذلك في نبرة تصالحية بعد أن كان قد اتهم الأسبوع الماضي الشمال بإشعال حرب اقتصادية على بلاده. وأضاف أن جنوب السودان سيدفع رسوما تتفق مع المعايير الدولية مقابل استخدام خطوط أنابيب النفط في الشمال، بعد أن تخلت الخرطوم عن طلبها الحصول على ٣٢,٨ دولار للبرميل الواحد، وهو ما يمثل نحو ٢٠ في المائة من قيمة النفط المصدر، مشيرا إلى أن الطرفين اتفقا على خارطة طريق لمدة ستين يوما تنتهي في الثلاثين من سبتمبر (أيلول) القادم. وقال «سندفع رسوما لاستخدام خط الأنابيب.. وسندفع أيضا رسوم عبور تتفق مع الممارسات والمعايير العالمية»، لكنه لم يذكر كم سيدفع الجنوب. وأضاف «أنهينا في تلك المباحثات محاولة فرض رسوم إضافية استثنائية من جانب حكومة الخرطوم التي أعلنت أنها ستفرض ٣٢,٨ دولار للبرميل.. لقد تراجعوا رسميا عن ذلك الموقف».

وقال أموم إن الخرطوم وجوبا ستبحثان سبل بناء الثقة في عملتيهما الجديدتين، بعد أزمة بين البلدين بسبب طباعة الشمال عملة جديدة بعد أن قامت دولة السودان الجنوبي بطباعة عملتها بعد أسبوع من إعلان الدولة، مما جعل الجنوب يتهم الخرطوم بمحاولتها شن حرب اقتصادية. وأضاف «اتفقنا على تشكيل لجنة مشتركة من البنكين المركزيين بحيث يجري إحلال واستبدال جنيه السودان الجنوبي (الجديد) بالجنيه السوداني (القديم) وأيضا تحويل الجنيه السوداني في الخرطوم بطريقة تتسم بالشفافية»، وقال «سيخضع الجنيه القديم لنظام إدارة بالغ الوضوح بحيث لا يحدث إغراق للسوق بالجنيه السوداني».

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ: ٩ أغسطس ٢٠١١

سلفاكير يقر بتحديات تواجه دولته

قال رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير ميارديت إن تحديات عديدة تواجه دولته الجديدة في مقدمتها قضايا التعليم ونظام الرعاية الصحية والبنى التحتية.

وأضاف سلفاكير الذي كان يتحدث في فاتحة أعمال برلمان جنوب السودان أنهم سيعملون على إعادة تنظيم القوات الأمنية التي تحتاج إلى التنظيم وتطبيق القانون.

وفيما يتعلق بأبيي قال سلفاكير إن القضية لم تنس وإنهم سيعملون بنشاط حتى يصلوا إلى حلول نهائية حولها.

ونقل مراسل الجزيرة في جوبا هيثم أويت أن ملفات عديدة وساخنة فرضت نفسها على برلمان جمهورية جنوب السودان في أول اجتماع له عقب إعلان الدولة الجديدة وانفصالها عن الشمال في التاسع من الشهر الماضي.

وأقر سلفاكير أن مواجهة تلك الصعوبات مرهونة بمحاربة الفساد وتطبيق الشفافية وسيادة القانون.

وقال رئيس جمهورية جنوب السودان أمام البرلمان "المبالغ التي كانت مخصصة لتمويل المشروعات والتي سُرقت خلال السنوات الست الماضية كان بإمكانها أن تنقذ آلاف المواطنين من الموت والمعاناة وتبني عشرات المدارس والمستشفيات وتطعم الكثير من المواطنين".

وأضاف "سأحرص على أن تجيز حكومة دولة الجنوب خمسة قوانين ضرورية

تؤسس للشفافية والمحاسبة التامة في إدارة الموارد المالية والطبيعية والنفطية".

وقد صادق برلمان جنوب السودان -الذي استأثرت الحركة الشعبية بنصيب الأسد في عضويته المكونة من أكثر من ثلاثمائة برلماني- خلال الاجتماع على مشروع توليفة الحقائق الوزارية التي ستعلن قريباً. وتعهد المجلس التشريعي بمراقبة الأداء التنفيذي والقانوني للدولة ومؤسساتها بما يضمن نزاهتها وحياديتها.

ويعتمد جنوب السودان في ميزانيته على مخزونه النفطي، وهو معتمد على منشآت نفطية ومصاف شمالية لبيع الخام لكن محللين يقولون إن الخرطوم ستحصل على الأرجح من الجنوب على رسوم نظير استخدام المنشآت أقل مما كانت تحصل عليه بموجب اتفاق السلام عام ٢٠٠٥ الذي قسم العائدات مناصفة بين الجانبين.

وكان جنوب السودان قد نال حكماً ذاتياً واسعاً عن حكومة الخرطوم بمقتضى اتفاق سلام ٢٠٠٥ الذي أنهى صراعاً دام عقوداً بين المتمردين الجنوبيين السابقين وحكومات الشمال.

ومهد اتفاق السلام الشامل لإجراء استفتاء تقرير المصير في يناير/كانون الثاني الذي صوتت فيه أغلبية ساحقة لصالح الانفصال عن الخرطوم، الأمر الذي أدى إلى إعلان قيام دولة جنوب السودان في التاسع من يوليو/تموز الماضي التي سرعان ما حظيت بالاعتراف الدولي.

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ: ١٠ أغسطس ٢٠١١

في تطوير الصناعات النفطية
الصين تتعهد بمساعدة دولتي السودان



الصين تتعهد بالتعاون في مجال النفط مع السودان وجنوب السودان (جزيرة-لرديف)

قال وزير الخارجية الصيني يانغ جيه تشي إن بلاده ستساعد كلا من السودان وجنوب السودان في تطوير صناعاتهما النفطية، وذلك بعد زيارة للخرطوم وأثناء زيارة يقوم بها لجوياً، ليكون من أوائل كبار الشخصيات الأجنبية التي زارت جنوب السودان منذ استقلاله الشهر الماضي.

وقال يانغ للصحفيين بعد اجتماع مع رئيس جمهورية جنوب السودان سلفاكير ميارديت "الرئيس قال إنه سعيد للغاية لأن أكون أنا أول دبلوماسي رفيع المستوى من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يقوم بهذه الزيارة الرسمية لجمهورية جنوب السودان".

وأكد الوزير التزامه بتطوير علاقات على أعلى مستوى من التعاون بجنوب السودان، وذلك بعد أن تعهد في وقت سابق في الخرطوم بمزيد من الدعم للسودان وبصفة خاصة في مجالات النفط والتعدين والزراعة.

وقال يانغ بعد اجتماع مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم الاثنين في الخرطوم "أبلغت الرئيس السوداني أن الصين مستعدة للتعاون مع السودان في مجالات كثيرة، لا سيما في قطاع النفط، وسنبذل أيضا جهودا لتطوير التعاون في

الزراعة والتعدين".

وذكر وزير الخارجية السوداني علي أحمد كرتي يوم الاثنين بعد اجتماع يانغ مع البشير أن السودان منح شركة النفط الوطنية الصينية حقوق التنقيب عن النفط في ثلاث مناطق امتياز جديدة.

وأضاف كرتي أن الصين تعهدت بتطوير أكثر من حقل نفطي جديد في السودان، دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل.

ويعد السودان سادس أكبر مصدر للنفط إلى الصين في العام ٢٠١٠ قبل انفصال الجنوب، إلا أن معظم النفط يقع في جمهورية جنوب السودان، بيد أن تلك الصادرات تمر خلال أنبوب وميناء في الشمال، مما يفرض على مستوردي النفط السوداني بناء علاقات طيبة مع الدولتين السودانييتين.

وكان يانغ قد ذكر في وقت سابق أن بلاده سوف تواصل جهودها مع المجتمع الدولي لإيجاد حل نهائي لقضية أبيي الحدودية المتنازع عليها بين الدولتين.

وقال يانغ للصحفيين في الخرطوم "أأمل أن يجري الشمال والجنوب مشاورات ودية لإيجاد حلول مناسبة لكل القضايا المعلقة".

سلفا كير يؤكد أن بلاده ملتزمة بإعادة النظر في العقود الموقعة مع شركات النفط الصينية

الخرطوم: روسيا والصين تحبطان مجلس الأمن في إصدار قرار إدانة ضدها

جوبا: مصطفى سري الخرطوم: فايز الشيخ

أكد رئيس دولة السودان الجنوبي، سلفا كير ميارديت، أن بلاده ملتزمة بإعادة النظر في العقود الموقعة مع شركات النفط الصينية العاملة في الجنوب، الذي أصبح دولة مستقلة، ونقل لوزير الخارجية الصيني، يانغ جيتشي، الذي أنهى زيارته في جوبا، أن السودان الجنوبي ليس لديه مشكلة في العقود المبرمة بين بكين والخرطوم. إلى ذلك كشف وزير النفط قرنق دينق لـ«الشرق الأوسط» أن بكين أبلغت رسالة للخرطوم بأن أسعار تصدير نفط الجنوب عبر الشمال مبالغ فيها، وقال إن طلب بلاده حول مراجعة العقود قديم كان قبل ٦ أعوام هي عمر الفترة الانتقالية، عندما كان السودان موحدًا.

وأبلغ كير وزير خارجية الصين، يانغ جيتشي، وهو أول مسؤول صيني رفيع، وأول وزير خارجية من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، يزور عاصمة السودان الجنوبي بعد استقلاله قبل شهر، أن جوبا ملتزمة بإعادة النظر في العقود الموقعة مع الشركات الصينية في إنتاج النفط، بعد أن أصبح الجنوب دولة مستقلة، وقال إن دولة السودان الجنوبي ليست لديها مشكلة في العقود المبرمة بين الخرطوم وبكين، ولكنها ستعيد النظر في العقود التي تخصها، مجددة التزامها بالمحافظة على متانة العلاقات بين جوبا وبكين، داعيًا الصين مساعدة بلاده في تطوير البنى التحتية خاصة مجالات الطرق والصحة والتعليم والزراعة.

من جانبه، قال وزير النفط في السودان الجنوبي، قرنق دينق، لـ«الشرق الأوسط»، إن طلب مراجعة العقود النفطية مع الشركات الصينية ليس جديدًا، وأضاف أن حكومة الجنوب قبل الاستقلال وخلال الفترة الانتقالية كانت قد تقدمت بهذا الطلب، وقال: «هذه العقود تم توقيعها خلال فترة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، التي استمرت أكثر من ٢١ عامًا»، وتابع: «ما فعله الرئيس كير هو تجديد لطلبنا السابق، لأننا نرى أن هناك جوانب في هذه العقود يجب تحسينها، خاصة في مسائل المحافظة على البيئة».

وكشف دينق عن تفاهات غير مكتوبة بين جوبا والخرطوم؛ بأن تسمح الأخيرة بتصدير النفط الجنوبي عبر ميناء بورسودان، بعد الأزمة التي نشبت بين البلدين، الأسبوع الماضي، وقال إن حكومة الشمال ستسجل الحسابات وتتم تسوية المطلوب في النهاية، منوها بأن هناك متأخرات تطالب بها جوبا تصل لنحو ٥٠٠ مليون دولار ليونيو (حزيران) وجزء من يوليو (تموز).

إلى ذلك، قال وزير الخارجية الصيني، يانغ جيتشي، في تصريحات صحافية، إن بلاده تولي اهتماما كبيرا لتطوير العلاقات مع جنوب السودان، وأضاف أن بكين تستعد لاتخاذ مناسبة استقلال جنوب السودان لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كنقطة انطلاق جديدة من أجل تحقيق تطور شامل ومستمر لعلاقات الصداقة والتعاون بين الصين وجنوب السودان، وأضاف أن الصين ستواصل دعمها لجهود جنوب السودان الرامية لصيانة سيادة البلاد واستقلالها.

ومن جهة أخرى، أكد السودان أن مجلس الأمن الدولي فشل في إصدار قرار إدانة ضده، بعد أن أحبطت روسيا والصين تحركات أوروبية وأميركية بإدانة الخرطوم، بسبب الأوضاع في جنوب كردفان ومزاعم دولية بعرقلة إجلاء جرحى قوات دولية من منطقة أبيي المتنازع عليها بين الشمال والجنوب، والتهديد بإطلاق النيران على مروحية أممية. كما وصفت الحكومة إعلان تحالف بين الحركة الشعبية وعدد من فصائل دارفور بأنه «مرحلة خطيرة».

السودان الجنوبي يبحث تسويق نفطه «خاما» دون حاجة لتصديره عبر الخرطوم

جوبا تتهم ميليشيات مسلحة شمالية باحتجاز قطار قادم من الشمال يحمل ١٠٠٠ من الجنوبيين

الخرطوم: فايز الشيخ جوبا: مصطفى سري

تبحث دولة السودان الجنوبي، عروضاً لتسويق نفطها خاماً من مناطق الإنتاج، على أن تقوم الجهات المشترية بعمليات التكرير والترحيل عبر الشمال، لتفادي ضغوطات الخرطوم المتواصلة عليه، في وقت أكدت فيه الحكومة السودانية أن إنتاجها من الذهب فاق الكمية المقدرة خلال العام الحالي في سياق خطة لتعويض خسارة النفط بعد انفصال الجنوب. في هذه الأثناء تجري حكومة السودان الجنوبي اتصالات مع جارتها الشمالية لإنقاذ ألف من المدنيين العائدين من الخرطوم احتجزتهم ميليشيات مسلحة تابعة لإحدى القبائل في إقليم جنوب كردفان المضطرب.

وعلمت «الشرق الأوسط» أن حكومة الجنوب بدأت مباحثات مع أطراف دولية بغرض تسويق النفط الجنوبي، دون أن تدخل جوبا في مفاوضات حول عائدات النفط. ويواجه الشمال والجنوب صعوبة في الاتفاق على صيغة جديدة حول قسمة النفط، وكان الطرفان يقتسمان النفط الجنوبي مناصفة بينهما، إلا أن الدولة الوليدة رفضت استمرار الصيغة، وعرضت تصدير النفط عبر الموانئ الشمالية وفقاً للرسوم الدولية لاستخدام الأنابيب والعبور والتكرير والموانئ، لكن الخرطوم شددت على دفع مبلغ ٣٢ دولاراً أميركياً مقابل البرميل الواحد، وذكرت المصادر أن جوبا ترغب في بيع نفطها من الآبار مباشرة، على أن تقوم المؤسسات التي تشتري النفط بعمليات ترحيله وتكريره، عبر اتفاق منفصل مع حكومة الخرطوم بعيداً عن تدخل جوبا.

وتدرس الحكومة الجديدة كذلك خيارات استخدام موانئ كينية وجيبوتية، إلا أنها تفضل استخدام موانئ الشمال. من جهة أخرى قال وزير التعدين السوداني، عبد الباقي الجبلاني: «إن إنتاج السودان من الذهب بلغ ٣٦ طناً العام الماضي، وفقاً للتقديرات الرسمية، لكن الإنتاج الإجمالي قد يتجاوز ٧٠ طناً بحساب الكميات التي تم تهريبها إلى خارج البلاد عن طريق قطاع التنقيب الأهلي. وبلغت عائدات الذهب خلال العام الماضي نحو مليار دولار أميركي، فيما بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي ٥٣٢,٣٦ مليون دولار، وتشكل نحو ٥٨ في المائة من إجمالي الصادرات السودانية غير النفطية، وفقاً لآخر إحصاءات البنك المركزي السوداني لتجارة البلاد الخارجية».

وأشار إلى أن معظم إنتاج الذهب يتم بشكل غير رسمي من خلال شركات تعدين صغيرة وعشرات الآلاف من المواطنين الذين دفعتهم ظروفهم للمخاطرة برحلات في مناطق صحراوية بعيدة للبحث عن المعدن النفيس، الذي سجل مستويات قياسية مرتفعة هذا العام، حيث تجاوز سعره ١٧٧٠ دولاراً للأوقية.

ومن ناحية أخرى، ناشد البنك المركزي في السودان الجنوبي مواطنيه الإسراع باستبدال الطبعة الجديدة لعملة الدولة الجديدة بعملاتهم القديمة (جنيه السودان قبل الانفصال)، وشدد على أن البنك لن يجدد موعد نهاية التداول للجنيه القديم نهاية هذا الشهر.

وقال محافظ البنك المركزي للسودان الجنوبي، أليجا مالوك، في مؤتمر صحافي إن حجم العملة التي تم استبدالها حتى الآن يصل إلى نحو مليار جنيه بعملة السودان القديم من أصل ٢,٥ مليار جنيه، وأضاف أن الاستجابة من قبل المواطنين جيدة على الرغم من الصعوبات الطبيعية من الأمطار ووعورة الطرق، إلى جانب ضعف الإعلام في القرى والبلدات البعيدة، كاشفاً عن أن البنك المركزي سيحتفظ بجنيه السودان القديم إلى حين التوصل إلى اتفاق سياسي بين دولتي الشمال والجنوب في المفاوضات المقبلة التي يتوقع أن تبدأ في سبتمبر (أيلول) المقبل.

وقال مالوك إن الدولة الجديدة تستورد البضائع من خارج البلاد بالعملة الصعبة وليس لديها صادرات، مؤكداً أن العملة الصعبة يتم استخدامها في الأغراض الحكومية، وأضاف أن الدولة أصدرت قرارات حاسمة بأن يتم التعامل عبر البنوك التجارية بالنسبة للعملة الصعبة في العمليات التجارية بشأن البضائع المستوردة، وقال إن إجراءات العلاج في الخارج ستتم عبر إجراءات الكشف الطبي الحكومي لحصر تكاليف العلاج وإرسالها للمؤسسة العلاجية في الخارج، وتابع: «سينطبق الإجراء ذاته مع الدارسين في الخارج»، مستثنياً السياسيين والمسؤولين في الحكومة والدبلوماسيين في التعامل المباشر مع العملة الصعبة.



وكان السودان الجنوبي الذي أعلن استقلاله في التاسع من يوليو (تموز) الماضي قد طرح عملته الجديدة (جنيه السودان الجنوبي)، مما أدخل دولتي الشمال والجنوب فيما يعرف بحرب العملات، بعد أن قامت الخرطوم بطبع عملتها رداً على جوبا، وربط الجنوب سعر صرف عملته مساوياً مع الجنيه السوداني قبل إعلان الانفصال.

من جهة ثانية، اتهم والي ولاية غرب بحر الغزال الجنوبية، يوم أمس، ميليشيات مسلحة تتبع إحدى القبائل الشمالية، باحتجاز ألف من المدنيين الجنوبيين بمنطقة الميرم بجنوبي كردفان، وأشار إلى أن الميليشيا أوقفت قطارا للركاب تحرك من مدينة كوستي وعلى متنه حوالي ألف من الجنوبيين العائدين إلى بلادهم طوعاً، بعد أن أعلن الجنوب استقلاله الشهر الماضي. وكشف زكريا رزق عن اتصالات تجريها حكومته مع الخرطوم لحل الأزمة والإفراج عن المدنيين، وإنقاذ حياتهم من

الخطر، ولم يكشف المسؤول الجنوبي عن أسباب الاحتجاز، إلا أن تاريخ البلدين مليء بالمواجهات القبلية والاختطاف لأسباب عرقية، أو بغرض الحصول على فدية مالية.

هل تُحظر الحركة الشعبية بالسودان؟

عماد عبد الهادي-الخرطوم



شعراي: من حق الشماليين بالحركة أن يوقفوا أوضاعهم بموجب حق المواطنة (الجزيرة نت)

عاد الجدل في السودان بشأن قانونية وجود الحركة الشعبية لتحرير السودان بالشمال بعد انفصال جنوب السودان وما إذا كانت تستحق المعاملة كحزب سياسي قائم مسبقاً أم يفرض عليها التسجيل وفق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية السوداني كحزب جديد بمسمى مغاير.

ورغم عدم صدور القرار الحكومي الداعي لتوقيف أوضاع الحركة الشعبية-قطاع الشمال بفك ارتباطها عن الحركة الشعبية بدولة جنوب السودان، بدأ الجميع وكأنهم بانتظار قرار الخرطوم المرتقب.

وكانت مصادر في الخرطوم أكدت أن الحكومة بصدد إصدار قرار بإغلاق مكاتب الحركة الشعبية في كل السودان الشمالي، مشيرة إلى أن البرلمان يبحث في إصدار قانون يحظر بموجبه نشاط الحركة السياسي وطرد نوابها البرلمانيين بحيثيات إعلان الأخيرة الحرب على الدولة، وتبني جيشها الشعبي حرباً في ولاية جنوب كردفان وتهديداتها بنقل الحرب إلى ولاية النيل الأزرق.

وبينما لم يؤكد البرلمان أو ينفذ سعيه لذلك الهدف، قال رئيس الحركة مالك عقار إن حركته "ستصبر وترى ماذا تفعل الحكومة في مقبل أيامها".

اعتراف كامل

واعتبر مصدر مسؤول بالحركة الشعبية رفض الكشف عن هويته أن هناك اعترافاً كاملاً من حزب المؤتمر الوطني الحاكم بوجود وقانونية الحركة، وقال للجزيرة نت إن الحركة تنظم موجوداً ومُعترف به "وسيمارس نشاطه في السودان دون أي قيود"، مشيراً إلى أنه "لن يتم تغيير اسم الحركة إلا عبر مؤتمرها العام وإرادة منتسبيها".

غير أن الأمين السياسي لحزب المؤتمر الوطني بولاية الخرطوم نزار محجوب أكد أن حزبه يرى ضرورة أن توفق الحركة الشعبية أوضاعها بعد انفصال الجنوب. وقال إن حزبه لم يطلب بعد ومن أي جهة حظر نشاط الحركة الشعبية في الشمال، لكنه يعتقد أن عدم توقيف الحركة أوضاعها قد يثير كثيراً من المشكلات في المستقبل.

أما أستاذ العلوم السياسية بجامعة النيلين بهاء الدين مكاوي فيرى أن الحركة الشعبية ليست حزبا سياسيا بسبب استنادها على السلاح، مشيراً إلى أن ما يحدث لا علاقة له بالممارسة السياسية.

ويعتقد بأن الدولة تعمل الآن على تنفيذ إستراتيجيتي القوة والحوار للتعامل مع تداعيات الأحداث في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، لكنه يستحسن الدخول في حوار موضوعي لحل القضايا العالقة.

وأكد أن التزام الحركة الشعبية بالترتيبات الأمنية والتخلي عن السلاح وتفكيك الجيش الشعبي والانتظام في إطار الحوار والنظام الديمقراطي "ربما يجنبها ردة فعل الحكومة التي ترى أنه لا سبيل للحديث عن تقرير مصير جديد".

ويقول للجزيرة نت إن حمل السلاح يهدد النظام الديمقراطي ويحول دون حدوث تحول ديمقراطي حقيقي، مشيراً إلى أحقية الحكومة بعدم فتح باب التفاوض من جديد لأن اتفاقية السلام حسمت مصير الجنوب والمناطق الثلاث (النيل الأزرق وجنوب كردفان وأبيي).

أما مدير مركز دراسات حقوق الإنسان المقارن محمود شعراتي فأشار إلى عدم وجود حقوق سياسية قانونية أو دستورية في الشمال بعد انفصال الجنوب، لكن من حق الشماليين بالحركة أن يوفقوا أوضاعهم لأنهم يتمتعون بحق المواطنة في الدولة.



مكاوي: الحركة الشعبية ليست حزبا سياسيا بسبب استنلاها على السلاح (الجزيرة نت)

حزب جديد

ويرى أن هناك ضرورة أن تعمل الحركة على تشكيل حزب جديد وفق قانون الأحزاب، لأن الحزب القديم يضم أعضاء هم الآن مواطنو دولة أخرى، مشيراً إلى أن تعليق صدور بعض الصحف الجنوبية الصادرة بالخرطوم، ينطبق على الحركة الشعبية قطاع الشمال.

ويقول إن وضع الحركة الشعبية الحالي يخضع لاتفاق بين الأطراف المعنية وليس لصفة قانونية أو سياسية، معتبراً في حديث للجزيرة نت أن تعليق عضوية

الحركة الشعبية في البرلمان أو التهديد بإغلاق دورها "من باب التحرشات والترصد السياسي وانعكاساً لتداعيات الأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق".

من جهته أشار المحلل السياسي عثمان ميرغني إلى سقوط الشكل القانوني القديم للحركة بالشمال بعد انفصال الجنوب، معتبراً أن الشعبية بالشمال أمام أحد خيارين "إما أن توفق أوضاعها أو تسجل كحزب جديد".

وقال إن الوجود السياسي والتشريعي للحركة ظل أحد محاور مفاوضات أديس أبابا التي تمخض عنها الاتفاق الإطاري المرفوض من قبل حزب المؤتمر الوطني، مؤكداً الحاجة إلى تسوية سياسية تؤمن أحقية الحركة فيما حصلت عليه من استحقاقات وفقاً لاتفاقية السلام والانتخابات العام الماضي تحت أي مسمى جديد.

ولم يستبعد ميرغني أن يكون التهديد بحظر الحركة وطرد نوابها قد جاء ورقة ضغطت تفاوضية "أو هو فيما يبدو رد فعل لما يحدث في جنوب كردفان من مواجهات".

السودان: نذر حرب اقتصادية جديدة بين الشمال والجنوب

محاكمة المسؤول الأول لجهاز الأمن والتحقيقات الجنائية تبدأ في جوبا الاثنين

الخرطوم: فايز الشيخ جوبا: مصطفى سري

دخلت الخرطوم في مرحلة جديدة من الحرب الاقتصادية مع دولة السودان الجنوبي وشددت على استخدام العملات الأجنبية لأول مرة في التعامل بين الشمال والجنوب، فيما أعلنت قبيلة شمالية احتجاز قطار في طريقه إلى جوبا وأكدت أنها لن تسمح له بالعبور إلا بعد توقيع اتفاق مع الخرطوم يسمح بعبور حركة البضائع.

ودخل السودان الشمالي والجنوبي مرحلة جديدة من الحرب الصامتة، بعد أن كادت حرب العملات أن تتجلى بقرب انتهاء أجل تبديل العملة القديمة المتداولة بين البلدين. وكان البلدان قد أصدرتا عملتين جديدتين في الخرطوم وجوبا وشرعا في عملية تغيير العملة القديمة المشتركة بعملتيهما، وتسابق الطرفان في وضع الإجراءات الأمنية والاقتصادية لوقف حركة انسياب العملات عبر الحدود والمطارات. وفي تطور جديد قال محافظ «بنك السودان المركزي» محمد خير الزبير «إن التعامل التجاري في مجال الصادرات مع دولة السودان الجنوبي سيكون بالعملة الصعبة»، مبينا أهمية تشجيع تجارة الترانزيت مع الجنوب، وجاء الإعلان في وقت اعترفت فيه قبيلة «المسيرية» الشمالية باحتجازها أحد القطارات المتوجهة من مدينة كوستي إلى الدولة الجديدة، وكانت جوبا قد أعلنت قبل يومين أن ميليشيات مسلحة احتجزت قطارا يحمل ألفا من السودانيين الجنوبيين في طريقهم إلى بلادهم في سياق عودة طوعية، وأشارت إلى اتصالات مع الخرطوم لإطلاق سراح المدنيين المحتجزين بمنطقة الميرم في جنوب كردفان، وقالت القبيلة الشمالية إن القطار المحتجز يحمل بضائع ضخمة لتجار شماليين بغرض بيعها في دولة الجنوب، وأكدت أنها لن تفرج عنه إلا بتوقيع اتفاق بين الشمال والجنوب على مرور البضائع، ونقلت مصادر إعلامية في الخرطوم عن أحد زعماء «المسيرية» أن قبيلته كانت قد احتجزت ثلاثة قطارات، وكان اثنان منها يحملان مدنيين، وقد تم السماح لها بالمرور، وشدد على أن قبيلته لن تفرج عن القطار الثالث «التجاري» إلا بتوقيع اتفاقية تعامل بين الشمال مع دولة الجنوب للسماح بمرور البضائع بتلك الطرق المغلقة، وفي ذات السياق أكد اتحاد عام غرف النقل، أن البضائع الشمالية لن تدخل الأراضي الجنوبية إلا بعد وضع سياسات واضحة واتفاقيات بين الدولتين.

وقال في تصريحات نقلها المركز السوداني للخدمات الصحافية التابع للحكومة «إن تجار الجنوب حالياً يتسلمون بضائعهم من الحدود». وقال شمس الكمال حمد دياب، المسؤول بالغرفة التجارية «إن الشاحنات والحاويات كافة التي تحمل البضائع تقف عند المناطق الحدودية ولم تدخل الأراضي الجنوبية لعدم استقرار الأوضاع الأمنية»، وأوضح أن حكومة الجنوب قامت بتوفير شاحنات لإدخال البضائع والسلع إلى أراضيها، وأشار إلى أن دولة الجنوب تعتمد اعتماداً كلياً على تجارة الشمال، ووجد دياب مطالبتهم بوضع سياسات واضحة تحكم التجارة مع الجنوب من حيث الرسوم الجمركية وغيرها.

إلى ذلك، أكدت حكومة السودان الجنوبي عن تقديمها رئيس التحقيقات الجنائية إلى المحكمة غدا (الاثنين) لاتهامه بسوء معاملة المعتقلين وإنشاء مراكز احتجاز غير قانونية إلى جانب اختفاء مواطن في أبريل (نيسان) الماضي.

وقال المفتش العام لشرطة السودان الجنوبي الجنرال تيئو اشويل مادوت، في تصريحات صحافية إن المحكمة الجنائية ستستأنف جلساتها غدا ضد رئيس التحقيقات الجنائية اللواء ماريال نور جوك المحتجز منذ ثلاثة أسابيع بأمر من رئيس الدولة سلفا كير ميارديت في أعقاب تقارير تزعم تورطه في الرشوة وتعذيب المحتجزين وإنشاء مراكز احتجاز غير قانونية، إلى جانب سوء معاملة المعتقلين، وكان آخرها تعذيب سيده بشكل وحشي إضافة إلى اختفاء مواطن منذ أبريل الماضي، مشيراً إلى أن المحكمة ستجري تحقيقاً بشأن التقارير والانتهاكات ضد مدير جهاز الأمن العام رئيس التحقيقات الجنائية ومسؤولين آخرين معنيين في القضية، وأضاف أن الوقت قد حان ليقوم القضاء بواجباته تجاه حالات سوء معاملة المحتجزين، وقال إن المشتبه بهم يجب أن يتم احتجازهم لفترة محددة من أجل تسهيل التحقيقات معهم.

من جانبه، اعتبر محامي الدفاع الشخصي، كير شول، عن الجنرال ماريال نور جوك، في تصريحات صحافية، أن احتجاز موكله داخل ثكنة عسكرية غير دستوري، وقال إن عائلة الجنرال ومحاميه حرموا من زيارته، وقال إن ذلك انتهاك لحقوق الإنسان، داعياً إلى تحويله إلى مركز الشرطة، واصفاً الاتهامات الموجهة إلى موكله بأنها مزاعم، داعياً المواطنين إلى عدم تصديقها إلى حين نقول العدالة كلمتها وتظهر الحقيقة.

وكانت المحكمة قد بدأت الاثنين الماضي النظر في أكبر قضية تشهدا الدولة الحديثة التي أعلنت عن استقلالها الشهر الماضي، تلك القضية المتهم فيها مدير جهاز الأمن العام رئيس التحقيقات الجنائية، لكن تأجلت الجلسة إلى غد (الاثنين)، وتتضمن التهم الموجهة للجنرال ماريال نور جوك اختفاء المواطن جون لويس منذ أبريل الماضي بعد استدعائه إلى مكتب الأمن العام والتحقيقات الجنائية، وقبول رشى نقدية وحجز الأصول مثل المنازل والمحال التجارية وقطع أراض، والاعتقال التعسفي للمدنيين وإنشاء مراكز احتجاز غير مشروعة، إلى جانب اتهامه بتسليح القبائل لاستدامة الخلافات في ولاية البحيرات، وتعذيب سيدة على يد أفراد من قسم التحقيقات الجنائية بإدخال مواد صلبة إلى جهازها التناسلي. وقد أمر رئيس السودان الجنوبي سلفا كير ميارديت بتسفيرها إلى كينيا للعلاج، وقالت مصادر لـ«الشرق الأوسط» إن السيدة توفيت في نيروبي متأثرة بجراحها.

المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٧ اغسطس ٢٠١١

أول سفير مصري في دولة جنوب السودان له الأهرام: مشاعر الجنوبيين وتوجههم نحو مصر إيجابي

أجري الحوار في جوبا: محمود النوبي وأسماء الحسيني
أكد السفير مؤيد فتح الله الضلعي أول سفير مصري في دولة جنوب السودان، بعد اعتراف مصر بالدولة الوليدة كثاني دولة بعد الخرطوم أن أبواب الاستثمار مفتوحة بدولة الجنوب أمام المصريين في جميع المجالات.



وان مشاعر الجنوبيين وتوجههم الإيجابي وتشجيعهم للمستثمرين المصريين يساعد في ذلك، وقال: إن الدولة الوليدة تحتاج كل شيء تقريبا، وإن المشروعات المصرية بها يمكن أن تجد نجاحا كبيرا، وأكد أن مصر ستقيم علاقات متوازنة بين دولتي السودان الشمالي والجنوبي، وستواصل العمل من أجل المساهمة في حل خلافاتهما العالقة، كما ستواصل دعم الدولة الجديدة في جميع المجالات.

<كيف تري أفاق التعاون بين مصر وجنوب السودان؟
{التعاون بيننا ممتد منذ عام ٢٠٠٥، وكانت مصر أول دولة تفتتح قنصلية عامة لها في جوبا بعد توقيع إتفاق السلام، وحجم التعاون بين مصر والجنوب في تنام مستمر وفي مختلف المجالات، الكهرباء والمجال الصحي والمدارس والمشاريع المائية بتطهير المجاري المائية وحفر الآبار، وهناك العديد من الدورات التدريبية التي نقدمها لكوادر حكومة الجنوب، وهناك تأكيدات من رئيس الوزراء الدكتور عصام شرف لدي زيارته للجنوب في أول زيارة له خارج مصر باستمرار هذا التعاون بغض النظر عن انفصال الجنوب، وأكد حرص مصر الدائم علي استمرار التعاون وتنميته، سواء مع دولة شمال السودان ودولة جنوب السودان بصفتيها دولتين مستقلتين، ونحن نحترم سيادة كل دولة فيهما، ونسعي أيضا لتقريب وجهات النظر بين الجانبين في أي خلاف نظرا للخبرة المصرية في هذا المجال، ومصر كانت قد أقامت ورشة عمل بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتقريب وجهات النظر، وبعد تجدد الأحداث الأخيرة في أبيي وجنوب

كردفان أبدينا استعدادنا التام للتوسط وقبول ذلك بترحيب الجانبين ولم يتحدد شكل هذا التدخل.
<كم عدد المصريين في جنوب السودان وفي أي المجالات يعملون؟
{ المصريون في الجنوب عددهم في تزايد، ومعظمهم جاء من الخرطوم للبحث عن عمل جديد في الجنوب، ومعظم المصريين هنا يعملون عمالا في مجال التشييد والبناء، والسفارة المصرية تسعى جاهدة لجذبهم وإقناعهم بتسجيل أنفسهم في السفارة، المسجلون عندنا ٥٠٠ مواطن فقط في حين أننا نقدر أنهم تقريبا ٥٠٠ مواطن، ونوضح لهم أن التسجيل لصالحهم إذا ما أصابهم أي مكروه تكون لدينا وسيلة اتصال بهم ونستطيع أن نصل إليهم، ونتمنى أن يسجل الجميع أنفسهم.

<ما هي المشكلات التي تواجههم في الجنوب؟
{ حدثت بعض المشكلات مؤخرا عندما أتى بعض المصريين من الشمال للجنوب عن الطريق النهري، وللأسف بعضهم فقد أوراقه الثبوتية، وتعرض للحجز، ولكن بتدخلنا لا يوجد أي مصري محتجز في السجون الجنوبية، وأفرج عنهم جميعا، واستخرجنا لهم جوازات جديدة، ونحاول تذليل كل العقبات لهم.

<وما هي العقبات التي تواجه رجال الأعمال والمستثمرين المصريين؟
{ توافد عدد كبير من رجال الأعمال على الجنوب قبيل الاستقلال، وأخذنا وعودا من المسؤولين هنا بتذليل كل العقبات، للأسف كما يقال رأس المال جبان حتي يأتي رجل أعمال مصري ليفتح مشروع في الجنوب فلا بد من قدر من المجازفة فلا يوجد مشروع كامل ١٠٠% و ذو ضمانات للنجاح والدولة الجديدة لم تصدر القوانين الجديدة بعد لكن الواضح لنا أن الحكومة الجديدة تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال ورجال الأعمال، وخاصة المصريين وتقديم التسهيلات.

<ما هي أفضل المجالات التي يمكن الاستثمار فيها؟
{ كافة المجالات مفتوحة، والبلد تحتاج كل شيء، ليس هناك صناعات في الجنوب، وكل الاعتماد على الاستيراد من الخارج، خاصة كينيا وأوغندا، والشمال. بعد الأحداث الأخيرة أغلقت كل سبل التجارة مع الجنوب، وبالتالي هناك نقص حاد في المنتجات والسلع، والأسعار تضاعفت، وبالتالي أي مشروع مصري اعتقد أنه سينجح نجاحا كبيرا، وسيؤدي إلي استفادة الجانبين رجل الأعمال المصري والمواطن الجنوبي.
<وماذا عن توافر الأمن؟

{ هذا يدخل في جزء المجازفة الذي نتحدث عنه، لكن أستطيع أن أقول الآن أن الأوضاع مستقرة، وهناك سيطرة كاملة للحكومة علي الوضع، وقد ظهر هذا واضحا خلال الاحتفالات بالاستقلال، حيث شهدت جوبا حملة لجمع السلاح.
<البعض في الدول العربية مازال يعتبر الجنوب منطقة معادية للمصريين والعرب والإسلام.. كيف تري ذلك؟

{ قضيت في الجنوب عاما ونصف، لم أشهد خلالها أي شيء معاد للمصريين أو العرب أو الإسلام، الفكرة كلها أن تجربة الجنوبيين مع حكم الإنقاذ أدت إلي بعض مشاعر عدائية ضد بعض مفاهيم العروبة والإسلام، بالتالي هذا العداء موجه ضد حكومة الإنقاذ، وليس ضد العروبة والإسلام.

< هل التوجه المصري نحو الجنوب خلال السنوات الماضية أثمر أو علي الأقل خلق مشاعر إيجابية في الجنوب نحو مصر؟

{ أرى مشاعر الجنوبيين وتوجههم نحو مصر إيجابيا جدا، ويساعد ذلك ان كما كبيرا من المسؤولين والمتقنين الجنوبيين تلقوا تعليمهم في مصر، هناك ٦ وزراء في الحكومة ورئيس البرلمان ومستشارون للرئيس تلقوا تعليمهم في مصر. أحداث المهندسين فقط هي التي خلقت نوعا من الفجوة بيننا وبين الجنوب، ولكن الآن أعتقد أنه تم تدارك ذلك، والمشاعر إيجابية تماما.

< هل العمل المصري الرسمي كاف في علاقاتنا بالجنوب أم أن الأمر يحتاج إلي جهد شعبي أكبر من ذلك عبر المثقفين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها؟

{ أكيد بالطبع الدبلوماسية الشعبية تلعب دورا كبيرا، وهو دور مساند ومكمل للدبلوماسية الرسمية، وكان وفد الدبلوماسية الشعبية الذي زار الجنوب له دور كبير في توطيد العلاقات، وقد تم استقبالهم علي أعلى مستوى، واستقبلهم الرئيس سلفاكير نفسه، وعدد كبير من المسؤولين، وتم خلال الزيارة أيضا تقديم عدد من المشروعات عن طريق أعضاء الوفد المصري وأيضا عدد من المنح الدراسية.

< وماذا بشأن جامعة الإسكندرية فرع جنوب السودان.. لماذا تأخر افتتاحها؟

{ للأسف هناك بعض التأخير في أعمال البناء، وليس في التمويل أو أي شيء آخر، وتقرر أن يكون العام الأول للطلاب في جامعة الإسكندرية الأم لحين الإنتهاء من المباني.

< بالنسبة لقضية مياه النيل ستكون دولة الجنوب الدولة رقم ١١ في دول الحوض.. هل تلقت مصر منها تأكيدات في هذا الشأن؟

{ هذا موضوع مهم جدا ويقع في مقدمة اهتماماتنا، ولكن هناك العديد من الأقاويل التي تخشى من استقلال الجنوب لتأثير ذلك علي الأمن المائي، وقد سعت الدبلوماسية المصرية من التأكيد علي هذا الموقف، وقد تلقينا تأكيدات من القيادة الجنوبية وعلي رأسها الرئيس سلفاكير نفسه بأن لا توجد أي مشاكل مع مصر فيما يخص مياه النيل، وأنه لو كانت هناك أي مشاكل فيما يخص حصة دولة الجنوب من المياه فلن تكون مع مصر، وإنما بين دولتي شمال وجنوب السودان، وللسيد سلفاكير مقولة شهيرة، أنه حتي لو تبنقت زجاجة مياه واحدة فإنه سيتم اقتسامها مع مصر، طبعاً هذه وعود وتأكيدات، ولكننا في نفس الوقت نسعي للتعاون المثمر مع جنوب السودان في مجال المياه وهناك العديد من المشروعات المائية المقدمة من مصر للجنوب فيما يتعلق بتطهير المجاري المائية والمنح والتدريب وحفر الآبار، وأعتقد أن التعاون يسير بشكل مرضي للطرفين، وحتى الآن لا توجد أي مشكلات.

< كيف سيكون موقف الدولة الجديدة في الجنوب بشأن الخلافات داخل دول الحوض؟

{ في آخر زيارة للسيد رئيس الوزراء لجوبا تلقينا تأكيدات من القيادة الجنوبية بأنهم لن يقدموا علي أي خطوة ضد مصالح مصر، بل علي العكس، أنهم مستعدون للتحدث مع باقي الدول التي تريد التوقيع علي اتفاق عنتيبي لإقناعهم بوجهة نظر مصر، وأن تتم كافة القرارات عن طريق التشاور بين كافة دول حوض النيل.

<كان هناك حديث عن إرسال مصر معدات لتطهير المجري الملاحي للنيل في الجنوب وبينه وبين الشمال وأن هذه المعدات احتجزت في ميناء بورسودان وطالبت السلطات السودانية برسوم عنها.. هل تم الإفراج عنها؟
{نعم صحيح لكن تم الإفراج عنها، هي مشكلات متعلقة بالرسوم، والمفروض أنها معفاة من الجمارك، وتم التباحث في الموضوع، وتم الإفراج عنها.
<كم بلغت فترة الاحتجاز؟
{قضت فترة.. لكن كان هناك أيضا سبب إضافي هو بعض الأحداث في المنطقة وعدم الاستقرار الأمني.
<والأن تعمل؟
{نعم وتم تطهير الميناء النهري بواو، وستساعد في انسياب التواصل بين أجزاء الجنوب عبر النهر.
<كيف يمكن المساهمة في تعزيز اللغة العربية في الجنوب؟ وهل سيأتي يوم تندثر فيه خاصة بعد اعتماد الإنجليزية لغة رسمية في العمل والتعليم؟
{لا أعتقد أن اللغة العربية ستندثر في الجنوب، أكثر من ٧٠% يتحدثون العربي أو مايعرف بعربي جوبا، وهناك بعض المناسبات يلقي فيها رئيس الجنوب خطبه باللغة العربية عندما يوجه حديثه للشعب مباشرة، أما اعتماد الإنجليزية لغة رسمية في دولة الجنوب فإنه يأتي أيضا في إطار البحث عن هوية مختلفة عن الهوية العربية.
نحن في مصر تلقينا طلبات من وزارة التعليم لنساعدهم في توفير أساتذة للغة العربية والعلوم والرياضيات، وإن شاء الله ستلعب مصر دورا هاما في هذا الموضوع.
<هل يمكن أن يشارك الأزهر أيضا بالنسبة للمسلمين في الجنوب؟
{لم نتلق أي طلبات له، وقد أجرينا اتصالات مع رابطة مسلمي جنوب السودان، وأبدينا استعدادنا لتقديم أي معونة لهم يحتاجونها سواء في مجال الكتب أو المصاحف أو غيرها، وحتى الآن لم يتم بلورة هذا التعاون، ومازوا يدرسون، وعندما يبلغوننا بما يريدون سنتعاون معهم فيه.
<اتفاقية الحريات الأربع المعمول بها بين مصر والسودان هل ستشمل دولة الجنوب أيضا؟
{سيكون ذلك خاضعا لرغبة الطرفين، ولا بد أن نقيم اتفاقية العلاقات القنصلية مع الدولة الجديدة.
<وماذا بشأن حالات السفر للجنوب.. هل سيتم الحصول على تأشيرة؟
{حالات السفر مستمرة كما هي، وهناك فترة سماح ٣ شهور.
<هل ستدعم مصر ترحيب الجامعة العربية باتضمام دولة الجنوب إليها؟
{أكيد لو أبدوا رغبة في ذلك، وأعتقد أن هذا الأمر سيأخذ منهم وقتا وتفكيراً عميقاً.
<هل ستضيف دولة جديدة في جنوب السودان عبئا إضافيا على الدبلوماسية المصرية في ظل أوضاع معقدة لها مع دولة الشمال؟

{ لا أعتقد أنه سيكون عبثاً، لأننا من البداية أوضحنا للجانبين أن السودان ككل هي أمننا، وأننا نحترم إرادة شعب الجنوب، كما نحترم سيادة دولة الشمال وسيادة دولة الجنوب، ونسعى لتحقيق المصالح المشتركة بينهما وبين مصر، وأعتقد أن الجانبين مقتنعان بالموقف المصري، وليس لديهما أي مشكلات تتعلق بذلك.

< وماذا بشأن الخلافات والقضايا العالقة بينهما؟

{ في حال وقوع أي خلافات سنبدل كل مساعيها لحلها بين الجانبين، وعدم ترك الأمور تتصاعد بين الجانبين، وعندما صدر قرار في الشمال أن الطلاب الجنوبيين سيقام إعادتهم للجنوب، أبدت مصر استعدادها لاستضافة عدد منهم في الجامعات المصرية لمساعدة الجنوب، نظراً لأن الجامعات هنا لا تكفي لاستيعاب جميع العائدين.

< لماذا لم يكن للوفد المصري كلمة في احتفالات استقلال الجنوب؟

{ للأسف برنامج الاحتفال وضع ميكراً، وقد أبدينا رغبة بالمشاركة في كلمة يلقيها الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء وقتها، لكن للأسف لم نتمكن نظراً لضيق الوقت، وكان الاحتفال قد بدأ متأخراً.

< هل تشهد الفترة المقبلة تكثيفاً للتعاون مع الدولة الجنوبية؟

{ بالتأكيد وقد قدمنا عدد من الدعوات للمسؤولين الجنوبيين لزيارة مصر، من بينهم وزير الخارجية دينق ألور ووعده بتلبيتها قبل شهر رمضان، وهناك دعوة أخرى موجهة لوزير الري ووزير الصحة.

< هل كان تسيير خط مصر للطيران لجوبا عاملاً إيجابياً في تعزيز العلاقات؟

{ تسيير خط مصر للطيران لجوبا كان له تأثير عظيم على حركة الأفراد والتبادل التجاري بين البلدين، ونحن الآن نحاول مع مصر للطيران لتسيير خط مباشر، حتى ولو رحلة من رحلتها الحاليين بدون توقف في الخرطوم، كما نحاول بإقناعها بتسيير رحلة نقل بضائع حتى لو واحدة كل شهر، نظراً للطلب الكبير على هذا الموضوع، خاصة في ظل الإقبال على السلع المصرية، لكن مازال موضوع النقل معوقاً.